

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

العنوان

أثر تطبيق مفهوم القيمة العادلة على الإفصاح على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة مؤسسة ميناء "جن جن" ولاية جيجل

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص : إدارة مالية

الأستاذ:

قيرة عمر

إعداد الطلبة :

حليمة بوخملة

خولة عميور

لجنة المناقشة:

| | | | |
|--------------|------------|----------|---------------------|
| رئيسا | جامعة جيجل | محاضر ب- | الأستاذ: كعواش أمين |
| مشرفا ومقررا | جامعة جيجل | محاضر أ- | الأستاذ: قيرة عمر |
| مناقشا | جامعة جيجل | مساعد ب- | الأستاذ: كبير عمر |

السنة الجامعية: 2023/2022

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

العنوان

أثر تطبيق مفهوم القيمة العادلة على الإفصاح على

الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة مؤسسة ميناء "جن جن" ولاية جيجل

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص : إدارة مالية

الأستاذ:

قيرة عمر

إعداد الطلبة :

حليمة بوخملة

خولة عميور

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

| | | | |
|--------------|------------|-----------|---------------------|
| رئيسا | جامعة جيجل | محاضر -ب- | الأستاذ: كعواش أمين |
| مشرفا ومقررا | جامعة جيجل | محاضر -أ- | الأستاذ: قيرة عمر |
| مناقشا | جامعة جيجل | مساعد -ب- | الأستاذ: كبير عمر |

السنة الجامعية: 2023/2022

الشكر

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

الحمد لله الذي خلق وهدى وسدد الخطى فخرج هذا العمل المتواضع بعونه وتوفيقه، نحمده حمدا كثيرا مقرين بفضلته عاجزين عن الوفاء بشكره والثناء عليه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

نتوجه بالشكر والتقدير

إلى الأستاذ المشرف "قيرة عمر" على توجيهاته ونصائحه المقدمة ونسأل الله له التوفيق.

إلى موظفي مؤسسة "جن جن" على استقبالهم اللائق وبالأخص مسؤول المحاسبة "محروق فاتح" الذي رافقنا طيلة الدراسة الميدانية.

إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذا العمل.

إلى كل أساتذة الكلية عامة وقسم علوم التسيير خاصة لما قدموه لنا من نصائح خلال مشوارنا الجامعي جزاهم الله عنا كل خير.

إلى من شجعنا ولو بكلمة طيبة وأمد لنا يد العون لإتمام انجاز هذا العمل، وفي الأخير نسأل الله أن يوفقنا لما يحب ويرضى وهو ولي التوفيق.

حليمة -

الاهداء

إلى من حث الله عليهم بقوله تعالى "وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا"

إلى نور البيت التي لا أبصر الحياة دونها... إلى من دعت الله أن يبسر دربي و يسدد خطاي

لما فيه خير لي في الدنيا و الآخرة... إلى نبع الحنان و الحب و العطاء الدائم

"غاليتي أُمي" حفظها الله

إلى صاحب الوجه النظر و القلب الكبير ... إلى سندي و فخري في الحياة ... يا من زرعت في طموحا

صار يدفعني نحو الأمام إلى مستقبل ناجح

"المكافح أُمي" أطال الله في عمره

إلى من تقاسمت معهم الحياة بمرها قبل طوها، و تعالت معهم ضحكاتي، إلى الزهرات أخواتي

"هاجر، شيماء، عايدة، مريم، أسماء، علياء، و آخر العنقود كوثر" أدامكن الله.

إلى عائلتي الكبيرة لكل من دثرتني بدعائه و شجعني بكلمة طيبة و أخص بالذكر "عمي رابح" رعاه الله.

إلى من جاورتهم فأزهر صدري، إلى المحطات التي استرحت في وجودهم، من شاركنهم ذكرياتي صديقاتي

"شيماء، أماني، إيمان، فاطمة"

إلى زميلتي في المذكرة و رفيقة الدرب الجامعي "خولة"

إلى كل الزملاء و الأصدقاء الذين صادفتهم في مشواري الدراسي ...

أهديكم عملي المتواضع هذا

حليمة

الاهداء

نحمد الله عز و جل الذي وفقنا لإتمام هذا البحث العلمي و الذي ألهمنا الصحة و العافية و العزيمة
فالحمد لله حمدا كثيرا

أما بعد وفاء وتقديرا واعترافا مني بالجميل أهدي ثمرة جهدي هذه:

إلى منبع الحب والحنان والعطاء، بسمة الحياة وسر الوجود إلى من دثرتني دعواتها منذ رؤيتي للنور ست
الحبايب "أمي الحبيبة"

إلى من ألبسني ثوب المكارم والأخلاق، شمعة حياتي التي احترقت لإنارتي، فخري و سندي و من أفنى
عمره في سبيل فرحتي "أبي الغالي"

إلى من هم سندي بعد الغالي، إلى من وجودهم مصدر قوتي وفخري إخوتي "حسام، معاذ، محمد الأمين
وسمير"

إلى رياحين قلبي و رفقتي في السراء والضراء ولا معنى لحياتي بدونهم أخواتي "جيهان وسمية"

إلى رفيقتي في إنجاز هذا العمل "حليمة" صاحبة القلب الطيب، إلى من تقاسمت معهن حلاوة و مرارة
الدرب الجامعي صديقاتي رفيقات دربي وقلبي...

وإلى كل أفراد عائلتي الكريمة كل واحد باسمه. وكل من كان لي عوناً طوال مسيرتي الدراسية وخاصة عند
إنجاز هذا العمل ولو ببسمة أو بدعوة من القلب.

إلى كل من يعز علي أمره ونسيه قلبي أهدي ثمرة جهدي هذه طيلة 18 عاما.

خولة

فهرس المحتويات

| رقم الصفحة | العنوان |
|------------|--|
| | الشكر |
| | إهداء |
| ا | فهرس المحتويات |
| ا | قائمة الجداول |
| ا | قائمة الأشكال |
| ا | قائمة الملاحق |
| ا | قائمة المختصرات |
| أ_و | مقدمة |
| | الفصل الأول: الإطار النظري للقيمة العادلة |
| 07 | تمهيد |
| 08 | المبحث الأول: اتفاقيات التقييم المحاسبي ومبررات التوجه نحو القيمة العادلة |
| 08 | المطلب الأول: اتفاقيات التقييم المحاسبي |
| 09 | المطلب الثاني: مفهوم اتفاقية التكلفة التاريخية |
| 11 | المطلب الثالث: مشاكل تطبيق التكلفة التاريخية ومبررات التوجه نحو القيمة العادلة |
| 12 | المبحث الثاني: ماهية القيمة العادلة |
| 13 | المطلب الأول: مفهوم القيمة العادلة |
| 15 | المطلب الثاني: أساسيات القيمة العادلة |
| 17 | المطلب الثالث: تقييم استخدام القيمة العادلة |
| 18 | المبحث الثالث: القيمة العادلة في المعايير المحاسبية الدولية |

| | |
|----|---|
| 18 | المطلب الأول: المعايير المحاسبية التي تناولت القيمة العادلة |
| 21 | المطلب الثاني: قياس القيمة العادلة ومتطلبات الإفصاح عنها |
| 22 | المطلب الثالث: إجراءات تحديد القيمة العادلة |
| 27 | خلاصة |
| | الفصل الثاني : الإفصاح على الأداء المالي للمؤسسة وعلاقته بالقيمة العادلة |
| 29 | تمهيد |
| 30 | المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول تقييم الأداء المالي |
| 30 | المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي |
| 33 | المطلب الثاني: مفهوم تقييم الأداء المالي |
| 35 | المطلب الثالث: معايير وشروط تقييم الأداء المالي |
| 36 | المطلب الرابع: مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي |
| 44 | المبحث الثاني: الإفصاح في القوائم المالية |
| 43 | المطلب الأول: مفهوم الإفصاح |
| 45 | المطلب الثاني: أساليب الإفصاح والعوامل المؤثرة فيه |
| 49 | المطلب الثالث: الإفصاح عن الكشوفات المالية المستخدمة في تقييم الأداء |
| 58 | المطلب الرابع: الإفصاح بالقيمة العادلة و أثره على الأداء المالي |
| 60 | خلاصة |
| | الفصل الثالث: تطبيق القيمة العادلة و تأثيرها على المؤشرات والنسب المالية في المؤسسة المينائية "جن جن" |
| 62 | تمهيد |
| 63 | المبحث الأول: نظرة عامة حولة المؤسسة المينائية "جن جن" |
| 65 | المطلب الأول: نشأة المؤسسة المينائية "جن جن" |

| | |
|-----|--|
| 67 | المطلب الثاني: التعريف بالمؤسسة المينائية "جن جن" |
| 69 | المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية " جن جن" |
| 71 | المبحث الثاني: مؤشرات و نسب تقييم الأداء المالي بالتكلفة التاريخية في مؤسسة ميناء "جن جن" |
| 71 | المطلب الأول: عرض الميزانية المالية لمؤسسة ميناء "جن جن" لسنة 2021 |
| 74 | المطلب الثاني: مؤشرات التوازن والنسب المالية على أساس التكلفة التاريخية في مؤسسة ميناء "جن جن" |
| 77 | المبحث الثالث: استخدام محاسبة القيمة العادلة و أثرها على المؤشرات و النسب المالية |
| 78 | المطلب الأول: إعادة تقييم عناصر الميزانية بالقيمة العادلة |
| 85 | المطلب الثاني: إعداد الميزانية المالية المعدل عناصرها بالقيمة العادلة لسنة 2021 |
| 88 | المطلب الثالث: تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على الأداء المالي لمؤسسة ميناء "جن جن" |
| 97 | خلاصة |
| 99 | خاتمة |
| 102 | قائمة المراجع |
| | الملاحق |
| | الملخص |

قائمة الجداول

| رقم الصفحة | عنوان الجدول | رقم الجدول |
|------------|--|------------|
| 20 | المعايير الدولية التي تناولت القيمة العادلة | 01 |
| 46 | أساليب وطرق الإفصاح | 02 |
| 53 | الميزانية المالية (جانب الأصول) | 03 |
| 55 | الميزانية المالية (جانب الخصوم) | 04 |
| 57 | جدول حسابات النتائج | 05 |
| 72 | الميزانية المالية (أصول) بتاريخ 2021/12/31 | 06 |
| 73 | الميزانية المالية (خصوم) بتاريخ 2021/12/31 | 07 |
| 80 | معدلات التضخم السنوية في الجزائر للفترة 2008-2021 | 08 |
| 81 | يوضح قيمة الرافعة التلسكوبية ذاتية الدفع بعد معالجتها بمعدلات التضخم السنوية | 09 |
| 82 | يوضح قيمة الرافعة رافعة ليبر بعد معالجتها بمعدلات التضخم السنوية | 10 |
| 84 | يوضح قيمة التثبيتات الأخرى بعد معالجتها بمعدلات التضخم السنوية | 11 |
| 85 | الميزانية المالية المعدلة (أصول) | 12 |
| 86 | الميزانية المالية المعدلة (خصوم) | 13 |
| 88 | الميزانية المالية المختصرة 2021 (بعد إعادة التقييم) | 14 |
| 89 | حساب مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة ميناء "جن جن" | 15 |
| 90 | حساب نسب السيولة | 16 |
| 92 | حساب نسب التمويل | 17 |
| 93 | حساب نسب الربحية | 18 |

| | | |
|----|------------------|----|
| 95 | حساب نسب التمويل | 19 |
|----|------------------|----|

قائمة الأشكال

| رقم الصفحة | عنوان الشكل | رقم الشكل |
|------------|--|-----------|
| 26 | مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة حسب المعيار IFRS13 | 01 |
| 35 | مراحل عملية تقييم الأداء المالي | 02 |
| 51 | العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح المحاسبي | 03 |
| 69 | الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء "جن جن" | 04 |
| 85 | التمثيل البياني لمؤشرات التوازن المالي | 05 |
| 91 | التمثيل البياني لنسب السيولة | 06 |
| 92 | التمثيل البياني لنسب التمويل | 07 |
| 94 | التمثيل البياني لنسب الربحية | 08 |
| 95 | التمثيل البياني لنسب المديونية | 09 |

قائمة الملاحق

| رقم الملحق | عنوان الملحق |
|------------|--|
| 01 | الميزانية المالية (أصول) للمؤسسة المينائية "جن جن" لسنة 2021 |
| 02 | الميزانية المالية (خصوم) للمؤسسة المينائية "جن جن" سنة 2021 |
| 03 | جدول حسابات النتائج للمؤسسة المينائية "جن جن" لسنة 2021 |
| 04 | جدول اهتلاك الآلات للمؤسسة المينائية "جن جن" |
| 05 | جدول اهتلاك Grue telescopique automotrice |
| 06 | جدول اهتلاك Grue liebher |

قائمة المختصرات

| الاختصار | الدلالة باللغة الأصلية | الدلالة باللغة العربية |
|-------------|---|---------------------------------|
| IAS | International AccountingStandars | معايير المحاسبة الدولية |
| IFRS | International Financial ReportingStandars | معايير التقارير المالية الدولية |
| IASC | International AccountingStandarsCommittee | لجنة معايير المحاسبة الدولية |
| SCF | System Comptable Financier | النظام المحاسبي المالي |
| FASB | Financier AccountingStandarsBoard | مجلس معايير المحاسبة المالية |

مقدمة

شهدت المحاسبة في العقود الأخيرة تطورات هامة نظرا للتغيرات التي مست البيئة الاقتصادية الدولية بشكل عام، وذلك بفعل ظاهرة العولمة والثورة المعلوماتية وكذا زيادة الحرية في انتقال رؤوس الأموال نتيجة انضمام عدد كبير من دول العالم لمنظمة التجارة العالمية، و الذي انعكس بدوره على النظام المحاسبي الدولي باعتبار أن المعلومات الواردة في الكشوفات المالية تعد أهم مخرجاته.

ولما كانت المؤسسة تسعى لتعظيم ثروتها وزيادة ربحيتها لابد من مراقبة وتقييم أدائها المالي، حيث تحتاج لتحقيق ذلك الاستناد على معلومات مالية تعبر عن الوضع الاقتصادي الحقيقي للمؤسسة. واختيار الطريقة التي يعتقد أنها ستكون مناسبة أكثر في الإفصاح عن هذه المعلومات بشكل أفضل هو الجدل الأساسي القائم في الأدبيات المحاسبية فيما يتعلق بموضوع القياس المحاسبي.

لقد واجهت مهنة المحاسبة في تحقيقها لوظيفة القياس تحديات كبيرة عند اختيار الأساس المناسب للقياس المحاسبي الذي يوفر لها معلومات أكثر ملاءمة ومصداقية. وبالرجوع للفكر المحاسبي نجده قد استقر على إتباع اتفاقية التكلفة التاريخية كأساس للقياس والإفصاح المحاسبي، ولكن بالرغم من مبررات استخدام هذه الاتفاقية إلا أنها شهدت انتقادات عديدة بسبب أنها لا تعطي صورة حقيقية للوضع المالي والاقتصادي للمؤسسة، وتؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية، كما أنها تعبر عن الماضي زيادة عن سلبيات هذا النموذج. ولهذا ظهر اتجاه جديد يفرض نفسه كنموذج للقياس المحاسبي وهو نموذج القيمة العادلة.

يعتبر موضوع القياس بالقيمة العادلة من المواضيع التي حظيت بالاهتمام على المستوى الدولي، وانطلاقا مما سبق تتبع أهمية الاطلاع على القيمة العادلة للوقوف على الأسباب التي أدت إلى هذا التوجه، واستنباط الآثار التي ستعكس على مستخدمي المعلومات المالية الذين يتوقعون أن تكون المؤشرات المالية المفصح عنها في التقارير المالية متصفة بالصدق والدقة، حتى تكون ملائمة لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية وتقييم الأداء المالي في المؤسسة.

1- الإشكالية:

من خلال ما سبق ولمعالجة هذه الدراسة سنقوم بصياغة الإشكالية الرئيسية التالية:

ما تأثير تطبيق مفهوم القيمة العادلة على الإفصاح على الأداء المالي في المؤسسة المينائية "جن جن"؟

من أجل مناقشة هذا الإشكال سنحاول الإجابة عن التساؤلات الفرعية التالية:

- فيما يتمثل الإطار النظري لاتفاقية القيمة العادلة والأداء المالي؟
- هل المؤشرات المالية القائمة على مبدأ التكلفة التاريخية تبرز الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة؟
- هل تؤثر المحاسبة على أساس القيمة العادلة على جودة الإفصاح؟



- هل هناك أثر لتطبيق محاسبة القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي للمؤسسة؟

2- الفرضيات:

بناء على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية لها، نقترح الفرضيات التالية:

- المؤشرات المالية القائمة على مبدأ التكلفة التاريخية لا تبرز الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة؛

- تؤدي المحاسبة على أساس اتفاقية القيمة العادلة إلى تحسين جودة الإفصاح؛

- هناك تأثير واضح لتطبيق محاسبة القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي للمؤسسة.

3- أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من حداثة اتفاقية القيمة العادلة التي تعتبر موضوعا معاصرا، باعتبار أن الأداء المالي من المواضيع التي كثرت عليه الدراسات و الأبحاث في مجال قياسه، وذلك من خلال إظهار أثر تطبيق مفهوم القيمة العادلة على الإفصاح على الأداء المالي، ومدى فائدتها في تقديم معلومات تعكس وضعية المؤسسة الحقيقية مقارنة بالتكلفة التاريخية ونظرا لأهمية الكشوف المالية في ترشيد القرارات المالية.

4- أهداف الدراسة:

✓ الوقوف على مشاكل القياس المتعلقة باستخدام التكلفة التاريخية التي مهدت الطريق نحو استخدام نموذج القيمة العادلة؛

✓ التعريف بمفهوم القيمة العادلة كمصطلح حديث في البيئة المحاسبية و المالية؛

✓ تطبيق مؤشرات تقييم الأداء المالي باستخدام القيمة العادلة في المؤسسة محل الدراسة؛

✓ بيان أثر الإفصاح بالقيمة العادلة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

5- المنهج المتبع والأدوات المستعملة:

بغية الإلمام بجوانب الموضوع تماشيا مع طبيعته، ولإجابة على الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الدراسة النظرية. وانتهجنا أسلوب دراسة حالة في الجانب التطبيقي الذي يمكن من التعمق في الموضوع، محاولة لتجسيد الجانب النظري على مؤسسة ميناء "جن جن".

وأما أدوات الدراسة فتمثلت فيما يخص الجانب النظري في الكتب، أطروحات دكتوراه، مذكرات ورسائل ماجستير، المجالات، الجريدة الرسمية. أما الجانب التطبيقي تم الاعتماد على الكشوفات المالية الخاصة بمؤسسة ميناء "جن جن".



6- أسباب اختيار الموضوع:

- ✓ الموضوع يندرج ضمن التخصص المدروس؛
- ✓ حداثة موضوع القيمة العادلة على المستوى الدولي؛
- ✓ الاهتمام المتزايد بنموذج القيمة العادلة كأساس للتقييم و الإفصاح بعد القصور الذي شهدته التكلفة التاريخية؛
- ✓ محاولة لفت انتباه مسؤولي المؤسسات الاقتصادية إلى ضرورة انتهاج مبدأ القيمة العادلة في تقييم الأصول لمعرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.

7- إطار الدراسة:

- **الحدود المكانية:** تمثلت الحدود المكانية للدراسة في مؤسسة ميناء "جن جن" الواقعة ببلدية الطاهير ولاية جيجل؛
- **الحدود الزمانية:** أجرت الدراسة على القوائم المالية لمؤسسة ميناء "جن جن" لسنة 2021، وطبقت هذه الدراسة خلال الفترة المسموح بها من طرف المؤسسة محل الدراسة (2 أشهر) من 2023/03/23 إلى 2023/05/21.
- **الحدود الموضوعية:** يتمحور الإطار الموضوعي للدراسة حول بيان تأثير تطبيق مبدأ القيمة العادلة على الإفصاح على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

8- الدراسات السابقة:

من بين الدراسات التي تم الاطلاع عليها والقريبة من موضوع بحثنا نذكر ما يلي:

- **دراسة روجي وجدي عبد الفتاح عواد(2010) بعنوان: محاسبة القيمة العادلة و أثرها على الأزمة المالية العالمية، رسالة ماجستير، كلية الأعمال قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، المملكة العربية السعودية.**

هدفت الدراسة إلى الكشف عن أثر محاسبة القيمة العادلة على الأزمة المالية العالمية، من خلال عرض الباحث لمختلف المفاهيم المتعلقة بالقيمة العادلة حسب المعايير الدولية هذا في الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي فقد استخدم الباحث استبانة من مجموعة أسئلة محاولا الوصول من خلالها إلى معرفة مدى تأثير محاسبة القيمة العادلة في حدوث الأزمة المالية العالمية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر مهم لمحاسبة



القيمة العادلة في إحداث الأزمة المالية العالمية لكنه لم يكن لها الدور الأول، كذلك من جانب آخر كشفت الدراسة عن تداعيات الأزمة المالية على البنوك التجارية في الأردن ومن ثم السياسات التي اتبعتها الحكومة.

• **دراسة مشعل جهز المطيري (2011) بعنوان: تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية**

رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الكويت.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى امتلاك مؤسسة البترول الكويتية للآلات و الأساليب المناسبة في أدائها المالي التي تؤهلها للقيام بواجباتها، و المعوقات التي تحول دون امتلاك تلك الآلات. و توصلت الدراسة أن هناك علاقة بين التغيرات التي تطرأ على معايير الأداء وبين الأداء المالي في مؤسسة البترول الكويتية، أن هناك علاقة بين التطور التكنولوجي وبين الأداء المالي للمؤسسة و وجود علاقة بين المؤهلات والخبرات الفنية التي يمتلكها الكادر المالي والمحاسبي العامل في المؤسسة وبين الأداء أيضا.

• **دراسة حمدي فلة (2017) بعنوان: تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في**

المؤسسة الاقتصادية. أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

تعالج هذه الأطروحة موضوع استخدام محاسبة القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي و تأثيرها على المؤشرات المالية التي يتم بها تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية. وقد أوضحت النتائج التي تم التوصل إليها أن الأخذ بمعايير محاسبة القيمة العادلة يجعل من البيانات المالية أداة مهمة بيد إدارة المؤسسة، وهذا لتقدير مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة بمنظور اقتصادي مستقبلي، كما أن لاستخدام نموذج القيمة العادلة تأثير إيجابي وهذا من خلال توفير مؤشرات مالية أكثر ملائمة وذات مصداقية عند عملية اتخاذ القرار، كما تزود مستخدمي البيانات المالية بمؤشرات تساعدهم في تقييم الأداء المالي.

• **دراسة بونعجة سحنون (2020) بعنوان: أهمية القيمة العادلة كأسلوب للقياس ما بين المرجعية**

المحاسبية الدولية و النظام المحاسبي المالي في الجزائر، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 4، العدد 1.

هدفت الدراسة إلى إبراز مدى أهمية القيمة العادلة كأسلوب للقياس و الإفصاح بالاعتماد على المرجعية المحاسبية الدولية ومدى تبنيها في النظام المحاسبي المالي، كما تم التطرق إلى التغيرات الدولية التي استحدثتها مجلس معايير المحاسبة الدولية، من خلال تتيه معيار دولي للتقارير المالية الخاصة بالقيمة العادلة. وقد توصلت الدراسة إلى أن ظهور مبدأ القيمة العادلة كان نتيجة حتمية بسبب عجز مبدأ التكلفة التاريخية في مواجهة التطور المتسارع في المجال الاقتصادي والتكنولوجي، كما أن الجزائر تعتبر من الدول التي اتجهت حديثا نحو تبني معايير الحاسبة الدولية.



- دراسة بلبول حدة و ولهي بوعلام (2021) بعنوان: الإفصاح المالي كأحد مداخل تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 06، العدد 01، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة الإفصاح المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، ذلك أن موضوع الإفصاح احتل موقعا هاما في التشريعات الاقتصادية على الصعيد المحلي والدولي باعتباره وسيلة من وسائل الشفافية التي ميزت النشاط الاقتصادي. وتوصلت إلى أن التزام المؤسسات بمتطلبات الإفصاح المالي ينتج عنه قوائم مالية ذات مصداقية وموثوقية، وأن أهمية الإفصاح المالي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي كافي لتقييم الأداء المالي والحكم على وضعية المؤسسة، وأن شمول القوائم المالية على جميع المالية اللازمة تعطي لمستخدميها صورة واضحة وصحيحة للمركز المالي.

- دراسة Chea Ashford (2011) بعنوان:

Fair value accounting: it's Impacts on Financial Reporting and how it can be Enhanced to provide more clarity and Reliability of information for users of financial statements.
2 (20).International journal of Business and Social science,

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر محاسبة القيمة العادلة على التقارير المالية، بالإضافة إلى بيان كيف أن محاسبة القيمة العادلة تعزز من التزود بمعلومات أكثر وضوحا لمستخدمي القوائم المالية. توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها أن محاسبة القيمة العادلة تؤثر بشكل إيجابي على التقارير المالية بالإضافة إلى أن محاسبة القيمة العادلة تعزز وضوح المعلومات لمستخدمي القوائم المالية.

9- صعوبات الدراسة:

- صعوبة الوصول إلى الكتب المتخصصة والمرتبطة مباشرة بالقيمة العادلة وخاصة علاقتها بالأداء المالي؛
- عدم وجود سوق مالي نشط للقيام بالدراسة الميدانية على أكمل وجه؛
- صعوبة التوافق بين الإطار النظري والتطبيقي لموضوع الدراسة على أرض الواقع.

10- مصطلحات الدراسة:

القيمة العادلة، التكلفة التاريخية، المعايير المحاسبية، الإفصاح، الأداء المالي.

11- هيكل الدراسة:

من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الدراسة ارتأينا تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول:

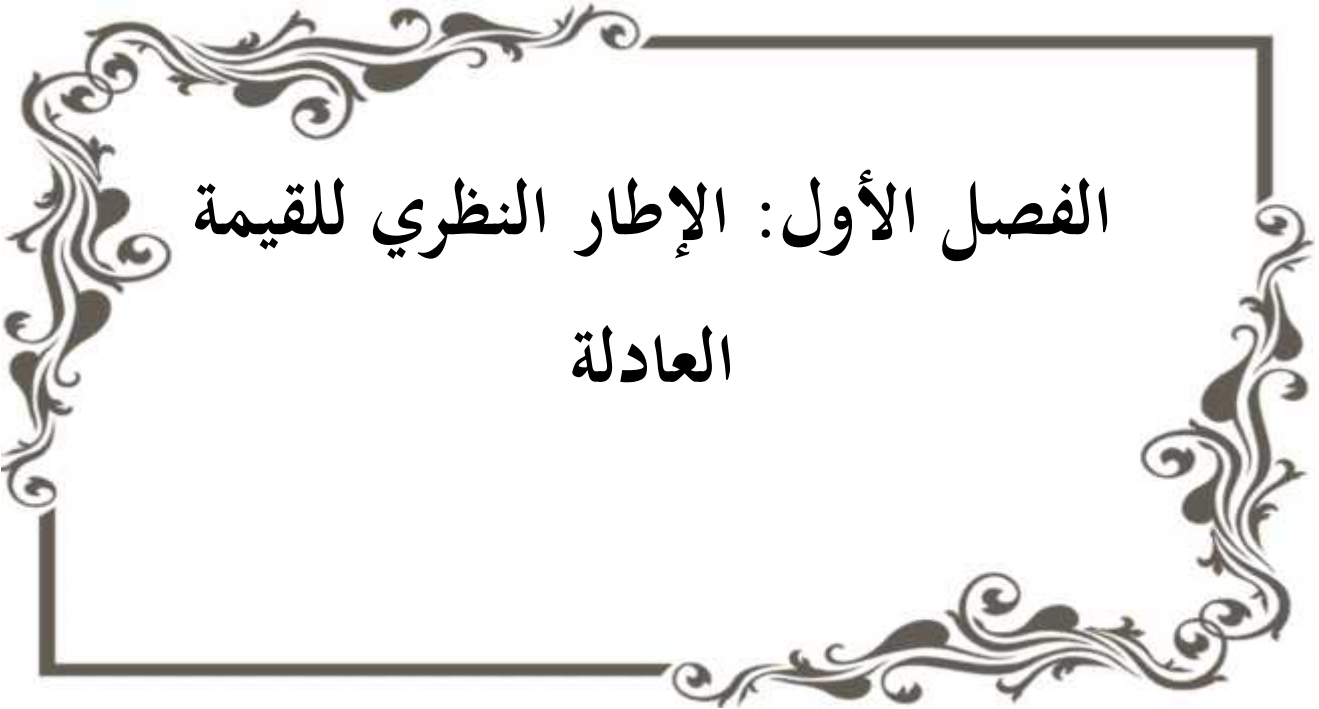


الفصل الأول تناولنا فيه الإطار النظري للقيمة العادلة من خلال عرض اتفاقيات التقييم المحاسبي ومبررات التوجه نحو القيمة العادلة في المبحث الأول، ثم التطرق إلى ماهية القيمة العادلة في المبحث الثاني، والقيمة العادلة في المعايير المحاسبية الدولية في المبحث الثالث.

الفصل الثاني بعنوان الإفصاح على الأداء المالي للمؤسسة وعلاقته بالقيمة العادلة من خلال مبحثين، حيث خصص المبحث الأول للمفاهيم حول تقييم الأداء المالي والمبحث الثاني تناولنا فيه الإفصاح في القوائم المالية.

الفصل الثالث فصل تطبيقي حاولنا فيه إسقاط ما تم التعرض إليه في الجانب النظري على أرض الواقع، بعنوان تطبيق القيمة العادلة و تأثيرها على المؤشرات والنسب المالية في المؤسسة المينائية "جن جن". ومقسم إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول نظرة عامة حول المؤسسة المينائية "جن جن"، المبحث الثاني مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي بالتكلفة التاريخية ، أما المبحث الثالث بيان تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات والنسب المالية.





الفصل الأول: الإطار النظري للقيمة العادلة

المبحث الأول: اتفاقيات التقييم المحاسبي و مبررات التوجه نحو القيمة العادلة

المبحث الثاني: ماهية القيمة العادلة

المبحث الثالث: القيمة العادلة في المعايير المحاسبية الدولية

تمهيد

تسعى لجنة المعايير المحاسبية الدولية إلى البحث عن طرق مناسبة لقياس الأحداث المالية وعرضها و الإفصاح عنها في القوائم المالية، وكذا سعيها منها لتحقيق التوافق في الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي و ذلك من خلال إصدار و تطوير معايير المحاسبة الدولية.

ومن بين المواضيع التي عملت معايير المحاسبة الدولية على معالجتها تعدد بدائل القياس المحاسبي، وتعتبر التكلفة التاريخية من أهم المبادئ المحاسبية لما لها من درجة موثوقية عالية أكثر من أي أساس آخر للقياس، ولكن مع تطور العولمة الاقتصادية و الأسواق المالية العالمية وتعدد الشركات متعددة الجنسيات، زادت حاجة مستعملي القوائم المالية إلى معلومات مفيدة وملائمة تساعدهم على اتخاذ قراراتهم أكثر من التكلفة التاريخية، فأصبح من الضروري التوجه نحو القيمة العادلة. ومع إصدار مجلس معايير المحاسبة الدولي لبعض المعايير التي تناولت القيمة العادلة أصبح من المهم الانتقال إلى القياس بالقيمة العادلة.

انطلاقاً مما تقدم وللإحاطة بالموضوع سنحاول من خلال هذا الفصل البحث في اتفاقيات التقييم المحاسبي و مبررات التوجه نحو القيمة العادلة، ماهية القيمة العادلة، إضافة إلى ذلك سيتم التطرق إلى القيمة العادلة في المعايير المحاسبية.

المبحث الأول: اتفاقيات التقييم المحاسبي ومبررات التوجه نحو القيمة العادلة

واجهت مهنة المحاسبة في تحقيقها لوظيفة القياس تحديات كبيرة عند اختيار الأساس المناسب للقياس المحاسبي الأكثر ملاءمة في ظل تعدد طرق القياس التي لكل واحدة منها مميزات و عيوبها، وذلك لتوفير المصدقية للمعلومات المحاسبية و تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية لمساعدتهم على اتخاذ القرارات. ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى اتفاقيات التقييم المحاسبي في المطلب الأول، إضافة إلى مفهوم التكلفة التاريخية، و كذا مشاكل تطبيق التكلفة التاريخية و مبررات التوجه نحو القيمة العادلة في المطلبين الثاني و الثالث على التوالي.

المطلب الأول: اتفاقيات التقييم المحاسبي

يقصد بالتقييم المحاسبي تلك العملية التي تستهدف تحديد المبلغ النقدي الذي تسجل به العناصر في الكشوفات المالية، هذا الأمر يتطلب اختيار اتفاقية تقييم ملائمة (une convention Dévaluation appropriée)، هذه الاتفاقية يمكن أن تكون (قيمة، 2018):

- اتفاقية التكلفة التاريخية (le cout historique)
- اتفاقية التكلفة الحالية (la juste valeur)
- قيمة الانجاز (valeur de réalisation)
- القيمة المحينة (valeur actualisée)

1- اتفاقية التكلفة التاريخية le cout historique :

تتعلق التكلفة التاريخية للعنصر بالقيمة المقدمة مقابله في تاريخ اكتسابه (الفقرة 100 من الإطار المفاهيمي) و على هذا الأساس:

- تسجل الأصول بمبلغ الخزينة أو مكافئ الخزينة أو بالقيمة العادلة للمقابل المقدم من أجل اكتساب هذا الأصل في تاريخ اكتسابه.
- تسجل الخصوم بمبلغ الإيراد المستلمة في مقابل الالتزام، و في بعض الظروف (الضريبة على النتائج) بمبلغ الخزينة أو مكافئ الخزينة الذي ينتظر أن يقدم من أجل اهتلاك الخصم.

2- اتفاقية التكلفة الحالية le cout actuel :

التكلفة الحالية للعنصر ترتبط بمقابله في تاريخ التقييم، و على هذا الأساس:

- تقييم الأصول بمبلغ الخزينة أو مكافئ الخزينة الواجب دفعه في أصل مماثل أو مكافئ في الوقت الحالي.
- تقييم الخصوم بالمبلغ غير المخصوم للخزينة أو مكافئ الخزينة الواجب دفعه من أجل تصفية الالتزام في الوقت الراهن.

3- قيمة الإنجاز (قيمة التسوية) (valeur de réalisation) (valeur de règlement) :

تتعلق قيمة الانجاز ب:

- يتم تسجيل الأصول بمبلغ الخزينة أو مقابل الخزينة الذي يمكن أن يحصل في الحين في حالة بيع إرادي للأصل.

- يتم تسجيل الخصوم من خلال مبلغ تسويتها، بالمبلغ غير المحين للخزينة أو مكافئ الخزينة.

4- القيمة المحينة *la valeur actualisée* :

تتعلق القيمة المحينة بقيمة مقبوضات و مدفوعات الخزينة المحينة في تاريخ التقييم، و على هذا الأساس يتم :

- تقييم الأصول بالقيمة المحينة للمقبوضات الصافية المستقبلية المتأتية منها خلال النشاط العادي للمؤسسة.

- تقيم الخصوم بالقيمة المحينة للمدفوعات المستقبلية الصافية التي يجب على المؤسسة دفعها من أجل إطفاء الخصم خلال النشاط العادي.

هذا و ينص النظام المحاسبي المالي (SCF) على ضرورة أن تركز طريقة تقييم العناصر المقيدة في الحسابات كقاعدة عامة على اتفاقية التكلفة التاريخية، في حين يعتمد حسب بعض الشروط و بالنسبة لبعض العناصر (الأصول البيولوجية و الأدوات المالية) إلى مراجعة تجري ذلك التقييم حسب اتفاقية التقييم الأخرى(القيمة العادلة) حسب الحالة (قيرة، 2018).

هذا ويعود سبب تعدد بدائل التقييم والقياس المحاسبي إلى ما يلي (هزلة، 2022، الصفحات 11-12):

- تطور المفاهيم و السياسات المحاسبية من الناحيتين العلمية و العملية؛

- اختلاف الظروف البيئية؛

- طبيعة المبادئ و السياسات المحاسبية؛

- تلبية احتياجات معدي القوائم المالية.

المطلب الثاني: مفهوم اتفاقية التكلفة التاريخية

تعتبر التكلفة التاريخية من المبادئ التي اعتمدها المحاسبة التقليدية، بحيث مثلت و لعقود طويلة نموذجاً يتميز بدرجة عالية من الموثوقية والموضوعية في عملية القياس و التقييم المحاسبي.

الفرع الأول: تعريف التكلفة التاريخية

يعد مبدأ التكلفة التاريخية أحد المبادئ المحاسبية التي لازالت تتمسك بها النظرية المحاسبية في القياس المحاسبي، ويعتبر من أهم المبادئ التي يعتمد عليها النموذج المحاسبي المعاصر كأساس لتقويم كل من الأصول و الخصوم.

وتمثل التكلفة التاريخية النموذج الكلاسيكي للتوثيق والقياس المحاسبي، والذي يقوم على إثبات جميع الموارد والحقوق والمصروفات والالتزامات بالتكلفة المحددة لحظة وقوع التبادل بين المؤسسة والمتعاملين معها، وهي تمثل التكلفة الفعلية و الحقيقية المتفق عليها بين الأطراف المتعاقدة في تلك اللحظة، في حين يتجاهل

هذا النموذج مختلف المتغيرات الاقتصادية والمالية التي تشهدها المؤسسات والتي سيكون لها الأثر السلبي على واقعية و سلامة القياس و الإفصاح المحاسبي (حمدي، 2017، صفحة 03).

كما يمكن تعريف التكلفة التاريخية بأنها "سعر الاستحواذ على أصل ما ناقص الخصومات وزائد جميع التكاليف الثانوية اللازمة لوضع الأصل في حالة وموقع الاستخدام، ولذلك يلاحظ أن سعر التسجيل في الدفاتر غالبا ما يكون أعلى من سعر شراء الأصل. ومن أمثلة التكاليف الثانوية اللازمة لوضع الأصل في حالة الاستخدام: الضرائب، مصاريف النقل، مصاريف التكلفة، والتأمين" (عبد العال حماد، 2004، صفحة 159).

الفرع الثاني: مبررات اعتماد التقييم بالتكلفة التاريخية

إن التطبيق الشاسع لنموذج التكلفة التاريخية في مجال القياس المحاسبي كان نتيجة اعتمادها على عدد من الفروض و المبادئ المحاسبية ومن أهم هذه المبادئ نجد (بن يدير، 2015، الصفحات 4-5):

- مبدأ تحقيق الإيرادات و الذي يقضي طبقا لمفهومه التقليدي بعدم الاعتراف بأي تغيرات في قيم الأصول و الخصوم إلا بعد تحققها عن طريق إجراء تبادل مع طرف آخر؛
- مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات و الذي يقضي بتحديد الدخل عن طريق مقابلة إيرادات الفترة بتكاليف هذه الفترة فقط، وليس عن طريق مقارنة صافي قيمة الأصول أول و آخر الفترة المحاسبية؛
- فرض استمرارية المشروع، والذي يقضي بأن المشروع في حالة استمراره بأعماله الاعتيادية خلال الفترة المنظورة والتي يجب أن لا تزيد عن 12 شهرا من تاريخ التوقيع على الميزانية العمومية، وبالتالي لا تستخدم القيم الجارية للأصول إلا في حالة واحدة فقط هي في حال التصفية (liquidation) ؛
- مفهوم الثبات حيث أن أساس التكلفة التاريخية يقضي بأن الأصول و الخصوم تظل مقومة من فترة إلى أخرى بغض النظر عن أي تغيرات في الأسعار؛
- من ضمن القيود التي تفرضها المحاسبة المالية هي "مبدأ الحيطة و الحذر"، حيث يتم تجاهل ارتفاع أسعار الأصول، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى إظهارها في الميزانية بقيم متحفظة ؛
- فرض وحدة القياس النقدي يقضي باستخدام الوحدات النقدية الأصلية في الإثبات و تجاهل أي تغير في قيمتها نتيجة التضخم أو الانكماش؛
- مبدأ القياس الفعلي، و الذي يقضي بأن الإثبات في الدفاتر و القوائم المالية يجب أن يقتصر على ما تم فعلا طبقا للقيم الأصلية و ليس أي وضع افتراضي.

الفرع الثالث: مزايا التقييم بالتكلفة التاريخية

هناك أسباب تدعم وجهة نظر المؤيدين لمبدأ التكلفة التاريخية، وعليه يمكن تلخيص مزايا استخدام هذا المبدأ في النقاط التالية (شلغام، 2015، الصفحات 13-14):

- أن التكلفة التاريخية تمثل القيمة الحقيقية وقت الحصول على الأصل؛
- تستند التكلفة التاريخية إلى عمليات حدثت فعلا، وليست افتراضية؛

- إن العمليات التي وقعت عند امتلاك الأصل أو نشوء الالتزام هي أكثر موثوقية بسبب وجود ما يؤيد تلك الأحداث من سندات إثبات؛
- إن مبدأ التكلفة التاريخية يتلاءم مع الإطار الفكري للمحاسب بما يشتمل عليه من فروض و مبادئ محاسبية مقبولة عموماً، لاسيما فرض الموضوعية، الذي يتيح إمكانية التحقق من صحة ودقة البيانات التاريخية المثبتة في الدفاتر؛
- تماشى مبدأ التكلفة التاريخية مع فرض الاستمرارية، الذي يفترض أن الوحدة المحاسبية ستستمر في نشاطها و عملياتها التشغيلية إلى أجل غير محدود؛
- صحيح أنه يعاب على مبدأ التكلفة التاريخية بأنه يتجاهل إثبات التغير في ارتفاع أسعار الأصول، إلا أن ذلك يتلاءم مع مبدأ الحيطة و الحذر، الذي يشترط الاستمرار في إثبات البنود المالية بتسجيلات المؤسسة و إظهارها في الميزانية وفقاً لتكلفتها التاريخية، بحيث لا يتم إثبات أي زيادة متوقعة (محتملة) في الأصول و الإيرادات و الالتزامات؛
- يتلاءم مبدأ التكلفة التاريخية مع مبدأ الثبات في إتباع النسق، بحيث تبقى الأصول و الخصوم مقومة بتكلفتها التاريخية من فترة إلى أخرى بصرف النظر عن تغيرات الأسعار الطارئة خلال تلك الفترات؛
- يوفر معلومات ملائمة تساعد الدائنين على التأكد من المحافظة على أدنى مستوى من الأصول لضمان حقوقهم قبل المشروع؛
- نظام ضروري لكل أنواع الرقابة الإدارية لاحتفاظه بسجلات عن جميع المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية، وكذا سجلات عن المدينين و الدائنين لضمان الوفاء بالمطالبات المالية في تواريخ استحقاقها؛
- أداة للإدارة لإجراء المقارنات بين الخطط و النتائج الفعلية و تحليل الانحرافات سواء إيجاباً أو سلباً مما يساعد على ضمان تحقيق أهداف و خطط المشروع و ضمان كفاءة التشغيل؛
- أساس التنبؤ بالمستقبل فتحليل الأحداث الماضية أفضل أساس للتنبؤ؛
- يوفر دليلاً قابلاً للإثبات عن المعاملات مما يعني أنه نظام جيد لاحتساب الضريبة وعدم التهرب منها.

المطلب الثالث: مشاكل تطبيق التكلفة التاريخية ومبررات التوجه نحو القيمة العادلة

- إن بداية توجه الفكر المحاسبي نحو استخدام القيمة العادلة كنموذج و أساس للقياس المحاسبي لم يكن وليد الصدفة، و إنما نتيجة لمجموعة من المبررات الموضوعية و المنطقية. ففي ظل جملة التغيرات التي شهدتها العالم و الأسواق المالية من تقلبات في أسعار الفائدة وارتفاع معدلات التضخم و الأزمات المالية و غيرها، دفعت بالمهنيين و المهتمين بالمحاسبة بتوجيه انتقادات و إظهار عيوب للتكلفة التاريخية و من بين هذه العيوب نجد (هزلة، 2022، الصفحات 18-19):
- يشوه نظام التكلفة التاريخية قياس الدخل في حال تغير الأسعار و تغير القيمة، وخاصة في ظروف التضخم النقدي، ويزداد هذا التشوه كلما زادت معدلات التضخم، وكلما زادت الفترة بين بداية اقتناء الأصل وحتى تاريخ بيعه أو استهلاكه كلياً نظراً لتناقص القوة الشرائية؛

- إن تجاهل تغير الأسعار وتغير القيم يجعل نظام التكلفة التاريخية ينتج أرقاما لا دلالة لها، كما أن التحليل المالي لمخرجات النظام (جدول حسابات النتائج، الميزانية، وقائمة التدفقات النقدية) ينتج مؤشرات مظلة و معلومات غير صحيحة؛
 - إن تجاهل التغيرات في مستويات الأسعار يؤدي إلى تضخيم الأرباح في ظروف التضخم النقدي و ارتفاع معدل العائد على رأس المال المستثمر، و هذا بدوره يؤدي إلى دفع ضرائب على أرباح صورية و توزيع جزء من رأس المال على شكل أرباح صورية غير محققة، وعجز المنشأة عن توفير الأموال لاستبدال أصولها و تسديد ديونها طويلة الأجل، وعدم المحافظة على رأس المال المستثمر الحقيقي بصورة طاقة إنتاجية؛
 - إن التضخم النقدي و ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي إلى تدني القوة الشرائية لوحدة القياس النقدي و بالتالي البيانات المحاسبية غير متجانسة و غير قابلة للجمع و الطرح و غير قابلة للمقارنة سواء على نطاق المنشأة الواحدة أو المنشآت المتماثلة و خاصة عندما تختلف تواريخ بداية مزاوله النشاط الاقتصادي لها؛
 - مما سبق فإن نظام التكلفة التاريخية لا يساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة و خاصة طويلة الأجل سواء من جانب الإدارة أو المستثمرين، و أيضا لا يساعد في مجال التسعير و تخطيط الإنتاج و التمويل.
- وبالتالي لم تعد القيم التي تظهر في القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية، تقدم الأساس المطلوب منها بالنسبة للمستثمرين الذين يحتاجون إلى معلومات عادلة تمثل الوقائع الاقتصادية لاتخاذ قرارات سليمة. ومن هنا كان البحث عن البديل الذي يقارب بين القيم الاقتصادية و القيم المحاسبية فكانت محاسبة القيمة العادلة هي الخيار الأمثل لإيجاد التلاقي في المفاهيم بين المحاسبين و الاقتصاديين، إذ أصبح الاقتصاد وثيق الصلة بالمحاسبة فلا يمكن تصور دراسة عن العرض أو الطلب أو مدى الاستثمار، أو حجم الإنفاق، أو حجم الائتمان، أو الدخل القومي، أو السياسة النقدية و غير ذلك من المواضيع دون توفر معلومات مالية دقيقة و ذات موثوقية ومكتملة من حيث النوعية و الكمية، و مقدمة في أوقاتها المناسبة (زرقون و بن يدير، 2016، الصفحات 1-20).

المبحث الثاني : ماهية القيمة العادلة

تشكل القيمة العادلة البديل الأفضل للقياس المحاسبي، فهي تعمل على تحقيق تقارب بين القيم الاقتصادية و القيم المحاسبية من خلال أخذ الظروف الاقتصادية السائدة بعين الاعتبار عند إعداد القوائم المالية، وهو ما يسمح بإيجاد التلاقي في المفاهيم بين المحاسبين و الاقتصاديين من جهة، وتعزيز جودة المعلومات المالية ذلك من خلال توفير معلومات تتسم بالملائمة و التمثيل الصادق لنتائج أعمال المؤسسة من جهة أخرى.

وعليه سنحاول في هذا المبحث الإلمام بالجانب النظري للقيمة العادلة من خلال التطرق إلى مفهوم القيمة العادلة، أساسيات القيمة العادلة، و أيضا تقييم القيمة العادلة.

المطلب الأول: مفهوم القيمة العادلة

لتوضيح مفهوم القيمة العادلة سوف نستعرض أهم التعريفات التي تناولتها، و كذلك أهدافها من جهة، وشروط تحديد القيمة العادلة من جهة أخرى.

الفرع الأول: تعريف القيمة العادلة

تعددت التعاريف المقدمة لمفهوم القيمة العادلة بتعدد الجهات التي قدمتها، فلقد عرفت القيمة العادلة من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) على أنها "المبلغ الذي يمكن أن يتم مبادلة الأصل به أو تسديد التزام، بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تجاري بحت أو إطار متوازن أو في ظل ظروف طبيعية بين طرفين مستقلين" (بن يدير، 2015، صفحة 08).

يعرفها مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بأنها "السعر الذي يتم الحصول عليه من أجل بيع الأصل، أو السعر المدفوع من أجل تحويل التزام في معاملة منظمة بين مشاركين السوق في تاريخ القياس" (M.Argilés, 2011).

كما يعرفها المعيار (IFRS13) بأنها "القيمة التي يمكن استلامها لبيع أصل أو دفعها لسداد التزام في تاريخ القياس لعملية اعتيادية منتظمة بين أطراف تتعامل في السوق في ظروف السوق الحالية، و القيمة العادلة يتم قياسها لأصل أو التزام معين، وعلى المنشأة عند قياس القيمة العادلة أن تأخذ بعين الاعتبار خصائص الأصل أو الالتزام إذا كان المشاركون بالسوق يأخذون هذه الخصائص بعين الاعتبار و كذلك أي افتراضات عند تسعير الأصول و الالتزامات بتاريخ قياس القيمة العادلة (Dvorakova, 2013, p. 154).

أيضا حدد مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) مفهوم القيمة العادلة في أكثر من معيار مثل معيار 107 بأنها "قيمة تبادل الأصل في عملية تبادلية بين أطراف راغبة في التعامل، دون أن تكون هذه العملية في حالات التصفية أو البيع الجبري"، كما حددها في المعيار 157 بأنها "السعر الذي يتسلمه البائع عند بيع أحد الأصول أو يدفعه عند تحويله لأحد الالتزامات في عملية تبادل منظمة بين شركاء السوق في تاريخ القياس" (صالح، 2009، صفحة 23).

والتعريف المتعارف عليه بوجه عام للقيمة السوقية العادلة هو "المبلغ المعبر عنه نقدا أو بما يعادل النقد الذي يتم به انتقال ملكية أصل ما من بائع راغب إلى مشتري راغب و يتوفر لدى كل منهما معلومات معقولة عن كافة الحقائق ذات الصلة ولا يخضع أي منهما لأي نوع من الإكراه" (عبد العال حماد، 2004، صفحة 53).

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن مفهوم القيمة العادلة يقوم على محورين أساسيين و هما (عبد العال

حماد، 2004، الصفحات 62-63):

المحور الأول: الأطراف الداخلة في الصفقة

و يفترض توافر ما يلي :

- أن تتم الصفقة بين أطراف غير ذوي علاقة: فأحد الجوانب الهامة للطريقة التي تفسر بها القوائم المالية هي أن الصفقات و العمليات عادة ما تتم على أساس متوازن بمعنى أن الصفقة تمت بين طرفين مستقلين، و كل منهما يسعى للتفاوض على أحسن شروط يمكن الحصول عليها.
- أن تتم الصفقة بين أطراف راغبة في عقد الصفقة و مطلعة على الحقائق الأساسية ذات الصلة: ولا توجد معلومات هامة لدى طرف دون الآخر، و هو الأمر الذي يلق عليه عدم تماثل المعلومات.

المحور الثاني: الظروف التي تتم فيها الصفقة

حيث يشترط أن تكون الظروف طبيعية (عادية)، فالصفقات التي تتم مثلا في ظل التصفية لا تعبر عن القيمة العادلة، لأن البائع يكون مجبرا على البيع، فكلما زاد ضغط الوقت للعثور على مشتري كلما زاد التحريف في القيمة العادلة.

الفرع الثاني: أهداف القيمة العادلة

يمكن إظهار أهداف القيمة العادلة في النقاط التالية (حمدي، 2017، صفحة 11):

- إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع في تاريخ إعداد الميزانية العمومية؛
- تمكن المؤسسة من قياس أدائها المالي بالقيمة العادلة لعدد من العمليات الداخلية بهدف صنع القرارات الاستثمارية والتجارية المناسبة؛
- تحديد كمية رأس المال الذي يجب تكريسه لخطوط الأعمال المتنوعة؛
- إضفاء الشفافية على البيانات المالية الصادرة عن الشركات؛
- التوجه إلى علاج أي قصور ناتج عن تطبيق مفهوم التكلفة التاريخية؛
- توفير معلومات مالية مفيدة لصناع القرار سواء كانوا من داخل الشركة أو خارجها.

الفرع الثالث: شروط تحديد القيمة العادلة

عند تطبيق قياس القيمة العادلة لا بد من توفر الشروط التالية (قورين و عبدو، 2019، الصفحات 77-91):

- وجود سوق نشط (بورصة الأوراق المالية) إذا لم يكن سوق الأداة المالية نشطا تتحدد القيمة العادلة باستخدام أسلوب تقييم ملائم يعتمد على معاملات السوق الفعلية؛
- توفر الكوادر المؤهلة للتعامل مع القيم العادلة؛
- توفر قوانين و تشريعات تساهم في ضبط أخلاقيات إدارات الشركات المطبقة لمعايير القيمة العادلة، وذلك لأخذ بروح نص المعيار وليس بنصه مجرد فقط؛
- أن تتم العملية التبادلية بحرية تامة و من دون ضغوط ولا يكون هناك ظروف غير طبيعية مثل التصفية أو الإفلاس أو ظروف احتمالية؛
- أن تتم الصفقة بين أطراف غير ذوي علاقة و مستقلين و كلاهما يعمل للحصول على أكبر منفعة لنفسه.

المطلب الثاني: أساسيات القيمة العادلة

سننطلق في هذا المطلب إلى تقسيمات القيمة العادلة، و الإشارة كذلك إلى مقوماتها ومداخل التقييم بالقيمة العادلة.

الفرع الأول: تقسيمات القيمة العادلة

تقسم القيمة العادلة إلى قسمين (وجدى، 2010، الصفحات 46-47):

1- قيم تستند إلى السوق وهي:

- القيمة السوقية: أي الأسعار المعلنة في السوق النشط؛
- القيمة العادلة: وهي المبلغ الذي يمكن بموجبه تبادل موجودات أو تأدية مطلوبات بين جهات مطلعة و راغبة و في معاملة مباشرة؛

2- قيم لا تستند بالضرورة إلى السوق وهي :

- القيمة من الاستعمال: عرفها معيار المحاسبة الدولي رقم 36 بأنها " انخفاض قيمة الأصول هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من استعمال الأصل ومن استبعاده في نهاية عمره الإنتاجي"؛
- القيمة القابلة للاسترداد: حسب معيار المحاسب الدولي رقم 36 "المبلغ القابل للاسترداد هو القيمة العادلة ناقصا منها تكاليف البيع أو القيمة الإستعمالية أيهما أعلى"؛
- القيمة الاستبدالية: "هي التكلفة اللازمة لاستبدال الأصل بأصل مشابه وفي حالة مشابهة من أجل المحافظة على الطاقة الإنتاجية للمنشأة"؛
- قيمة التصفية: "هي التي يمكن الحصول عليها من التصرف بالأصول بالبيع مطروحا منها التكاليف اللازمة لذلك"؛

الفرع الثاني: مقومات القيمة العادلة

مع وجود مفهوم واسع للقيمة العادلة، فهي تقوم على مجموعة من المقومات نحصرها في إحدى القيمتين (صلاح، 2008، الصفحات 115-116):

- **قيمة يمكن مبادلة الأصل بها:** وتمثل القيمة التي تمكن المؤسسة من الحصول على الأصل، و تتعدد طرق الحصول على الأصول و يمكن التعرف عليها باختصار فيما يلي :
- الحصول على الأصل نقدا و تكون القيمة العادلة ما يدفع مقابل الحصول على الأصل من نقدية و شبه النقدية.
- الحصول على الأصل مقابل أصول أخرى سواء كانت مماثلة أو غير مماثلة وتكون القيمة العادلة للأصل الذي تم اقتناؤه مساوية للقيمة العادلة للأصل المتنازل عنه؛
- إضفاء الالتزام مقابل إصدار أسهم أو أي حقوق ملكية أخرى، وتكون القيمة العادلة للالتزام هي القيمة السوقية للأسهم أو حقوق الملكية الأخرى المصدرة؛

- أن تكون عملية المبادلة تمت بناء على إلزام المؤسسة، وتكون مصادر الإلزام متنوعة مثل (الحاجة الاضطرارية للمؤسسة ليس أمامها خيار إلا إجراء العملية بغض النظر عن السعر الذي تتم به العملية)؛
- **قيمة سداد الالتزام:** وتمثل القيمة التي تتحملها المؤسسة مقابل إضفاء الالتزام، وجود عملية تبادلية حقيقية أي أن القيمة العادلة يجب أن تتحدد في ضوء عملية معينة قد تمت لمبادلة الأصل أو الالتزام وفق طرق المبادلة.

الفرع الثالث: مداخل التقييم بالقيمة العادلة

إن الهدف من استخدام مداخل التقييم هو تقدير السعر المناسب لبيع الأصول أو لنقل الالتزام ضمن عملية منظمة تجري بين المشاركين في السوق .

سوف نتطرق إلى مداخل القيمة العادلة وهي ثلاث مداخل متناسقة (مدخل السوق، مدخل الدخل، مدخل التكلفة) يمكن استخدامها (عبد اللطيف، 2015، الصفحات 415-416):

1- **مدخل السوق market approach:** وفي ظله يتم استخدام أسعار المعاملات الجارية في السوق،

وكذلك أي معلومات أخرى ملائمة تتولد من التعامل في السوق مثل الصفقات القابلة للمقارنة. ويساعد هذا

المدخل على استخدام مصفوفة التسعير pricing Matrix ، والتي تمثل أسلوباً رياضياً يتم استخدامه في

تسعير الاستثمارات في السندات و بدون الاعتماد فقط على سعر الورقة المالية منفردة بل عن طريق

الاعتماد على علاقة أسعار هذه الأدوات المالية بأسعار الأدوات المالية المميزة في السوق بشكل عام.

2- **مدخل الدخل Income approach:** ويستخدم آليات و طرق تقدير تعتمد على خصم التدفقات النقدية

المقرر الحصول عليها مستقبلاً من الأصل المالي، وتحويل هذه التدفقات المستقبلية إلى قيمة حالية وحيدة

تعبر عن قيمة هذا الأصل في الوقت الحالي. ومن أمثلة هذه الآليات المقترحة نماذج تسعير الخيارات

lattice emodl ، ونموذج بلاك سكولز black schools ، ومعادلة ميرتون lattice emodl

، مع مراعاة أن كافة تلك الآليات تعتمد على أساليب خصم القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية. وقد أشار

الإصدار إلى أن هذا المدخل يعتبر أكثر ملاءمة في حال تقدير القيمة العادلة للأصول غير الملموسة .

3- **مدخل التكلفة cost approach:** ويعتمد على تقدير القيمة التي ستكون مطلوبة حالياً لإحلال مقدرة

الأصل على توليد المنافع أي تكلفة الإحلال الجارية. وقد أشار الإصدار إلى تعدد العوامل التي ينبغي

أخذها في الحسبان عند تطبيق هذا المدخل، مثل التغيير في مستوى التكنولوجيا للأصول المراد إحلالها،

وطرق الاستهلاك المتبعة لتخصيص التكلفة التاريخية للأغراض الضريبية.

من الضروري في بعض الأحيان استعمال عدة تقنيات ، ويجب ترجيح نتيجة كل تقنية للتوصل إلى تشابه

السعر في المدى للسعر، فقياس القيمة العادلة هي النقطة التي تمثل الأفضل للقيمة العادلة في هذه الظروف،

ويجب أن تكون الطريقة ثابتة وعند حدوث تغيير في التقدير وأن هذا التغيير يعتبر ملائماً، عندها يؤخذ في

الاعتبار مبادئ المعيار المحاسبي الدولي الثامن (شنوف، 2009).

المطلب الثالث: تقييم استخدام القيمة العادلة

حسب النظرة المحاسبية للكثير من المختصين و المفكرين فإن لكل نموذج أو أسلوب قياس محاسبي امتيازات يتميز بها عن غيره و انتقادات موجهة له من مؤيدي النماذج الأخرى .
ونسنتعرض في هذا المطلب الخصائص التي تميزت بها القيمة العادلة و كذا ما يؤخذ عليها.

الفرع الأول: مزايا استخدام القيمة العادلة

يحتوي نموذج القيمة العادلة على امتيازات تأتي لمعالجة نقائص و انتقادات موجهة لمواطن القصور فيها نذكر منها (سحنون، 2020، الصفحات 122-141):

- تعكس القيمة العادلة واقع المنشأة الاقتصادية وهي أقرب للتعبير العادل للقوائم المالية عن الميزانية ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية؛
- إذا تم تقييم الأصول والالتزامات على أساس القيمة العادلة فإنها تعبر عن الدخل الاقتصادي، حيث يتم أخذ الأسعار السوقية بعين الاعتبار؛
- يتفق تطبيق القيمة العادلة مع مفهوم المحافظة على رأس المال؛
- يوفر هذا المدخل مقياسا يتميز بالدقة لمفهوم القيمة والربح الاقتصادي للمنشأة؛
- تراعي محاسبة القيمة العادلة تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد؛
- يعد استخدام معيار القيمة العادلة أكثر ملائمة لاتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية وأساسا أفضل للتنبؤ بنتائج الأعمال والتدفقات النقدية؛
- تساعد المعلومات المبنية على القيمة العادلة في إجراء المقارنات بين المنشآت المتشابهة التي تستخدم القيمة العادلة؛
- تزود القيمة العادلة المستثمرين بوعي و نظرة تنبؤية مستقبلية لقيمة المنشأة.

الفرع الثاني: عيوب استخدام القيمة العادلة

- و مما لا شك فيه أن استخدام القيمة العادلة لا يخلو من مشاكل و عيوب نحصرها في النقاط التالية (سحنون، 2020، صفحة 126):
- تحديد القيمة العادلة والاعتراف بها ينطويان على قدر كبير من عنصر التحيز الشخصي وإتباع أسس قياس متباينة؛
 - هناك كثير من الاستثمارات ليس لها أسعار سوقية ويعتمد قياسها على التكلفة التاريخية؛
 - إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة فيما يتعلق بالاستثمارات تعد معقدة وذات طرق وقياس مختلفة منها ما يتعلق برغبة المنشأة في الاحتفاظ بالاستثمارات ومنها ما يتعلق بموضوع تقدير القيمة العادلة؛
 - قد تختلف التقديرات من قبل المقدرين مما يفقد القيمة المقدره الثقة والدقة المطلوبة؛
 - قد تزيد تكاليف التقدير من المنافع الموجودة منها؛

- وقد نصت معايير المحاسبة الدولية على أن السعر في السوق النشط يمثل أفضل دليل على القيمة العادلة للموجودات المراد قياسها، وإلى جانب ذلك فقد أخذت المقاييس و الإفصاحات التي تستند إلى القيمة العادلة في الانتشار بشكل متزايد في إطار الإبلاغ المالي، وفي التطبيق العملي المحاسبي.

المبحث الثالث: المعايير المحاسبية باستخدام القيمة العادلة

اتجهت معايير المحاسبة الدولية نحو المطالبة و التوصية بمزيد من تطبيقات القيمة العادلة في التقارير المالية، ولعل من أهم الأسباب التي ساهمت في ذلك النتائج السلبية المترتبة عن افتراض ثبات وحدة النقد، والمعروف أن الاقتصاد العالمي في الحاضر من ميزاته أنه اقتصاد تضخمي.

وستتناول في هذا المبحث أهم المعايير المحاسبية التي تناولت القيمة العادلة، قياس القيمة العادلة ومتطلبات الإفصاح عنها، بالإضافة إلى إجراءات تحديد القيمة العادلة.

المطلب الأول: المعايير المحاسبية التي تناولت القيمة العادلة

تعرف معايير المحاسبة الدولية بأنها نموذج أو قواعد إرشادية، وهي أساس لإعداد البيانات والقوائم المالية. وقد تناول مجلس معايير المحاسبة الدولية القيمة العادلة في عديد المعايير نذكر أهمها:

1- معيار المحاسبة الدولي رقم 16IAS: والمتعلق بالأصول الثابتة الملموسة (الممتلكات، التجهيزات، المعدات) (أبو نصار و حميدات، 2008، صفحة 24)

وطبقا لهذا المعيار فإنه يحق للمؤسسة أن تختار ما بين أسلوب التكلفة، أو إعادة التقييم كسياسة محاسبية يمكن تطبيقها على كل بنود الأصول الثابتة (الممتلكات و الآلات و المعدات)، وتعكس قيمة إعادة التقييم القيمة العادلة للأصل في تاريخ إعادة التقييم مطروحا منها مجموع الإهلاك اللاحق و أي خسارة مجمعة لاحقة ناتجة عن الانخفاض في القيمة، على أن يتم إعادة التقييم على فترات منتظمة و كافية للتأكد من عدم وجود اختلاف جوهري بين التكلفة الدفترية و القيمة العادلة في تاريخ إعداد القوائم المالية، و أنه يجب إضافة الزيادة في القيمة الناتجة عن إعادة التقييم إلى حقوق المساهمين تحت تسمية فائض إعادة التقييم.

2- معيار المحاسبة الدولي رقم 32IAS: والمتعلق بعرض الأدوات المالية (أبو نصار و حميدات، 2008، صفحة 227)

يقدم المعيار وصفا للمتطلبات المتعلقة بعرض الأدوات المالية الظاهرة بالميزانية، كما يحدد المعيار المعلومات التي يجب الإفصاح عنها فيما يتعلق بالأدوات المالية سواء كانت ظاهرة بالميزانية أو خارجها، كما جاء بتعريف للقيمة العادلة بالإضافة على ما تقدم، و يشير هذا المعيار إلى أن معلومات القيمة العادلة تعتبر مفيدة في العديد من القرارات المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية.

3- معيار المحاسبة الدولي رقم 38IAS: المتعلق بالأصول الثابتة غير الملموسة (شطاط، 2009، صفحة 315)

وقد هدف هذا المعيار إلى بيان المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة أي التثبيات المعنوية، والتي لم يتم تناولها في معيار محاسبة دولي آخر، ووفقا لهذا المعيار فإن للمؤسسة أن تختار إما نموذج التكلفة أو

نموذج إعادة التقييم (القيمة العادلة) كسياسة محاسبية للقياس و الإفصاح عن الأصول غير الملموسة، و أن القيمة العادلة إما أن تحدد بناء على سوق نشط و الذي قد يتوفر لبعض الأصول غير الملموسة كتراخيص سيارة الأجرة أو تراخيص الصيد أو حصص الإنتاج، أو تحدد بناء على نموذج إعادة التقييم لعناصر الأصول غير الملموسة التي قد لا يتوافر لها سوق نشط مثل العلامات التجارية، أسماء المجالات والصحف، حقوق النشر، الأفلام و الموسيقى، براءات الاختراع، و إضافة الزيادة في القيمة الناتجة عن إعادة التقييم إلى حقوق المساهمين تحت تسمية فائض إعادة التقييم، و الاعتراف بزيادة القيمة الدفترية للأصول غير الملموسة في الأرباح و الخسائر في حدود رد مبلغ النقص الناتج عن إعادة التقييم لذات الأصل الذي تم الاعتراف به في الأرباح و الخسائر.

4- معيار المحاسبة الدولي رقم IAS39: المتعلق بالأدوات المالية: الاعتراف و القياس

يعتبر هذا المعيار نقطة تحول هامة في الفكر المحاسبي والذي يتجه أكثر فأكثر نحو مفهوم القيمة العادلة كأساس للقياس و الإثبات المحاسبي، وذلك بهدف تعزيز خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية المعروضة في التقارير المالية و قد قسم هذا المعيار التقارير المالية إلى عدة مجموعات: (صغراوي، 2017، صفحة 14)

- **المجموعة الأولى:** متعلقة بالأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة، و التي تقوم الشركة بشرائها و يكون الغرض الأساسي من اقتنائها هو تحقيق الأرباح في المدى القصير من خلال التغير في أسعارها، ويتم قياس هذه الموجودات عند إعداد القوائم المالية وفقا للقيمة العادلة، و الأرباح والخسائر الناتجة من عملية التقييم يتم الاعتراف بها في قائمة الدخل في الفترة التي تحدث بها؛
- **المجموعة الثانية:** الأدوات المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق، وتمثل الأدوات المالية التي لدى الشركة النية و القدرة على الاحتفاظ بها لتاريخ استحقاقها، ويجب أن يتم قياسها و إظهارها بالتكلفة المطفأة مطروحا منها أية مخصصات معدة إزاء التدني في قيمتها؛
- **المجموع الثالثة:** القروض و المدينون الذين أنشأتهم المؤسسة، و تمثل الأدوات المالية التي تنشئها الشركة عن طريق تزويد المقرئ بالأموال أو تقديم الخدمات بطريقة مباشرة، و يجب قياس الأدوات المالية في هذه المجموعة بالتكلفة مطروحا منها أية مخصصات معدة من أجل تدني قيمتها؛
- **المجموعة الرابعة:** وتضم الأدوات المالية الجاهزة للبيع، وهي التي ليست محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق، ولا المتاجرة بها ولا هي قروض أو مدينون ويجب أن يتم قياسها وتقييمها بالقيمة العادلة مطروحا منها أية مخصصات معدة لقاء تدني قيمتها.

5- معيار الإبلاغ المالي رقم IFRS07: المتعلق بالأدوات المالية : الإفصاح.

يهدف هذا المعيار إلى الطلب من المؤسسات توفير الإفصاحات في ميزانية المؤسسة وذلك لتمكين مستخدميها من تقييم (صغراوي، 2017، الصفحات 14-15):

- أهمية الأدوات المالية بالنسبة لميزانية الشركة و أدواتها؛
- طبيعة و مدى المخاطرة التي تتعرض لها الشركة والناجمة عن الأدوات المالية وكيفية التعامل معها؛

- يكمل هذا المعيار كلا من المعيارين 32 و 39؛

6- معيار الإبلاغ المالي رقم IFRS09: المتعلق بتصنيف و تقييم الأدوات المالية (حمدي، 2017، صفحة 17).

حيث نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية النسخة النهائية لهذا المعيار في 28 أكتوبر 2010، والذي يختص بتصنيف و تقييم الأصول و الخصوم المالية ومن المحتمل أن يحل محل معيار المحاسبة الدولي IAS39. حسب هذا المعيار فإن الفئة التي يصنف ضمنها الأصل المالي هي التي تحدد طريقة تقييمه بصفة مستمرة إما على أساس التكلفة المهلكة أو القيمة العادلة، كما يجب تقييم كل أدوات الأموال الخاصة بالقيمة العادلة، ولقد تم تأجيل تاريخ تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS09 من 2013/01/01 إلى 2015/01/01.

7- معيار الإبلاغ المالي رقم IFRS13: المتعلق بقياس القيمة العادلة (زواتنية، 2022، صفحة 89)

يعتبر معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 13 من المعايير الحديثة التي تتناول قياس القيمة العادلة للأصول و الالتزامات، و الإفصاح عن قياس القيمة العادلة، وتزداد أهمية هذا المعيار مع التوجه المتزايد نحو مفهوم القيمة العادلة، حيث كانت معايير الإبلاغ المالي الدولي قبل صدور هذا المعيار تحتوي على متطلبات متباينة لقياس القيمة العادلة للأصول و الالتزامات و الإفصاح عنها، مما أدى إلى عدم الاتساق في الممارسات المتعلقة بقياس القيمة العادلة و الإفصاح عنها، مما يؤدي إلى تخفيض قابلية المعلومات الواردة في التقارير المالية للمقارنة، حيث جاء هذا المعيار كمشروع مشترك بين مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، ومجلس معايير المحاسب المالية الأمريكي (FASB) لتطوير المتطلبات العامة لقياس القيمة العادلة، و الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بقياسها. وقد هدف المعيار إلى تعريف القيمة العادلة، تحديد إطار مفاهيمي واحد للمعايير الدولية لقياس القيمة العادلة، وكذا تحديد متطلبات الإفصاح عن قياس القيمة العادلة.

وتجدر الإشارة إلى أن القياس وفق القيمة العادلة تم التطرق إليه في عديد المعايير المحاسبية الدولية، الأمر الذي يبين مدى أهمية هذا النوع من المفاهيم المحاسبية، و الجدول الموالي يوضح المعايير التي أشارت للقيمة العادلة (إضافة للمعايير التي عرضناها سابقاً):

الجدول رقم 01: المعايير الدولية التي تناولت القيمة العادلة

| رقم المعيار | موضوعه | تاريخ صدوره |
|-------------|------------------------------|-------------|
| 02 | المخزون | 75/10/01 |
| 16 | الممتلكات، المنشآت و المعدات | 83/01/01 |
| 17 | الإيجارات | 84/01/01 |
| 18 | الإيراد | 84/01/01 |
| 19 | منافع الموظفين | 85/01/01 |
| 20 | المحاسبة عن المنح الحكومية | 84/01/01 |
| 21 | آثار التغيرات في أسعار الصرف | 85/01/01 |

| | | |
|------------|--|---------|
| 85/01/01 | اندماج الأعمال | 22 |
| 87/01/01 | المحاسبة و الإبلاغ | 26 |
| 91/01/01 | الإفصاح في القوائم المالية للبنوك | 30 |
| 96/01/01 | الأدوات المالية: الإفصاح و العرض | 32 |
| 99/01/01 | انخفاض قيمة الأصول | 36 |
| 80/07/01 | الأصول غير الملموسة | 38 |
| 80/01/01 | الأدوات المالية: الاعتراف و القياس | 39 |
| 2001/01/01 | الممتلكات المستثمرة | 40 |
| 2003/01/01 | الزراعة | 41 |
| 2004/01/01 | تبنى معايير التقارير المالية للمرة الأولى | IFRS 01 |
| 2005/01/01 | الدفعة المرتكزة على الأسهم | IFRS 02 |
| 2004/03/31 | اندماج الأعمال | IFRS 03 |
| 2005/01/01 | الأصول غير المتداولة المكتتاة للبيع والعمليات غير المستمرة | IFRS 05 |
| 2005/08/18 | الأدوات المالية: الإفصاحات | IFRS07 |
| 2011/05/12 | قياس القيمة العادلة | IFRS13 |
| 2016/01/13 | عقود الإيجار | IFRS16 |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على (International Financial Reporting Standars)

المطلب الثاني: قياس القيمة العادلة و متطلبات الإفصاح عنها

يعد منهج القيمة العادلة في الاعتراف و القياس أكثر إغراء للمهنيين بصفته يعكس الوضع الاقتصادي الحقيقي للشركة، و يعد المقياس الأفضل و الأكثر ملائمة لاتخاذ القرارات، بينما تستند التكلفة التاريخية في التقرير عن البيانات المالية إلى معلومات تكون ذات ثقة و مصداقية في البداية لكنها تصبح أقل موثوقية مع مرور الزمن، ولا تتوفر على خاصية الملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية لأنها لا توفر معلومات حديثة يمكن الاستناد لها باعتبار قيمها المسجلة تصبح من الماضي، كما أن استخدام القيمة العادلة في التقرير عن العمليات و الأحداث الماضية بإتباع منهج تقييمي يحسن من خاصية القابلية للمقارنة (وجدى، 2010، صفحة 45).

كما أن عملية القياس و الاعتراف و الإفصاح لا تهدف فقط إلى حماية المستثمرين في البورصة (سوق الأوراق المالية) و إلى عدالة السوق و شفافيته، و إنما تمتد أيضا إلى السوق الأولي عند تأسيس شركات المساهمة أو زيادة رأسمالها، ويستلزم تطبيق منهج القيمة العادلة في الاعتراف والقياس والإفصاح الالتزام بالأسس التالية (وجدى، 2010، الصفحات 48-49):

- أن يتم القياس و الاعتراف والإفصاح الكامل و الدقيق، و في التوقعات المناسبة عن المعلومات المالية و نتائج الأعمال و المعلومات الأخرى اللازمة للمستثمر لاتخاذ قراره الاستثماري؛
 - أن يحظى حملة الأوراق المالية في شركة ما على معاملة عادية و متساوية و خاصة فيما يتعلق بالحق في الحصول على البيانات و المعلومات و حتى لا تستغل المعلومات الداخلية لصالح فئة على حساب أخرى؛
 - يجب أن تعد المعلومات المالية طبقا لمعايير المحاسبة الدولية الصادرة عن لجنة المعايير الدولية (ISAC)؛
 - إعداد المعلومات المالية بحيث تعبر صدقا عن الظواهر التي يفترض أن تعبر عنها (صدق تمثيل الظواهر و الأحداث)؛
 - أن تكون المعلومات قابلة للإثبات و بالإمكان التحقق من سلامتها.
- ولقد بين مجلس معايير المحاسبة المالية أنه يمكن قياس القيمة العادلة كما يلي (صغراوي، 2017، صفحة 17):

- يعتبر السعر المحدد في سوق نشط أفضل مقياس للقيمة العادلة؛
- إذا لم يتوفر ذلك، يتم تقدير ما إذا كانت القيمة الدفترية قريبة من القيمة العادلة و خاصة البنود مثل الذمم المدينة و الدائنة و الأدوات المالية ذات معدل الفائدة المتغير؛
- قد تستخدم كذلك الطرق التالية لقياس القيمة العادلة؛
- الأسعار السوقية المحددة للأدوات المالية المتشابهة؛
- خدمات التسعير من جهة خارجية؛
- نماذج التسعير الداخلية؛
- التدفقات النقدية المخصومة.

المطلب الثالث: إجراءات تحديد القيمة العادلة

في 12 ماي 2011 نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS13 المتعلق بقياس القيمة العادلة (وهو أحدث معيار يتعلق بالقيمة العادلة)، والذي يمثل إطار موحد لقياس القيمة العادلة، وتبعا لهذا المعيار ومن أجل تحديد القيمة العادلة للأصول أو الالتزامات يجب إتباع الإجراءات التالية (حمدي، 2017، صفحة 18):

- تحديد الأصول أو الخصوم الخاضعة للقياس؛
- بالنسبة للأصول: تحديد مقياس القيمة الملائم للقياس؛
- تحديد السوق الأكثر إيجابية؛
- تحديد مدخلات القياس تبعا لمستويات قياس القيمة العادلة؛

1- تحديد الأصول أو الخصوم الخاضعة للقياس: إن قياس القيمة العادلة يستوجب أولاً تحديد الأصول و الخصوم محل القياس، و بالرجوع إلى المعايير المحاسبية الدولية يمكن تلخيص تطبيقات القيمة العادلة فيما يلي:

- الأدوات و المشتقات المالية: تقيد الأدوات المالية عند نشوؤها بالتكلفة، لأغراض قياس الأدوات المالية بعد نشوؤها فإن المعيار المحاسبي يصنف الأصول المالية على النحو التالي:

- الموجودات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة؛
- الأصول المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق؛
- القروض و المدينون الذين أنشأتهم الشركة؛
- الأصول المالية المتوفرة للبيع: والمقصود بها تلك الأصول المالية التي يمكن أن تبيعها الشركة في أي وقت لتحقيق عائداً بها أو ترغب ببيعها عند الحاجة، حيث يتم قياسها و تقويمها بالقيمة العادلة، بينما يتم الإفصاح عن التغيرات التي تحدث في هذه القيمة و التقرير عنها كعنصر من عناصر حقوق الملكية في الميزانية (وقائمة التغير في حقوق الملاك) طالما لم يتم تحقق هذه الأرباح أو الخسائر. وعندما يتم التخلص من الأصل أو الالتزام وينتج عن ذلك أرباح أو خسائر فإنه يتم الإفصاح عن ذلك في جدول حسابات النتائج (عبد اللطيف، 2015، صفحة 412).

- الاستثمارات العقارية: هي أراضي أو مباني (أو جزء من مبنى) أو كلاهما محتفظ بها من قبل المالك (أو المستأجر بموجب عقد إيجار تمويلي) لتحقيق إيراد إما من عملية تأجير العقار للغير أو من الأرباح الرأسمالي الناتجة عن ارتفاع قيم العقار الرأسمالية .

في حالة اختيار المؤسسة نموذج القيمة العادلة لتقييم الاستثمارات العقارية يتوجب عليها تحديد القيمة العادلة للعقار مستخدمة المعايير و الأسس التالية (بن يدير، 2015، صفحة 16):

- عند قياس القيمة العادلة للاستثمارات العقارية بموجب الإبلاغ المالي الدولي رقم 13 على المؤسسة التأكد من أن القيمة العادلة تعكس القيمة الإيجارية لعقود إيجار حالية، والافتراضات الأخرى التي يستخدمها المتعاملين بالسوق عند تسعير الاستثمارات العقارية في ظل ظروف السوق الحالية.
 - عند تحديد القيمة العادلة للعقار يتوجب عدم تقييم مكونات العقار بشكل منفصل، فعلى سبيل المثال لا تقييم المصاعد الموجودة في البناء و التي تعتبر جزء أساسيا منه بشكل مستقل بل يقيم البناء كوحدة واحدة.
 - أن تعكس القيمة العادلة للعقار وضع السوق الحقيقي و الظروف السائدة بتاريخ الميزانية.
- عند استخدام نموذج القيمة العادلة لتقييم الاستثمارات العقارية يتم في الفترات التالية للقياس الأولي للاستثمارات العقاري الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة للعقار في قائمة حسابات النتائج للفترة التي حدث فيها التغير .

- الأصول الزراعية (محاصيل و أصول بيولوجية): تظهر بالقيمة العادلة بعد تنزيل مصاريف البيع و يؤخذ التغير في القيمة العادلة في قائمة حسابات النتائج شريطة تقدير القيمة العادلة بشكل يعتمد عليه (وجدى، 2010، صفحة 51).
 - الالتزامات التأمينية (الالتزامات عقود التأمين): يتم إجراء فحص لمدى كفاية الالتزامات الناشئة عن العقود التأمينية على أساس صافي التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة و أخذ أي عجز قد يحدث في قائمة حسابات النتائج (وجدى، 2010، صفحة 51).
 - الاندماج و الاستحواذ
 - تدني الأصول طويلة الأجل
 - تدني الشهرة
- 2- تحديد المقياس الملائم لقياس القيمة العادلة: وضع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي و نظيره الدولي مقياس أو افتراض أساسي لقياس القيمة العادلة والذي يركز على مفهوم الاستعمال الأعلى و الأفضل للأصل من قبل المتعاملين في السوق، وهو نفس الشيء الذي عرضه المعيار IFRS13. ويفترض الاستعمال الأعلى و أفضل استعمال ممكن للأصل ماديا و المسموح به قانونيا و المجدي من الناحية المالية، إذ يتمثل هذا المقياس في الاستعمال الذي يعظم قيمة الأصل أو مجموعة الأصول التي سينتمي إليها الأصل الذي سيستعمل من طرف المتعامل في السوق عوضا عن المؤسسة المعدة للتقارير. فقد يكون الافتراض الأساسي لقياس القيمة العادلة إما الاستعمال الأعلى و الأفضل لجزء من مجموعة أصول و الموسوم بالاستعمال، أو قد يكون الاستعمال الأعلى و الأفضل للأصل بمفرده و الموسوم بالتبادل (حمدي، 2017).
- 3- تحديد السوق الأكثر إيجابية: في حالة غياب سوق نشط للأصل أو الالتزام الخاضع للقياس فإنه يجب تحديد السوق الأكثر إيجابية وهي التي يكون فيها المتعامل حريص على الحصول على أعلى سعر للأصول و أفضل فائدة لتسوية الالتزام (حمدي، 2017).
- 4- تحديد مدخلات القياس تبعا لمستويات قياس القيم العادلة: قد تكون مدخلات قياس القيمة العادلة إما ملاحظة أو غير ملاحظة (حمدي، 2017):
- مدخلات القياس الملاحظة: هي تلك التي يمكن للمتعاملين في السوق استعمالها لتحديد سعر الأصل و المستمد من معلومات السوق.
 - مدخلات القياس غير الملاحظة: هي تلك التي تضعها المؤسسة في حد ذاتها، فهي غير ملاحظة عن طريق المعلومات المستقلة القائمة على السوق.
- ويمكن استعمال كل من المدخلات الملاحظة و غير الملاحظة لقياس القيمة العادلة، وبهذا الصدد أوصى واضعي المعايير المحاسبية الأمريكية و الدولية بتفضيل استعمال مدخلات القياس الملاحظة على تلك غير الملاحظة قدر الإمكان.

كما قد وضع المعيار **IFRS13** تسلسل هرمي لمدخلات القياس حسب درجة موثوقيتها وحدد بذلك ثلاث مستويات لقياس القيمة العادلة، حيث يتعلق الأول بالتقديرات الأكثر موثوقية و المستوى الثالث بتلك الأقل موثوقية، يهدف هذا التسلسل إلى تحقيق الترابط و قابلية المقارنة في قياس القيمة العادلة و الإفصاحات المتعلقة بها، و تتمثل المستويات الثلاثة فيما يلي:

• **المستوى الأول:** ويرتكز هذا المدخل إلى مدخلات قابلة للملاحظة و هي الأسعار المعلنة في السوق النشط للأصول أو الالتزامات المطابقة التي تستطيع الشركة الوصول إليها في تاريخ القياس، حيث يعد السعر المعلن في السوق النشط الدليل الأكثر موثوقية للقيمة العادلة، وتعين استخدامه دون تعديل لقياس القيمة العادلة كلما كان ذلك ممكنا، حيث إن المستوى الأول لقياس القيمة العادلة سوف يكون متاحا للعديد من الأصول المالية والالتزامات المالية التي قد يتم مبادلتها في أسواق نشطة مختلفة (عل سبيل المثال أسواق أوراق مالية مختلفة)، وعليه يكون التركيز وفق المستوى الأول على تحديد كل مما يلي (بن عروج، 2020، الصفحات 14-15):

- السوق الرئيسية للأصل أو الالتزام أو السوق الأكثر ميزة في حالة غياب السوق الرئيسية.
- في حالة ما إذا كانت الشركة باستطاعتها الدخول في معاملة للأصل أو الالتزام بالسعر في ذلك السوق في تاريخ القياس.

وينبغي الإشارة أنه إذا تم تعديل السعر المعلن لأجل معلومات جديدة فإنه ينتج عن التعديل قياس قيمة عادلة يصنف ضمن مستوى أدنى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

• **المستوى الثاني:** وهي فئة واسعة النطاق عن الأولى حيث تدمج أسعار نقلت عن الأصول و الخصوم المماثلة في أسواق نشطة أو غير نشطة، وذلك بالاعتماد على مدخلات يمكن ملاحظتها في السوق، هذه الأسعار يتم تعديلها بشكل مناسب حسب الحاجة لتعكس الاختلافات في الأصول و الخصوم و مستوى النشاط في السوق، إذ يشمل هذا المستوى مجموعات مترابطة للأسعار المستمدة من الأصول و الالتزامات المشابهة و المتماثلة (صغراوي، 2017، صفحة 19).

• **المستوى الثالث:** حيث لا توجد أسواق للأصول قابلة للمقارنة و يجب أن تستند عمليات التقييم إلى حد كبير على التقديرات و الأحكام الصادرة عن الشركة نفسها، إذ يشمل هذا المستوى في حالة عدم وجود أسواق لأصول مماثلة أو مقارنة و يعتمد هذا المستوى في التقييم على الحكم الشخصي، وتبعاً لذلك غالباً ما تستعمل نماذج التقييم لقياس القيمة العادلة، وهذا ما يفسر لجوء واضعي المعايير لاختيار مصطلح القيمة العادلة عوضاً عن القيمة السوقية، وهذا بالنظر لعدم توفر أسواق نشطة في بعض الأحيان، وبالتالي اللجوء إلى نماذج التقييم لقياس القيمة العادلة (صغراوي، 2017، صفحة 20).

والشكل أدناه يوضح مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة حسب المعيار 13.

الشكل رقم(01): مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة حسب المعيار IFRS13



المصدر: (بالنور، 2018، صفحة 67)

مما سبق: يمكننا تلخيص كيفية تحديد القيمة العادلة و هي كما يلي (صغراوي، 2017، صفحة 20):

1. يتم تحديد القيمة العادلة من خلال الحصول عليها مباشرة من الأسعار المدرجة في الأسواق النشطة؛
2. إن لم يتم الحصول عليها مباشرة من الأسعار المدرجة يمكن استخلاصها من بيانات سوقية واضحة؛
3. في حالة إن لم يتم الحصول عليها وفق الكيفيتين الأولى و الثانية، فسيتم تحديد القيمة العادلة باستخدام نماذج التقييم الداخلية بواسطة خبير معين؛

إن غياب سوق نشط لا يغير من هدف القياس كما هو الحال بالنسبة للجزائر، ولكنه يجعل هذا الهدف صعب التحقيق، و يبقى عل المحاسب أن يضع تقديرا معقولا للقيمة العادلة.

كما أن هناك عدد من النماذج الفنية استخدمت للتقييم و التسعير في السوق و هي النماذج التالية:

1. نموذج تحليل التدفق النقدي المخصوم؛

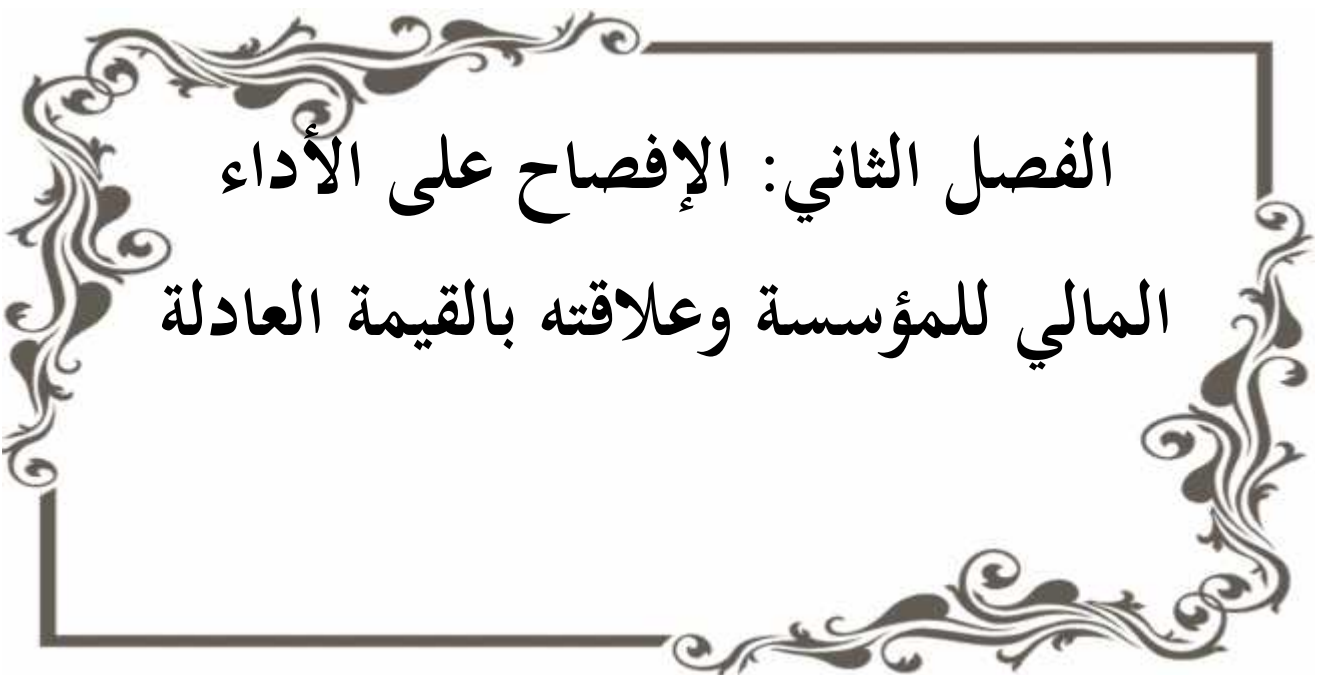
2. نموذج تسعير الخيار؛

3. أسعار المصفوف؛

4. التحليل الأسي؛

خلاصة:

في هذا الفصل تم التطرق إلى الإطار النظري للقيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي. واتخاذ قرارات سليمة من قبل المهتمين بالكشوفات المالية يتوقف على سلامة هذا القياس المحاسبي، لذلك يجب أن تكون عملية القياس تعبر بصدق وشفافية عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة. ونظرا للقصور الذي تعاني منه اتفاقية التكلفة التاريخية في ظل الظروف الاقتصادية السائدة، فقد بدأ التوجه نحو تطبيق القيمة العادلة التي جاءت كبديل أفضل لمبدأ التكلفة التاريخية، وقد استندت هذه الأخيرة على عدة مداخل ومقومات. ولا شك أن محاسبة القيمة العادلة تنهج من مستوى الإبلاغ المالي، من مجرد معلومات مالية تاريخية إلى معلومات حديثة تعكس الوقائع الاقتصادية، وقد برزت بصورة واضحة عن معظم المعايير المحاسبية، وهذا المستوى الرفيع من الإبلاغ يتيح لمستخدمي الكشوفات المالية في المجتمع اتخاذ قراراتهم.



الفصل الثاني: الإفصاح على الأداء المالي للمؤسسة وعلاقته بالقيمة العادلة

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول تقييم الأداء المالي
المبحث الثاني: الإفصاح في القوائم المالي

تمهيد

تعتبر المؤسسة الاقتصادية النواة الرئيسية للنشاط الاقتصادي والركيزة الأساسية في تفعيل الاقتصاد الوطني والدولي على حد سواء، لذلك تسعى كل مؤسسة إلى تحسين أدائها المالي باعتباره الضامن الرئيسي لاستمرارها خاصة في ظل العوامل المؤثرة عليه، حيث يعد الأداء مفهوما جوهريا وعنصر محوريا يعكس نجاح أو فشل المؤسسة ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها وإدارة مواردها بكفاءة وفعالية.

تبدي المؤسسات اهتماما واضحا بتقييم أدائها المالي من خلال أساليب معينة وبالاعتماد على الكشوف المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية، وهذا ما يساعدها في اتخاذ القرارات المناسب في الوقت المناسب.

إذ نجد أن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الخاصة بالمؤسسة يشكل جوهر عملية اتخاذ القرارات بالنسبة للأطراف المعنية من مستثمرين، مساهمين، نظرا لما تقدمه من عون في قراءة البيانات والمؤشرات المالية الناتجة عن الوقائع المالية للمؤسسة والمستعملة في تقييم الأداء.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول تقييم الأداء المالي

يعتبر الأداء المالي من أبرز المفاهيم التي حظيت بالاهتمام من طرف الباحثين و المفكرين نظرا لأهميته في تحقيق الأهداف الرئيسية للمؤسسة من أجل البقاء و الاستمرارية. وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى كل من مفاهيم أساسية حول الأداء المالي، مفهوم تقييم الأداء المالي بالإضافة إلى معايير و شروط تقييم الأداء المالي وكذا النسب والمؤشرات المالية المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي.

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي

يعتبر مفهوم الأداء عموما و الأداء المالي خصوصا من أكثر المفاهيم الإدارية سعيا وشمولا، إذ ينطوي على العديد من المواضيع الجوهرية المتعلقة بنجاح أو فشل أي مؤسسة. و سنستعرض في هذا العنصر تعريف الأداء المالي، خصائصه و العوامل المؤثرة عليه.

الفرع الأول: تعريف الأداء المالي

قبل التطرق إلى تعريف الأداء المالي يجب أن نعرف الأداء أولا.

1- تعريف الأداء: هناك تعاريف كثيرة للأداء من بينها ما يلي:

يعرف الأداء على أنه " نتائج المخرجات التي يتم الحصول عليها من العمليات و المنتجات، بالإضافة إلى أن الأداء يعطي الفرصة لإجراء التقييم و المقارنة نسبة إلى الغايات و المعايير و النتائج السابقة، و كذلك أيضا مع المنظمات الأخرى ويمكن التعبير عنه بمؤشرات مالية و غير مالية" (طالب و المشهداني ، 2011، صفحة 65).

"الأداء هو تعبير عن كيفية توظيف الشركة لمواردها المتاحة وفق معايير محددة و بطريقة متوازنة، من أجل تحقيق أهدافها قصيرة و طويلة الأمد بغية الاستمرار في مجال الأعمال".

ومن وجهة نظر أخرى يعرف الأداء على أنه "العمل الذي تكلف به المنظمة عاملا معينا، و ينجز بمستوى وجوده محددة وفق مقاييس تضعها المنظمة، و يؤدي بأسلوب أو بطريقة ومنهجية تضعها المنظمة أيضا كضوابط لنمطية الإنتاج وسلوكية العاملين" (الكرخي ، 2015، صفحة 30).

من خلال ما سبق يمكن تعريف الأداء على أنه الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة مع إجراء تقييم ومقارنة النتائج الحالية مع السابقة ، وذلك بإتباع نظام لقياس ومراقبة الأداء و التعبير عنه بمؤشرات مالية و غير مالية، بغية تحقيق أهداف المؤسسة بغض النظر عن اختلاف طبيعة تلك الأهداف سواء كانت طويلة أو قصيرة الأمد.

2- تعريف الأداء المالي: تعددت مفاهيم الأداء المالي ومن بينها ما يلي:

يرى بعض المفكرين بأن الأداء المالي يتمثل في "تشخيص السلامة المالية للمؤسسة للوقوف على مدى قدرتها على خلق القيمة ومواجهة التحديات المستقبلية من خلال الاعتماد على الكشوفات المالية (القوائم المالية)، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية للقطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء المالي يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح" (نوبلي، 2015، الصفحات 149-150).

ويعرف أيضا "بمدى تحقيق القدرة الإرادية والقدرة الكسبية في المؤسسة، حيث أن الأولى تعني قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية، بينما تعني الثانية قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها الموضحة سابقا" (دادن، 2007، الصفحات 34-35).

وعلى الرغم من تعدد تعاريف مصطلح الأداء المالي نتيجة الاستخدام والتطبيق المستمر له، إلا أنه يوجد قاسم مشترك يجمع بينهم وهو قدرة المؤسسة الاقتصادية على تحقيق أهدافها المالية المسطرة في ظل الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

الفرع الثاني: خصائص الأداء المالي

يتسم الأداء المالي بخصائص عديدة نذكر منها (الخطيب، 2010، صفحة 45):

- يعطي صورة واضحة على الوضع المالي القائم في المؤسسة الاقتصادية؛
- يحفز الإدارة لبدل المزيد من الجهد لتحقيق أداء مستقبلي أفضل من السابق؛
- أداة تدارك الانحرافات والمشاكل التي تواجه المؤسسة، وتحديد مواطن القوة و الضعف؛
- هو وسيلة جذب المستثمرين للتوجه للاستثمار في المؤسسة؛
- آلية أساسية و فعالة لتحقيق أهداف المؤسسة.

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة

توجد العديد من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة، فنجد منها عوامل داخلية وعوامل خارجية.

1- العوامل الداخلية التي تؤثر على الأداء المالي للمؤسسة:

وهي تلك العوامل التي يمكن للمؤسسة التحكم و السيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد و تقليل التكاليف، ومن أهم هذه العوامل نجد (مختاري، 2011، الصفحات 94-95):

- الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة؛

- الرقابة على التكاليف؛
- الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال؛
- بالإضافة إلى تأثير المؤشرات الخاصة بالرقابة حيث تهدف إلى رقابة اتجاه المصروفات خلال الفترات المالية المختلفة و تحليل مدى أهميتها النسبية للمؤسسة و محاولة ترشيدها و تصحيحها، ومن أهم هذه المؤشرات نذكر:

• الفوائد المدفوعة إلى الأصول المنتجة = (إجمالي الفوائد المدفوعة ÷ إجمالي الأصول المنتجة) × 100

الأصول المنتجة = إجمالي القروض + الاستثمارات في الأوراق المالية و السندات الحكومية

و يبرز نقص هذه القيمة قدرة المؤسسة على رقابة سلوك هذه الفوائد المدفوعة وقدرتها على زيادة الأصول المنتجة.

• الفوائد المدفوعة إلى الودائع = (إجمالي الفوائد المدفوعة ÷ إجمالي ودايع العملاء ومستحق المصاريف) × 100

حيث توضح النسبة أهمية هذه الفوائد المدفوعة إلى حملة الأموال التي حصلت عليها المؤسسة من مصادر خارجية (الودائع من العملاء و المصارف)، و يعبر نقص هذه النسبة إل ربحية المؤسسة .

2- العوامل الخارجية المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة:

تواجه المؤسسة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي، حيث لا يمكن لإدارة المؤسسة السيطرة عليها إنما يمكنها توقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات ، ومحاولة إعطاء خطط لمواجهةها و التقليل من تأثيرها. وتتمثل هذه العوامل فيما يلي(مختاري، 2011، صفحة 95):

- التغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات؛
- لقوانين والتعليمات المطبقة من قبل المؤسسة التي تفرضها الدولة و قوانين السوق؛
- السياسات النقدية، المالية و الاقتصادية للدولة.

المطلب الثاني: مفهوم تقييم الأداء المالي

تقييم الأداء المالي يمكن كل منشئة من معرفة نسبة تحقيقها لأهدافها في ظل الاستخدام الأمثل لمواردها، وسنتطرق في هذا المطلب إلى كل من تعريف، أهمية و خطوات تقييم الأداء المالي.

الفرع الأول: تعريف تقييم الأداء المالي

هناك عدة تعريف لتقييم الأداء المالي و سنحاول الاقتصار على مجموعة منها لإيضاح معناه:

تقييم الأداء المالي هو "العملية التي يتم من خلالها التعرف على الجوانب السلبية والإيجابية الخاصة بتحقيق الأهداف و إنجاز معدلات الأداء المستهدفة" (جاد الرب، 2015، صفحة 51).

هناك تعريف آخر يرى أن عملية تقييم الأداء هي "تقييم الوحدة الاقتصادية في ضوء ما توصل إليه من نتائج في نهاية فترة زمنية معينة. وتهتم أولاً بالتحقيق من بلوغ الأهداف المخططة و المحددة مقدماً، وثانياً بقياس كفاءة الوحدة في استخدام المواد المتاحة سواء كانت موارد بشرية أو رأسمالية" (عشي، 2002، صفحة 21).

ويعرف أيضاً بأنه "الأداة التي تستخدم للتعرف على نشاط المشروع بهدف قياس النتائج المتحققة و مقارنتها بالأهداف المرسومة بغية الوقوف على الانحرافات و تشخيص مسبباتها مع اتخاذ الخطوات الكفيلة لتجاوز تلك الانحرافات وغالباً متكون المقارنة بين ما هو متحقق فعلاً وما هو مستهدف في نهاية فترة زمنية معينة هي سنة في الغالب (الكرخي، 2007، صفحة 31)".

من خلال ما سبق يمكن تعريف عملية تقييم الأداء المالي على أنه قياس للأداء الفعلي لأنشطة المؤسسة و مقارنة النتائج المحققة بالأهداف المطلوب تحقيقها في نهاية فترة زمنية معينة. وذلك من أجل تحديد الانحرافات سواء كانت إيجابية أو سلبية من جهة، ومعرفة مستوى الفعالية والحكم على درجة الكفاءة من جهة أخرى بواسطة استخدام مؤشرات مالية ومعايير معينة.

الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي

تظهر أهمية تقييم الأداء في أنها تعرف على مدى تحقيق الأهداف المرسومة من خلال متابعة الأهداف المحددة للوحدة الإنتاجية ضمن الخطة المحددة لفترة معينة من الزمن. وتتحقق هذه العملية في المشاريع الاقتصادية من واقع البيانات و المعلومات التي تستنبط وتحصى من سير النشاط، وهذا يعني أن عملية تقييم الأداء تحفز الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة و تحقق القيام بالعمل على أفضل صورة ممكنة. ومنه يمكن حصر أهمية تقييم الأداء في نقطتين أساسيتين هما (موسى و الهادي، 2017، الصفحات 106-

:107)

1- اكتشاف الانحرافات ومعرفة أسبابها، لكي تتخذ الإجراءات التصحيحية منا لتفادي تكرارها.

2- ترشيد الانفاق عن طريق متابعة كيفية استخدام المنشأة لمواردها المتاحة، وهل كان هذا الاستخدام بدون هدر أو ضياع أو عطل، وهل للمنشأة طموح لتحقيق ما هو أعلى وأكثر اتساعاً، ومدى تحقيق الأهداف المرسومة من خلال الاستغلال الأمثل و الأفضل للموارد الاقتصادية المتاحة.

الفرع الثالث: خطوات تقييم الأداء المالي

تمر عملية تقييم الأداء المالي بمراحل محددة و متسلسلة وهي كما يلي (الكرخي ، 2007، الصفحات 39-40):

1- جمع البيانات والمعلومات الإحصائية: تتطلب عملية تقييم الأداء المالي توفير البيانات والمعلومات والمؤشرات اللازمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة عن نشاط الشركة والتي يكن الحصول عليها من الحسابات الإنتاج، الأرباح، الخسائر، الميزانية العمومية، المعلومات المتوفرة عن الطاقات الإنتاجية والمستخدمات، رأس المال، عدد العاملين وأجورهم وغير ذلك.

كل هذه المعلومات تخدم عادة عملية تقييم الأداء خلال سنة معينة.

2- تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية: للوقوف على مدى دقتها وصلاحياتها لحساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء، حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات.

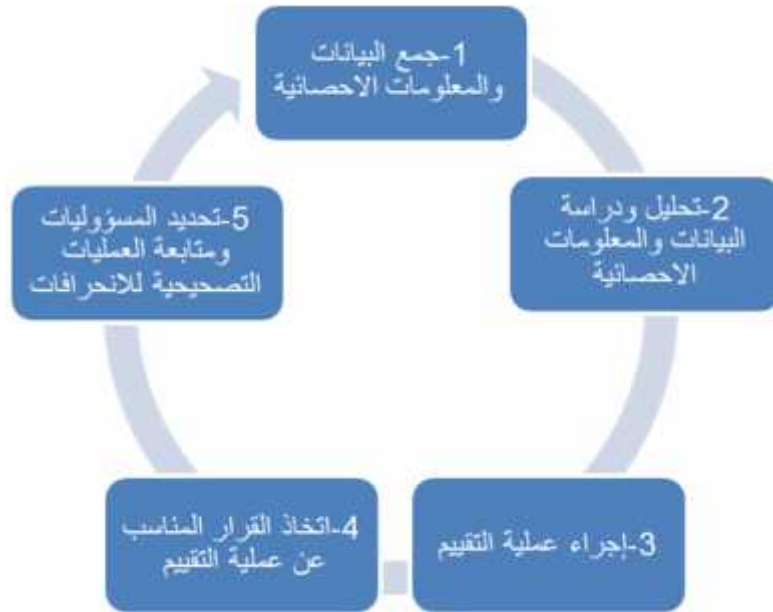
وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى الموثوقية بهذه البيانات.

3- إجراء عملية التقييم: باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط العام للوحدة أي جميع أنشطة مراكز المسؤولة فيها بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه.

4- اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم: أي أن القرار المتخذ كان ضمن الأهداف وأن الانحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعها وأن أسبابها قد حددت وأن الحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات قد اتخذت وأن الخطط قد وضعت للسير بنشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل.

5- تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات: أي تغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم، وتزويد الإدارات التخطيطية و الجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي نتجت عن عملية التقييم للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة.

الشكل رقم(2): مراحل عملية تقييم الأداء المالي



المصدر: (الكرخي ، 2007، الصفحات 39-40)

المطلب الثالث: معايير وشروط تقييم الأداء المالي:

إن التوصل إلى رقم معين لا يعني شيئاً للمحللين الماليين ما لم يتم مقارنته بغيره من الأرقام لمعرفة الموقف المالي للمؤسسة، وهذه المقارنة لها معايير و شروط لا بد منها لضمان عملية تقييم الأداء المالي.

الفرع الأول: معايير تقييم الأداء المالي

هناك أربع معايير لتقييم الأداء المالي و المتمثلة في (أسعد ، 2012،صفحة 78):

- 1- **المعايير التاريخية:** وهي نسب تحسب من الكشوفات المالية للسنوات السابقة لغرض رقابة الأداء من قبل الإدارة المالية و الاستفادة منها في وضع الخطط المستقبلية.
- 2- **المعايير المطلقة:** تأخذ هذه المعايير شكل قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع الشركات وتقاس بها النسب ذات العلاقة في شركة معينة مثل نسبة التداول.
- 3- **المعايير القطاعية:** يستفيد المحلل المالي بدرجة كبيرة من المعايير القطاعية في رقابة الأداء، وهي معايير تمثل متوسط لأداء القطاع الذي تنتمي إليه الشركة، خاصة الشركات التي تتشابه في العديد من الصفات و الخصائص.

4- المعايير المستهدفة: هي نسب تهدف إدارة الشركة تحقيقها من خلال تنفيذ الموازنات (الخطط)، و بالتالي فإن مقارنة النسب المحققة مع تلك المستهدفة تبرز أوجه الاختلاف بين الأداء الفعلي والمخطط، ومن ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

الفرع الثاني: شروط تقييم الأداء المالي

تتطلب عملية تقييم الأداء المالي بعض الشروط من شأنها أن تساهم بدرجة كبيرة في تحقيق الدقة و المساعدة في اتخاذ القرارات السليمة، من بينها(جمعة، 2000، صفحة 19):

- أن يكون الهيكل التنظيمي واضحا تتحدد فسه المسؤوليات والصلاحيات لكل مشرف أو مدير بدون أي تداخل بينهما؛
- أن تكون أهداف الخطة المالية واضحة وواقية وقابلة للتنفيذ، وهذا لا يتم بدون دراسة هذه الأهداف دراسة دقيقة و مناقشتها مع كل المستويات، لكي تأتي الأهداف متوازنة تجمع بين الطموح و الإمكانيات المتاحة للتنفيذ؛
- أن يكون كل فرد متفهما لدوره في عملية تقييم الأداء عارفا بطبيعة نشاط المؤسسة ، وقادرا على تطبيق المعايير و المؤشرات التقييمية بشكل صحيح؛
- أن يتوفر نظام متكامل وفعال للمعلومات والبيانات والتقارير اللازمة لتقييم الأداء، حيث يكون توفير المعلومات بطريقة سريعة ومنتظمة تساعد المسؤولين في الإدارات على اختلاف مسؤولياتهم من اتخاذ القرار السليم والسري في الوقت المناسب لتصحيح الأخطاء وتقادي الخسائر؛
- أن تكون الإجراءات الآلية لمسار عمليات تقييم الأداء المالي واضحة ومنتظمة.

المطلب الرابع: مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي

تقوم عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة على مجموعة من النسب والمؤشرات التي تعتمد على تحليل القوائم المالية، والتي تعتبر المرآة العاكسة لوضعية المؤسسة وسنقوم في هذا المطلب باستعراض أهم النسب والمؤشرات المالية.

الفرع الأول: النسب المالية

تتاح أمام المحلل المالي الكثير من النسب المالية لتقييم الأداء التي تشكل مجموعة، مع العلم أن هذه النسب المستعملة تختلف باختلاف نوع المؤسسة وأهداف المحلل المالي. ونجد خمسة أنواع من النسب المالية هي: نسب التمويل، السيولة، النشاط، الربحية والمديونية.

1- نسب السيولة:

الغرض من إيجاد نسب السيولة هو الوقوف على قدرة المؤسسة على مسايرة استحقاقية الديون قصيرة الأجل، ويمثل تحليل سيولة المؤسسة مؤشرا مهما لتقييم أدائها المالي وقابليتها في مواجهة التزاماتها العاجلة وديونها المالية المستحقة من خلال تحديد مقدار النقد لديها والأصول القابلة للتحويل إلى نقد في مدة قصيرة وبأقل خسارة ممكنة مقارنة مع تكلفة شرائها. ولحساب ذلك يقوم المحلل بحساب جملة من النسب منها ما يلي (لسلوس، 2004، الصفحات 46-48):

- **نسبة السيولة العامة:** تبين هذه النسبة مدى تغطية الأصول المتداولة بكل مكوناتها فكلما كانت هذه النسبة كبيرة أعطت للمؤسسة هامشا للحركة والمناورة. وتكتب كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = (\text{الأصول المتداولة} / \text{الديون قصيرة الأجل}) \times 100\%$$

- **نسبة السيولة المختصرة:** تبين هذه النسبة مدى تغطية كل الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق. وتصاغ كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = [(\text{القيم القابلة للتحقيق} + \text{القيم الجاهزة}) / \text{الخصوم المتداولة}] \times 100\%$$

- **نسبة السيولة الجاهزة (الحالية):** تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حاليا تحت تصرفها فقط. وتكتب كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = (\text{القيم الجاهزة} / \text{الخصوم المتداولة}) \times 100\%$$

2- نسب التمويل:

تمكننا هذه النسب من دراسة وتحليل النسب التمويلية أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة. وتتمثل هذه النسب في (لسلوس، 2004، الصفحات 45-46):

- **نسب التمويل الدائم:** تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة. وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = (\text{الأموال الدائمة} / \text{الأصول الثابتة}) \times 100\%$$

- **نسبة التمويل الخاص:** وتعني مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة. وتكتب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = (\text{الأموال الخاصة} / \text{الأصول الثابتة}) \times 100\%$$

- نسبة الاستقلالية المالية: تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها. وتكتب نسبة الاستقلالية المالية كما يلي:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = (\text{الأموال الخاصة} / \text{مجموع الديون}) \times 100\%$$

- نسبة التمويل الخارجي: وتسمى أيضا نسبة القدرة على الوفاء، تبين هذه النسبة مستوى تغطية موجودات المؤسسة بأموال خارجية. وتصاغ النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الخارجي} = (\text{مجموع الديون} / \text{مجموع الأصول}) \times 100\%$$

3- نسب النشاط (الكفاءة):

تقيس لنا هذه المجموعة من النسب كيفية تسيير المؤسسة لمجموع أصولها ذات درجات السيولة المختلفة مقارنة بدرجات استحقاق عناصر الخصوم ويمكن دراسة نسب النشاط من خلال مهلة ائتمان الزبائن ومهلة تسديد الموردون كما يلي (زغيب و بوشنقيرة ، 2011 ، الصفحات 39-40):

- مهلة ائتمان الزبائن: تقيس هذه النسبة المدة التي تمنحها المؤسسة لزيائنها ليسددوا ديونهم اتجاهها، ويجب أن لا تتجاوز 90 يوم عادة. وتحسب كما يلي:

$$\text{مهلة ائتمان الزبائن} = [(\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض}) / \text{مبيعات السنوية متضمنة الرسم}] \times 360$$

- مهلة ائتمان الموردون: وتبين هذه النسبة المدة التي يمنحها الموردون للمؤسسة حتى تسدد ديونها. وتحسب كما يلي:

$$\text{مهلة ائتمان الموردون} = [(\text{الموردون} + \text{أوراق الدفع}) / \text{مشتريات السنوية متضمنة الرسم}] \times 360$$

4- نسب الربحية:

تهتم إدارة المنشأة ومستثمروها ومقرضوها بالقوة الإرادية للمنشأة، فهي المقياس الأهم للحكم على كفاءة الإدارة وقدرتها على استخدام الموارد المتاحة. ويمكن تقسيم نسب الربحية إلى مجموعتين هما نسب ربحية المبيعات و نسب ربحية الاستثمارات (فايز ، 2013 ، الصفحات 44-46).

- نسب ربحية المبيعات: ونستخدم مقياسين لإيضاح العلاقة بين الربحية والمبيعات وهما صافي الربح التشغيلي وصافي الربح .

$$\text{هامش الربح التشغيلي} = \text{النتيجة الصافية} / \text{المبيعات}$$

$$\text{هامش الربح الصافي} = \text{النتيجة الصافية} / \text{المبيعات}$$

- نسبة ربحية الاستثمارات: وهنا نود التعرف على مقدار العائد الذي تحققه المنشأة على استثماراتها في الأصول ويمكن في هذا السياق استخدام النسب التالية:

- **معدل العائد على الأصول:** تبين هذه النسبة مدى قدرة المنشأة على تحقيق الربحية من مواردها المختلفة.

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

ومع أن هذه النسبة تستخدم بشكل كبير في تقييم الأداء المالي إلا أنها تؤدي إلى نتائج مضللة في التقييم والسبب يعود إلى أن صافي الربح لا يتضمن الفوائد على القروض. ويمكن تجاوز هذه المشكلة باستبدال صافي الربح بصافي الربح التشغيلي وحساب نسبة جديدة وهي معدل العائد التشغيلي على الأصول . حيث أن:

$$\text{معدل العائد التشغيلي على الأصول} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأصول}}$$

- **معدل العائد على حقوق الملكية:** والغرض من حسابه هو معرفة العائد الذي يحصل عليه المساهمين في المنشأة مقارنة بغيرهم من المساهمين في شركات أخرى.

$$\text{معدل العائد الأموال الخاصة} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

5- نسبة المديونية:

هذه النسبة تعتبر مؤشرا هاما يعتمد عليه المقرضون في الأجل الطويل في تقييم قدرة المنشأة على تسديد القروض والفوائد المترتبة عليها، وفي تقرير سعر الفائدة على القروض الذي يتناسب مع مستوى هذه المخاطر. ويستخدم العديد من النسب في هذا المجال نذكر منها (فايز، 2013، الصفحات 42-44):

- **نسبة إجمالي الديون:** وتقيس هذه النسبة نسبة مساهمة القروض في تمويل الأصول.

$$\text{نسبة إجمالي الديون} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

- **نسبة الديون إلى حقوق الملكية:** وتعتبر هذه النسبة مقياسا بديلا لمديونية المنشأة وبالتالي قدرتها على التسديد في الأجل الطويل .

$$\text{نسبة الديون إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

- **عدد مرات تغطية الفوائد (معدل التغطية):** حيث من خلال هذه النسبة نستطيع قياس قدرة المنشأة على تسديد التزاماتها المترتبة عن الاقتراض.

$$\text{عدد مرات تغطية الفوائد} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الفوائد}}$$

الفرع الثاني: مؤشرات التوازن المالي

إن التوازن المالي يعتبر من الأهداف المالية التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها، فهو يعبر عن مدى قدرتها على تغطية استخداماتها الثابتة من خلال أموالها الدائمة، ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها عند تاريخ استحقاقها. ويمكن دراسة التوازن المالي من خلال المؤشرات التالية: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل و الخزينة.

1- رأس المال العامل:

يعتبر رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي، خاصة على المدى القصير وذلك بتاريخ معين ويتمثل في الجزء من الأموال الدائمة المستخدمة في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل كل الأصول الثابتة. ويتم حسابه بطريقتين (زغيب و بوشنقيرة ، 2011، الصفحات 49-52):

✓ من أعلى الميزانية رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

✓ من أسفل الميزانية رأس المال العامل = أصول جارية - ديون قصيرة الأجل (خصوم جارية)

ويمكن تقسيم رأس المال العامل إلى أربع أنواع:

- رأس المال العامل الإجمالي: هو مجموع الأصول المتداولة، ويرى بعض المحللين الماليين أنه لا داعي لوضع مصطلح آخر بما أنه من النحية المالية هناك مصطلح يؤدي إلى نفس المعنى أي:

رأس المال العمل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

- رأس المال العامل الصافي: هو الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة أي:

رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

- رأس المال العامل الخاص: هو ذلك الجزء من الأصول المتداولة بعد تمويل الأصول الثابتة أي:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

- رأس المال العامل الأجنبي: هو جزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة أي:

رأس المال العامل الأجنبي = رأس المال العامل الصافي - رأس المال العامل الخاص

أما عن الحالات الممكنة لرأس المال العامل، فنجد ثلاث حالات (بن ساسي و قريشي، 2006، صفحة 83):

- إذا كان رأس المال العامل موجبا (الأموال الدائمة اكبر من الأصول الثابتة):

يعني أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة، وهي تتمتع بوضع مالي متوازن، إلا أن المؤشر هذا الموجب لا يجب أن تكون قيمته مرتفعة لأن هذا يعني أن المؤسسة تعتمد اعتمادا كبيرا على الأموال الدائمة ذات التكلفة المرتفعة لتمويل الأصول المتداولة، وهذا ما يتسبب في تجميد الاموال مما يحملها تكلفة الفرصة البديلة.

- إذا كان رأس المال العامل سالبا (الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة):

يعني أن الأموال الدائمة غير كافية لتمويل الأصول الثابتة، وهذا يستدعي إلى أن تبحث المؤسسة على موارد أخرى لتغطي العجز في التمويل وبالتالي مواجهة الصعوبات وضمان التوازن المالي.

- إذا كان رأس المال العامل معدوما (الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة):

- وهي حالة نادرة الحدوث أي تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد والاستخدامات، تعتبر الوضع الأمثل لتسيير عملية الاحتياجات المالية في المؤسسة، لكن لا يعني هذا أنها محبذة فهي حالة تعبر عن دنو المؤسسة من خطر عدم القدرة على تسديد الديون قصيرة الأجل، لأنها لا تمتلك مصدر تمويلي مستقبلي.

2- احتياجات رأس المال العامل (BFR):

وتعرف احتياجات رأس المال العامل على أنها رأس المال العامل الأمثل وذلك لأنه يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري (شيحة ، 2010، الصفحات 75-76).

ومن أجل حسابه ننتقل أولا إلى حساب احتياجات رأس المال العامل للاستغلال (BFRexp) و احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال (BFRhex).

• احتياجات رأس المال العامل للاستغلال: تمثل احتياجات رأس المال العامل للاستغلال الفرق بين الاحتياجات الدورية للاستغلال و الموارد الدورية للاستغلال.

احتياجات رأس المال العامل للاستغلال (BFRexp) = احتياجات الدورية للاستغلال (Eex) - الموارد الدورية للاستغلال (Rex)

يسمح (BFRexp) بقياس كتلة الأصول الدورية المرتبطة بالاستغلال، إذ تعد كاحتياجات دائمة لأنها تتجدد مع نشاط استغلال المؤسسة. لكن ظهور احتياجات لرأس مال عامل برصيد سالب تفسر وجود فائض مالي للاستغلال ناتج عن اللجوء الهام للمديونية قصيرة الاجل.

• احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال: تحسب من خلال الفرق بين الاحتياجات الدورية خارج الاستغلال و الموارد الدورية خارج الاستغلال.

احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال (BFRhex) = احتياجات الدورية خارج الاستغلال (Ehex) -
الموارد الدورية خارج الاستغلال (Rex)

نجد أن احتياجات رأس المال العامل يكون كالتالي:

$$BFR = BFR_{exp} + BFR_{hex}$$

ويمكن أيضا حساب احتياجات رأس المال العامل بالقانون التالي:

احتياجات رأس المال العامل = (أصول جارية - خزينة الأصول) - (خصوم جارية - خزينة الخصوم)

وعند حساب احتياجات رأس المال العامل تصادفنا ثلاثة حالات (حمدي، 2017، صفحة 136):

- احتياجات رأس مال عامل موجب: يحدث هذا عندما تغطي المؤسسة كل احتياجات الدورة الاستغلالية باستخدام موارد الدورة بل تتعدها إلى الموارد الأخرى، لذا لا بد أن توفر المؤسسة البديل التمويلي لهذا العجز.

- احتياجات رأس مال عامل معدوم: وهي حالة نادرة الحدوث، تعني المثالية.

- احتياجات رأس مال عامل سالب: هو الحالة الجيدة بحيث تضمن المؤسسة الاقتصادية توازنها المالي، دون التأثير السلبي على مردوديتها المالية.

3- الخزينة:

يعد مفهوم رأس المال العامل الصافي الإجمالي واحتياجات رأس المال العامل كمؤشرين ماليين متكاملين، يمثل الأول الجهد المبذول من طرف المؤسسة لمواجهة تمويل احتياجاتها المتولدة عن نشاطها للاستغلال بواسطة الأموال الدائمة، ويمثل الثاني مبلغ احتياجات الاستغلال وخارج الاستغلال غير مغطاة بواسطة الموارد الدورية للاستغلال وخارج الاستغلال. يسمح الفرق بين هذين المؤشرين الماليين بتحديد مستوى الخزينة أي (شيحة ، 2010، الصفحات 80-81):

الخزينة = رأس مال العامل الصافي الإجمالي - احتياجات رأس المال العامل

ويمكن حسابها أيضا كالتالي:

الخزينة = القيم المتاحة - الديون البنكية قصيرة الأجل

وتأخذ الخزينة ثلاث حالات مختلفة(حمدي، 2017، صفحة 137):

- **خزينة موجبة:** وهذا يعني أن رأس المال العامل يفوق احتياج رأس المال العامل، وهذا دليل على التوازن المالي للمؤسسة، ولكن كلما كان الفرق كبيرا دلا هذا على وجود سيولة مفرطة تؤثر على مردودية المؤسسة سلبا إن لم تستغل في استثمارات جديدة.
- **خزينة سالبة:** وهذا يدل على أن رأس المال العامل أقل من احتياجات رأس المال العامل، أي عدم وجود توازن مالي في المؤسسة، وهذا يستدعي المؤسسة إلى الاقتراض ومنه تحمل تكاليف أو الرفع من قيمة رأس المال العامل وهذا بالتنازل عن بعض عناصر القيم الثابتة أو زيادة الأموال الدائمة، وفي بعض الأحيان يؤدي هذا الاختلال إلى الإفلاس.
- **خزينة معدومة:** وتعني أن رأس المال العامل و احتياجات رأس المال العامل متساويين، وهذا يدل على توازن مالي مثالي لان المؤسسة تستطيع مواجهة احتياجات التمويل وفي نفس الوقت لا تتوفر على أموال سائلة ستجمد إن وجدت.

المبحث الثاني: الإفصاح في القوائم المالية

كما هو معلوم أن المحاسبة هي علم يهدف إلى تلبية حاجات المستخدمين، وذلك من أجل اتخاذ قرارات اقتصادية سديدة ورشيدة عن طريق الإفصاح الذي يمثل تقديم المعلومات المحاسبية في شكل قوائم وبيانات مختلفة كما و نوعا، وحسب الأهداف المنشودة والأطراف المستفيدة من تلك المعلومات من جهة أو باختلاف مستواهم الثقافي ومعرفتهم بحقيقة الظروف الاقتصادية من جهة ثانية.

المطلب الأول: مفهوم الإفصاح

تتعدد تعاريف وتصنيفات أنواع الإفصاح حسب المراجع الدولية المحاسبية، لذا سيتم تناول أهم التعريفات و الأنواع المتداولة.

الفرع الأول: تعريف الإفصاح

تختلف وجهات النظر حول تعريف الإفصاح بالتالي نجد عدة تعاريف له ومن بينها ما يلي:

الإفصاح هو "عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في البيانات المالية، أو الهوامش والملاحظات والجدول المكمل في الوقت المناسب، مما يجعل البيانات المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي البيانات المالية من الأطراف الخارجية، والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للشركات"(قديد، قديد ، و دوبي، 2021، صفحة 152).

كما يعرف بأنه " قيام المؤسسة بنشر وإعلان عن كل من البيانات والمعلومات والتقارير المتعلقة بنشاطاتها وأوضاعها المالية والاقتصادية، وتقديمها بصفة دورية وكذلك في الحالات الاستثنائية للجهات المشرفة والرقابية، بما فيها الهيئات العامة للأوراق المالية وإدارات البورصات، وحملها إلى علم الجمهور وبشكل خاص إلى المساهمين الحاليين والمحتملين وغيرهم بكافة الوسائل التي تمكنهم من الاطلاع عليها "(العثمان، 2010، صفحة 124).

كما عرف بأنه "تقديم البيانات و المعلومات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين "Internal Users" والمستخدمين الخارجيين "External Users" في آن واحد، أي هناك افصاحا داخليا وافصاحا خارجيا"(حطوة، 2009، صفحة 298).

الفرع الثاني: أنواع الإفصاح

يمتاز الإفصاح بأربعة أنواع مختلفة تتمثل في(شيخي و شيخي، 2013، الصفحات 9-10):

1- الإفصاح الكامل (الشامل): ويستلزم التعبير عن الأحداث الاقتصادية بدقة حتى تضمن عدم إخفاء أي معلومة جوهرية قد تؤثر في متخذ القرار، حيث لا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية، بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.

2- الإفصاح العادل: وينطوي هذا النوع على قيد أخلاقي يستلزم المعاملة المتوازنة بين المستخدمين، إذ يتوجب إخراج القوائم والتقارير المالية بالشكل الذي يتضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى.

3- الإفصاح الكافي: يتضمن الحد الأدنى من المعلومات الواجب توفرها في القوائم المالية، إذ أن الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق حيث يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى، أو الخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

4- الإفصاح الملائم: هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي المعلومات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة للمستخدمين.

5- الإفصاح التثقيفي(الإعلامي): هو اتجاه معاصر في الإفصاح ظهر نتيجة ازدياد أهمية الملائمة، وبذلك توجب الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات. مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية، الإفصاح عن الإنفاق الرأس مالي والمخطط ومصادر تمويله.

ويساهم هذا النوع في الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على معلومات إضافية من شأنها أن تحقق مكاسب لفئة معينة دون أخرى.

6- الإفصاح الوقائي: وهو أن يتم الإفصاح عن المعلومات بشكل لا يجعل التقارير المالية مضللة لأصحاب الشأن، والمستثمر الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات، لذلك تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية.

المطلب الثاني: أساليب الإفصاح والعوامل المؤثرة فيه

سنتناول في هذا المطلب إلى كل من الأساليب وطرق الإفصاح والعوامل المؤثرة فيه.

الفرع الأول: أساليب وطرق الإفصاح

نجد عدة أساليب وطرق للإفصاح والتي يمكن أن تساعد مستخدمي المعلومات على فهمه واتخاذ القرار الصحيح والمناسب. و الجدول الموالي يوضح هذه الاساليب و الطرق حسب درجة الإفصاح المرغوب فيها وأهميتها(شرفية، 2014، الصفحات 97-98):

الجدول رقم(2): أساليب وطرق الإفصاح

| طرق الإفصاح | متطلبات الإفصاح | الأهمية النسبية |
|-------------------|---|--|
| 1-القوائم المالية | تشمل القوائم المالية ما يلي: - قائمة المركز المالي. - قائمة الدخل أو حسابات نتائج. - قائمة التغيير في الميزانية. - قائمة الأرباح الموزعة. - قائمة التدفق النقدي. | تعتبر القوائم المالية الأساسية العمود الفقري للإفصاح ويراعي في إعدادها المبادئ المحاسبية المقبولة وأيضاً ما يتعلق بالتبويب، التوحيد والأرقام المقارنة عن سنتين مالييتين. |
| 2-المصطلحات | يتم استعمال المصطلحات الملائمة والمتضمنة لعبارات ومعاني دقيقة وواضحة قدر الإمكان. - توحيد المصطلحات لنفس المعاني في التقارير المالية. | تكمن أهميتها في مدى توصيلها للمعلومات إلى مستخدميها بطريقة ملخصة ومفيدة من أجل الفهم الجيد لاتخاذ القرارات المناسبة. |

| | | |
|--|---|---------------------------------------|
| <p>توسيع مجال الفهم لد مستخدمي القوائم المالية من خلال الشرح والتفسير.</p> | <p>تستعمل لشرح بعض البنود والجمل الغامضة و المبهمة.</p> | <p>3-المعلومات بين الأقسام</p> |
| <p>الملاحظات والهوامش من وسائل الإفصاح الهامة لما توفره من معلومات قد يصعب توفيرها في صلب القوائم المالية، لكن هذا لايعني الاعتماد عليها بدرجة كبيرة في الإفصاح عوضا عن القوائم المالية.</p> | <p>- تستعمل لشرح السياسات والمبادئ المحاسبية المطبقة من طرف المنشأة في إعداد القوائم المالية والتغيرات التي تطرا عليها. -الإفصاح عن الحقوق والالتزامات المختلفة، وكذا أي معلومات مالية أو خارجية لا تتضمنها القوائم المالية وتستخدم هذه الوسيلة عادة ضمن التقرير المالي لإدارة المنشأة.</p> | <p>4-الملاحظات والهوامش</p> |
| <p>- تأكيده عن الإفصاح أو عدم الإفصاح في القوائم المالية عن طريق الملاحظات أو التحفظات يزيد من ثقة المستخدمين لهذه المعلومات. - كما أنه يترتب على هذا التقرير تحديد مسؤولية المراجع اتجاه الآخرين.</p> | <p>مراجع الحسابات الخارجي مستقل تماما عن النشأة، من أهم ما تتضمنه تقاريره - مدى تطبيق المنشأة لمبادئ المحاسبية. - مدى كفاءه نظام الرقابة الداخلية. - أحداث مهمة وقعت بعد إعداد القوائم المالية. - نتيجة الفحص المستندي والفني للعمليات المالية.</p> | <p>5-تقرير الحسابات الخارجي مراجع</p> |
| <p>تحتوي على معلومات اضافية وتفاصيل يصعب إظهارها في جداول القوائم المالية.</p> | <p>أهم هذه الجداول: - تحليل الأصول، الاهتلاك. - تحليل المصروفات إلى ثابت ومتغير. - بيان المبيعات، تكلفة المبيعات.</p> | <p>6-التقارير والملحقة والجداول</p> |

| | | |
|--|--|----------------------------------|
| <p>يتضمن على كل المعلومات الغير مالية قد تؤثر على المنشأة مستقبلا.</p> | <p>- معلومات عن أهداف المنشأة، - النشاط الحالي والمستقبلي للمنشأة. - التغيرات التي طرأت خلال السنة المالية وكذا التي حدثت على مستوى المراكز الإدارية.</p> | <p>7-تقرير رئيس مجلس الإدارة</p> |
| <p>- مساعدة مستخدمي المعلومات وتحديد اتجاهات الزيادة أو النقصان في أي بند من البنود. - تحسين الإفصاح وتوصيل المعلومات لمستخدميها في سهولة ويسر لتحقيق أهدافهم.</p> | <p>مثل استخدام المقارنات في القوائم المالية وكذلك المعلومات المقارنة عن سنوات سابقة مثل أرقام المبيعات أو المصروفات...إلخ. - استخدام النسب المالية. - استخدام الرسوم البيانية الاحصائية.</p> | <p>8-أساليب للإفصاح أخرى</p> |

المصدر: (شرفية، 2014، الصفحات 97-98)

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح

يمكن القول أن هناك اتفاقا عاما بين كتاب المحاسبة على أن الإفصاح عن المعلومات بالقوائم المالية ليس عملية عشوائية، بل توجد مجموعة من العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح بالقوائم المالية، كأى ممارسات ومعايير محاسبية أخرى، فالممارسات ومعايير الإفصاح تخضع بشكل ملحوظ لتأثيرات العوامل البيئية السائدة بكل دولة، سواء العوامل الاقتصادية والسياسية والقانونية والثقافية ودرجة ومستوى التعليم بالدولة، باختلاف هذه العوامل من دولة إلى أخرى، بالإضافة إلى شكل وطبيعة المنظمات ومصادر تمويلها، فإنه من الموقع أن تكون هناك اختلافات في ممارسات، ومعايير الإفصاح من دولة إلى أخرى (واضح ، 2020، الصفحات 9-11).

1- نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم: لابد أن تعطي المؤسسات اهتماما خاصا في قوائمها المالية لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة حيث يكون من الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المفصحة عنها في القوائم المالية باختلاف نوعية المستخدمين في كل دولة.

2- الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح: وتتمثل في الجهات المنظمة والمسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح حيث تختلف باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المعتمد بكل دولة، إذ نجد في العديد من الدول وخاصة النامية منها أن الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح غالبا ما تكون من المنظمات المهنية والحكومية.

3- المنظمات والمؤسسات الدولية: بالإضافة إلى المنظمات والقوانين المحلية، تعتبر المنظمات والمؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على عمليات الإفصاح، حيث تؤثر هذه المنظمات-بدرجات متفاوتة- على الإفصاح، ومن أمثلة على هذه المنظمات:

- الجمعية الاقتصادية الأوروبية

تضم هذه المنظمة مجموعة من دول الاتحاد الأوروبي، حيث أصدرت هذه الجمعية سلسلة من التوجيهات تتعلق بالإفصاح، هذه التوجيهات لا تمثل قوانين الدول الأعضاء، ولكنها عبارة عن أوامر للدول الأعضاء لمحاولة تكيف قوانينها بما يتلاءم وما تصدره هذه الجمعية من توجيهات، وقد كان التوجه الرابع المتبنى في عام 1978 يتعلق بمحتوى الأهداف وبشكل الجلسات، وشمل على أقسام خاصة بالإفصاح.

- منظمة الأمم المتحدة

أصبحت منظمة الأمم المتحدة مهتمة بالمحاسبة والحاجة إلى إبلاغ مالي محسن ومطور للشركات المساهمة عندما تم تشكيل مجموعة الأشخاص البارزين لدراسة تأثير الشركات متعددة الجنسيات التي تجيد صياغة نظام مقارن عالمي للمحاسبة والإبلاغ، وأوصت اللجنة أيضا بتشكيل مجموعة الخبراء للمعايير المحاسبية والإبلاغ الدولي وتم تشكيل المجموعة في عام 1976.

- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

تظم هذه المنظمة مجموعة من الدول الأوروبية وكندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأستراليا ونيوزيلندا، حيث تأثيرها على الإفصاح بالقوائم المالية من خلال إصدارها في 1976 قواعد تتعلق بالحد الأدنى من الإفصاح الذي يكون مقبولا من قبل المجلس الوزاري للمنظمة، وفيما يتعلق بالمعلومات القطاعية، أصدرت الهيئة OECD توصيات تتعلق بالإفصاح، وفقا للمناطق الجغرافية والنشاطات الرئيسية في كل مجال، مثل نتائج العمليات والمبيعات على مستوى القطاعات الجغرافية والقطاعات الصناعية، والاستثمارات الرأسمالية على المستوى الجغرافي، وعندما يكون ممكنا على مستوى الصناعة وكذلك متوسط عدد العمال الذين تم توظيفهم على مستوى القطاعات الجغرافية، حيث أصدرت هذه المنظمة عام 1976 بيان عن الاستثمار الدولي والشركات متعددة الجنسيات، بعنوان "الإفصاح عن المعلومات" وفي أدناه مجموعة من العناصر الرئيسية المقترحة ضمن هذا الجزء ينبغي على المنشآت أن تنشر ضمن حدود معقولة، وعلى أساس منتظم مكرر على الأقل سنويا كشوف مالية ومعلومات أخرى ذات علاقة مرتبطة بالمنشأة ككل.

- لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASB)

وجدت لجنة المعايير الدولية في يونيو 1973 نتيجة اتفاق الهيئات المحاسبية في استراليا وكندا وفرنسا و ألمانيا واليابان والمكسيك وهولندا والمملكة المتحدة وايرلندا والولايات المتحدة الأمريكية وقد وقعت الاتفاقية

ودستور العمل في نوفمبر 1982، ويدير أعمال اللجنة مجلس مكون من ممثلين لثلاثة عشر دولة وأربع منظمات لها مصالح في التقرير المالي ويحدد أهداف دستورها والممثلة في:

- ✓ صياغة ونشر معايير المحاسبة لذوي المصالح العامة التي يجب مراعاتها عند عرض القوائم المالية والترويج لقبولها عالمياً.
- ✓ العمل-بصفة عامة- للتحسين وللتنسيق بين تنظيمات وإجراءات معايير المحاسبة المتعلقة بعرض القوائم المالية.

الشكل رقم (3) : العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح المحاسبي



المصدر: (واضح ، 2020، الصفحات 9-11)

المطلب الثالث: الإفصاح عن الكشوف المالية المستخدمة في عملية تقييم الأداء

سيتم التعرف في هذا المطلب إلى الكشوف المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي والتمثلة في الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، الملحق.

الفرع الأول: الميزانية المالية

تعتبر الميزانية المالية من أهم القوائم المالية التي تقدمها المحاسبة نظراً لأهمية البيانات التي تتضمنها سواء من أصحاب المؤسسة أو المتعاملين معها (بن ساسي و قريشي، 2006، صفحة 66).

1- تعريف الميزانية المالية: تعبر الميزانية المالية عن عملية جرد لعناصر الأصول و الخصوم، كما تعبر عن الآجال التي ترتب حسبها هذه العناصر - تاريخ الاستحقاق- ويتم هذا الترتيب بناء عن العناصر التالية:

- ترتب الأصول حسب درجة السيولة تصاعديا من الأسفل نحو الأعلى.

- تصنف الخصوم حسب درجة استحقاقها المتزايدة من الأعلى إل الأسفل.

2- عناصر الميزانية: تصف الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم. وتبرز بصورة منفصلة على الأقل الفصول الآتية عند وجود عمليات تتعلق بهذه الفصول:

- الأصول: وتتمثل في كل ما تملكه المؤسسة سواء كان مادي أو معنوي أو نقدي وتمثل الأصول الجانب الأيمن من الميزانية. وتصنف كما يلي:

• التثبيات المعنوية؛

• التثبيات العينية؛

• الاهتلاكات؛

• المساهمات؛

• الأصول المالية؛

• المخزونات؛

• أصول الضريبة(مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛

• الزبائن والمدينين الآخرين والاصول الأخرى الماثلة(أعباء مثبتة مسبقا)؛

• خزينة الأموال الإيجابية و معدلات الخزينة الإيجابية.

- الخصوم:

• رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقرر أو المقترح عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة الشركات) و الاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى؛

• الخصوم الغير جارية التي تتضمن فائدة؛

• الموردون والدائنون الآخرون؛

- خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛
- المرصودات للأعباء وللخصوم المماثلة (منتجات مثبتة مسبقاً)؛
- خزينة الأموال السلبية ومعدلات الخزينة السلبية.

وتظهر الميزانية المالية على الشكل التالي:

الجدول رقم (3): الميزانية المالية (جانب الأصول)

| N-1 | N | N | N | ملاحظة | الأصول |
|------|------|-------------|--------|--------|--|
| صافي | صافي | اهتلاك رصيد | إجمالي | | |
| | | | | | أصول غير جارية فارق بين الاقتناء- المنتج الإيجابي أو السليبي تثبيتات معنوية تثبيتات عينية أراض مبان تثبيتات عينية أخرى تثبيتات ممنوح إمتيازها تثبيتات يجري إنجازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات اخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات اخرى مثبتة قروض و أصول مالية أخرى غير جارية |

| | | | | | |
|--|--|--|--|--|--|
| | | | | | ضرائب مؤجلة على الأصل |
| | | | | | مجموع الأصل غير الجاري |
| | | | | | أصول جارية |
| | | | | | مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ |
| | | | | | حسابات دائنة واستخدامات مماثلة |
| | | | | | الزبائن |
| | | | | | المدينون الآخرون |
| | | | | | الضرائب وما شابهها |
| | | | | | حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة |
| | | | | | الموجودات وما شابهها |
| | | | | | الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية |
| | | | | | الأخرى |
| | | | | | الخزينة |
| | | | | | مجموع الاصول الجارية |
| | | | | | المجموع العام للأصول |

المصدر: (جريدة الرسمية، 2009، الصفحة 28)

الجدول رقم(4): الميزانية المالية(جانب الخصوم)

| N-1 | N | ملاحظة | الخصوم |
|-----|---|--------|--|
| | | | رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات واحتياطات-احتياطات مدمجة(1) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة(1) |
| | | | نتيجة صافية/ (نتيجة صافية حصة المجمع(1)) |
| | | | رؤوس أموال خاصة أخرى /ترحيل من جديد حصة الشركة المدمجة (1) حصة ذوي الاقلية(1) المجموع 1 الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود بها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا مجموع الخصوم غير جارية(2) الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة |

| | | | |
|--|--|--|-------------------------|
| | | | ضرائب |
| | | | ديون أخرى |
| | | | خزينة سلبية |
| | | | مجموع الخصوم الجارية(3) |
| | | | مجموع عام للخصوم |

المصدر: (2009، صفحة 29)

الفرع الثاني: جدول حسابات النتائج

جدول حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء و المنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب. ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح أو الخسارة، المعلومات المقدمة في جدول حسابات النتائج هي كالاتي (2009، صفحة 24):

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: الهامش الإجمالي القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال؛
- منتجات الأنشطة العادية؛
- المنتجات المالية و الأعباء المالية؛
- أعباء المستخدمين؛
- ضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛
- المخصصات للإهلاك ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية؛
- المخصصات للإهلاك ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية؛
- نتيجة الأنشطة العادية؛
- العناصر غير عادية؛
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

ويظهر جدول حسابات النتائج على النحو التالي:

الجدول رقم (5): جدول حسابات النتائج

| N | |
|-----------|--|
| 70 | المبيعات والمنتجات الملحقة |
| 72 | تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع |
| 73 | |
| | |
| 60 | الإنتاج المثبت |
| 61 و 62 | 1_ إنتاج السنة المالية |
| | المشتريات المستهلكة |
| | الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى |
| | 2_ إستهلاك السنة المالية |
| 63 | 3_ القيمة المضافة للاستغلال (1-2) |
| 64 | أعباء المستخدمين |
| | الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة |
| | 4_ إجمالي فائض الاستغلال |
| 75 | منتجات العملياتية الأخرى |
| 65 | الأعباء العملياتية الأخرى |
| 68 | المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة |
| 78 | استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات |
| | 5_ النتيجة العملياتية |
| 76 | المنتجات المالية |
| 66 | أعباء المالية |
| | 6_ النتيجة المالية |
| 695 و 698 | 7_ النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6) |

| | |
|-----------|---|
| 692 و 693 | الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية |
| | الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية |
| | مجموع منتجات الأنشطة العادية |
| | مجموع الأعباء الأنشطة العادية |
| | 8_ النتيجة الصافية للأنشطة العادية |
| 77 | عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تباينها) |
| 67 | عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تباينها) |
| | 9_ النتيجة الغير عادية |
| | 10_ صافي نتيجة السنة المالية |
| | حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتيجة الصافية (1) |
| | 11_ صافي نتيجة المجموع المدمج (1) |
| | ومنها حصة دوي الأغلبية |
| | حصة الجميع (1) |

المصدر: (2009، صفحة 34)

الفرع الثالث: جدول سيولة الخزينة

جدول سيولة الخزينة هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية. ويقدم جدول سيولة الخزينة مداخل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئها (مصدرها) أي (2009، صفحة 26):

- التدفقات التي تولدها الأنشطة العملياتية(الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل)؛

- التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار (عليات سحب أموال عن اقتناء، وتحصيل لأموال عن بيع أصول طويلة الأجل)؛

- التدفقات الناشئة عن أنشطة تمويل (أنشطة تكون نتيجتها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض)؛
- تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم، تقدم كلا على حدة وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملية للاستثمار أو التمويل؛
- تقدم تدفقات الأموال الناتجة عن الأنشطة العملية إما بطريقة أو بطريقة غير مباشرة.

الفرع الرابع: جدول تغيير الأموال الخاصة

جدول تغييرات الأموال الخاصة يشكل تغيير الأموال الخاصة تحليلاً للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية. و المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يلي (2009، صفحة 26):

- النتيجة الصافية للسنة المالية؛
- تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس الاموال؛
- المنتجات و الأعباء الاخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الاموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛
- عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد...)
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

الفرع الخامس: ملحق الكشوف المالية

ملحق الكشوف المالية يشتمل على معلومات تخص النقاط الآتية متى كانت هذه المعلومات تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية (2009، صفحة 27):

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية (المطابقة للمعايير موضحة وكل مخالفة لها مفسرة و مبررة)؛
- مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية وحساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة و جدول تغيير الأموال الخاصة؛
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة، و المؤسسات المشتركة، والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه الكيانات أو مسيرتها: طبيعة العلاقات، نمط العاملة، حجم ومبلغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار التي تخص هذه المعاملات؛

- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفيية.

المطلب الرابع: الإفصاح بالقيمة العادلة و أثره على الأداء المالي

إن المعلومات التي تقدمها المحاسبة في المؤسسات المالية لا بد لها أن تتمتع بقدرة من الشفافية حتى يتمكن المستخدمون من اتخاذ قراراتهم، فقد اهتمت العديد من الجهات المهنية مثل (IASB، FASB) بتوفير المعلومات المحاسبية اللازمة لخدمة المؤسسات المالية في العالم، ولاسيما تلك المعلومات ذات التأثير على قرارات الاستثمار بهدف تدعيم ثقة المستثمر في المؤسسات المالية علما أن أي قرار لا يمكن له أن يتم بمعزل عن البيئة المعلوماتية التي تحيط به وهذا ما تتميز به محاسبة القيمة العادلة من خلال تزويد المستخدمين بمعلومات ملائمة تعكس الواقع الاقتصادي (السبعري و مردان ، الصفحات 225-248).

إن المؤشرات المالية هي جزء من المعلومات التي تقدمها المحاسبة والتي تعد من الأدوات التحليلية ذات جاذبية بسبب بساطتها وملائمتها للمستخدم. وتتوقف جودة هذه المؤشرات على جودة البيانات التي تستند إليها والمعلومات التي تقارن بها، لذا فإن المؤشرات المالية التي تستند إلى التكلفة التاريخية تؤدي إلى تشوهات في عملية قياس الأداء وذلك لعدم الأخذ بالحسبان التغيرات الخاصة بالأسعار و الذي يؤدي إلى تقديرات غير صحيحة للوضع المالي للمؤسسة ومركز الأداء الخاص بها (السبعري و مردان ، الصفحات 225-248).

إن فرض ثبات وحدة النقد يجعل البيانات المالية المعدة في فترات تسودها تغيرات في معدلات التضخم، مضللة في تعبيرها عن حقيقة أداء الوحدة الاقتصادية، هذا مما يفقد المؤشرات المالية المشتقة من تلك البيانات مدلولها، وبالتالي مدى صلاحيتها كأداة لتقييم الأداء الحالي للوحدة الاقتصادية أو اتجاهاتها المستقبلية. أما مبدأ التكلفة التاريخية الذي يعد الحجر الأساس في إعداد البيانات المالية فيفرض على المحاسب إهمال التقلبات السعرية التي تحدث على قيمة الموجودات و المطلوبات، هذا ما ينعكس على مدلول الأرقام التي تظهر في تلك البيانات، إذ نجد منها مثلا الأرقام التي تظهر في جدول حسابات النتائج إذ تعبر عن أنشطة بقيم أقرب ما تكون أسعارها الحاضرة، بينما تعد الأرقام التي تظهر في الميزانية بشأن موجودات ومطلوبات الوحدة الاقتصادية وحقوق الملكية فيها من أسعار تاريخية. فإن المؤشرات المالية التي تربط بين أرقام بيانات جدول حسابات النتائج من جهة وبيانات الميزانية من جهة أخرى تفتقد إلى خاصية الاتساق والتجانس مما يفقدها الموضوعية والمصدقية لاسيما خلال ظروف التضخم الاقتصادي (عطية، 2003، صفحة 77).

إن التغير في مستويات الأسعار تأثيرا مباشرا ومهما على المؤشرات المالية حيث يؤدي إلى صعوبة احتساب المؤشرات المالية وذلك عندما يتم شراء بعض موجودات الوحدة الاقتصادية في فترات أسعار مختلفة، و لا بد بالطبع ادراج تلك الأصول في الميزانية بالأسعار التي تم شراؤها دون أن تعدل تلك الأسعار لتتلاءم مع

التغير في مستوياتها و نتيجة لذلك فإن المؤشرات المالية قد لا تعطي نتائج دقيقة تصلح للمقارنة(الجوازية ، 2014، صفحة 30).

وعليه فإن إعداد البيانات المالية وفقا لمحاسبة القيمة العادلة تحقق مؤشرات مالية تعكس بدقة الوضع المالي للوحدة الاقتصادية ،كما أنها تعزز الشفافية من خلال سماحها بتحديد متطلبات العرض و الإفصاح للمعلومات المالية و التي تحقق المنفعة الرئيسية للمستخدمين في إدارة قياس المخاطر و تحديد مقدار رأس المال الذي يجب تكريسه لخطوط الأعمال المتنوعة و اتخاذ قراراتهم الاقتصادية المناسبة و استنباط توقعاتهم المستقبلية(السبعري و مردان ، الصفحات 248-255).

وقد توصلت الدراسات إلى مجموعة من الاستنتاجات أبرزها أن محاسبة القيمة العادلة للأصول المالية لها أثر جوهري في مؤشرات الأداء المالي، وأن الأخذ بمعايير محاسبة القيمة العادلة يجعل من البيانات المالية أداة مهمة بيد الإدارة لتقدير مؤشرات الأداء المالي للشركة بمنظور اقتصادي مستقبلي(السبعري و مردان ، الصفحات 248-255).

تم التوصل أيضا إلى أن استخدام منهج القيمة العادلة في قياس قيم الأصول المالية لم يكن هو السبب الرئيسي لحدوث الأزمة المالية العالمية و بالتالي لا يجب التوقف عن استخدام منهج القيمة العادلة كعلاج لآثار هذه الأزمة، و أيضا تم التأكيد على أهمية منهج القيمة العادلة من منطلق أنها تلعب دورا لا يستهان به في إضفاء الشفافية على عملية الإبلاغ المالي(شنوف ، 2009، صفحة 21).

كما يمكن القول أن محاسبة القيمة العادلة تؤثر بشكل إيجابي على التقارير المالية ، بالإضافة إلى أن محاسبة القيمة العادلة تعزز من وضوح المعلومات لمستخدمي القوائم المالي (chca.A.C, 2011, pp. 12-19).

نستخلص مما سبق أنه هناك أثر إيجابي للقياس و الإفصاح على أساس القيمة العادلة على جودة المعلومات المالية و مدى ملاءمتها لمستخدمي القوائم المالية و هو ما توصلت إليه العديد من الدراسات و الأبحاث العلمية.

خلاصة:

الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية يعني قدرتها على تحقيق أفضل النتائج المالية في ظل الموارد المتاحة ويخضع الأداء المالي لعدة مقاييس و معايير، كما يتأثر بمجموعتين من العوامل التي تعرقل العملية التسييرية داخل المؤسسة. ويمثل تقييم الأداء المالي أهمية كبيرة في أي نشاط اقتصادي ومن أجل التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة وبلوغ الأهداف المسطرة تستعمل المؤسسة عدة مؤشرات في عملية تقييم الأداء المالي سواء كانت نسب مالية أو مؤشرات توازن المالي وذلك للوقوف على نقاط القوة والضعف ومن تم تحديد المركز المالي للمؤسسة وبيان كفاءتها في تحقيق أهدافها.

يعتبر الإفصاح أداة رئيسية وهامة في مجال المحاسبة وضروري لجميع الأطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية المنشورة في صلب الكشوفات المالية وعن طريق الإيضاحات المتممة لها. كما أن الإفصاح هدفه الساسي هو توفير المعلومات الملائمة والمفيدة لجميع الأطراف الذين لديهم علاقة بالمؤسسة قصد مساعدتهم على اتخاذ قرارات رشيدة.

ولقد توصلنا في هذا الفصل إلى أن تأثير مفهوم القيمة العادلة على الأداء المالي هي علاقة تكاملية، باعتبار الإفصاح وفق معيار القيمة العادلة يؤثر بالإيجاب على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية والمالية، لتحقيق خصائصها النوعية وإضفاء الجودة عليها، وكل ما كان التطبيق الدقيق للإفصاح وفق القيمة العادلة كل ما أثر ذلك في عملية اتخاذ القرارات المناسبة وفي الأوقات المناسبة.

الفصل الثالث: تطبيق القيمة العادلة و تأثيرها على المؤشرات والنسب المالية في المؤسسة المينائية "جن جن"

المبحث الأول: نظرة عامة حول المؤسسة المينائية "جن جن"
المبحث الثاني: مؤشرات و نسب تقييم الأداء المالي بالتكلفة التاريخية في مؤسسة "جن جن"
المبحث الثالث: استخدام محاسبة القيمة العادلة و أثرها على المؤشرات و النسب المالية في
مؤسسة "جن جن"

تمهيد :

تعتبر مؤسسة ميناء " جن جن " من أكبر المؤسسات المينائية في الجزائر، التي أبرزت مكانتها في مجال النقل البحري، وتعتبر عصب الحركة التجارية لشمال إفريقيا.

بعد الدراسة النظرية لنموذج القيمة العادلة باعتبارها أهم نموذج حديث للقياس المحاسبي، وكذلك للأداء المالي ومؤشراته والإفصاح عن القوائم المالية الذي تطرقنا لهم في الفصل الثاني. سنحاول في هذا الفصل دراسة أثر تطبيق مفهوم القيمة العادلة و اعتمادها كأساس للقياس في المؤسسة المينائية " جن جن"، وهذا من خلال حساب مختلف المؤشرات المالية بقيم العناصر الموجودة في الميزانية مقيمة بالتكلفة التاريخية، وبعدها حساب هذه المؤشرات بعد تحيين القيم واستخراج الفروقات والتغير الذي أحدث التقييم بالقيمة العادلة.

المبحث الأول: نظرة عامة حول المؤسسة المينائية "جن جن"

سندرس في هذا المبحث نشأة المؤسسة المينائية "جن جن"، تعريفها والهيكل التنظيمي لها مع شرح مهام فروعها الرئيسية.

المطلب الأول: نشأة المؤسسة المينائية "جن جن"

إن قيام الثورة التي أدت إلى الاستقلال أرجت هذا الميناء إلى السيادة الوطنية و بقي فرعاً تابعاً لميناء بجاية حتى سنة 1984م تاريخ إعادة هيكلة هذه المؤسسة، و كان رأس مالها يقدر بحوالي خمس (5) ملايين دينار. وانطلقت أشغال ميناء "جن جن" في 09 نوفمبر 1984م إلى غاية 1991م وقد تمت أشغال بناءه تحت رئاسة شركة "كون دوت" الإيطالية و قد بلغت تكاليف بنائه حوالي 5.2 مليار دينار جزائري، وكانت ممولة من عدة أطراف هي الدولة الجزائرية، السعودي للتنمية، الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، البنك الإسلامي للتنمية.

أول باخرة رست في هذا الميناء قبرصية و كان ذلك في جويلية 1989م، كانت تحمل معدات للميناء لحساب شركة "كون دوت" التي تتأسس المجموعات المكلفة ببنائه، و في سنة 1994م أصبح الميناء يسمى مؤسسة "جن جن" في حين انتقل ميناء جيجل إلى الملكية البحرية الوطنية.

ولقد تزايد نشاط هذا الميناء بامتداده إلى الصيد البحري، البحرية الوطنية، نقل البضائع، ولفك الخناق عن هذا الميناء تقرر بناء ميناء جديد في منطقة أشواط خاصة بعد إنشاء مصنع الحديد والصلب الذي كان إنشائه في مقر بلارا، هذا الأخير يتوقع تعامله مع الميناء بحوالي ثلاثة ملايين طن، أي ما يعادل 66.66% من الطاقة الإجمالية للميناء.

المطلب الثاني: تعريف المؤسسة المينائية "جن جن":

مؤسسة ميناء جن جن هي مجموعة من الوسائل المادية و البشرية جمعت فيما بينها من أجل تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف، كما تعتبر البنية الأساسية لبناء دولة تسعى إلى مواكبة الركب الحضاري و المؤسسة التي نحن بصدد دراستها من بين المؤسسات التجارية التي نشأت لضرورة حتمية وهي تنمية و هي تنمية الاقتصاد و التجارة الوطنية.

ميناء جن جن بجيجل هي مؤسسة اقتصادية عمومية، وهي شركة ذات رأس مال حالي يقدر بـ 4.000.000.000 دج تقع هذه المؤسسة في الجهة الشرقية لجيجل في المنطقة المسماة أشواط .

أهمية مؤسسة ميناء "جن جن":

لهذا الميناء أهمية بالغة نظرا للموقع الاستراتيجي الذي يحتله، وتتجلى هذه الأهمية في النقاط التالية :

- يعتبر رابطا بين إفريقيا و أوروبا و الشرق الأوسط.
- له موقع استراتيجي على المحور الرابط بين قناة السويس و جبل طارق.
- خلق عدد هائل من مناصب الشغل.
- يعتبر عصب الحركة التجارية "الاستيراد و التصدير" .
- جلب العديد من المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين و الأجانب.

أهداف مؤسسة ميناء "جن جن":

لكل مؤسسة أهداف تسعى لتحقيقها، و مؤسسة ميناء جن جن مثلها مثل باقي المؤسسات لها أهداف مسطرة تسعى جاهدة لبلوغها لتحقيق أقصى درجة من الاستقرار و الاستمرار تتمثل فيما يلي :

1- الأهداف الداخلية:

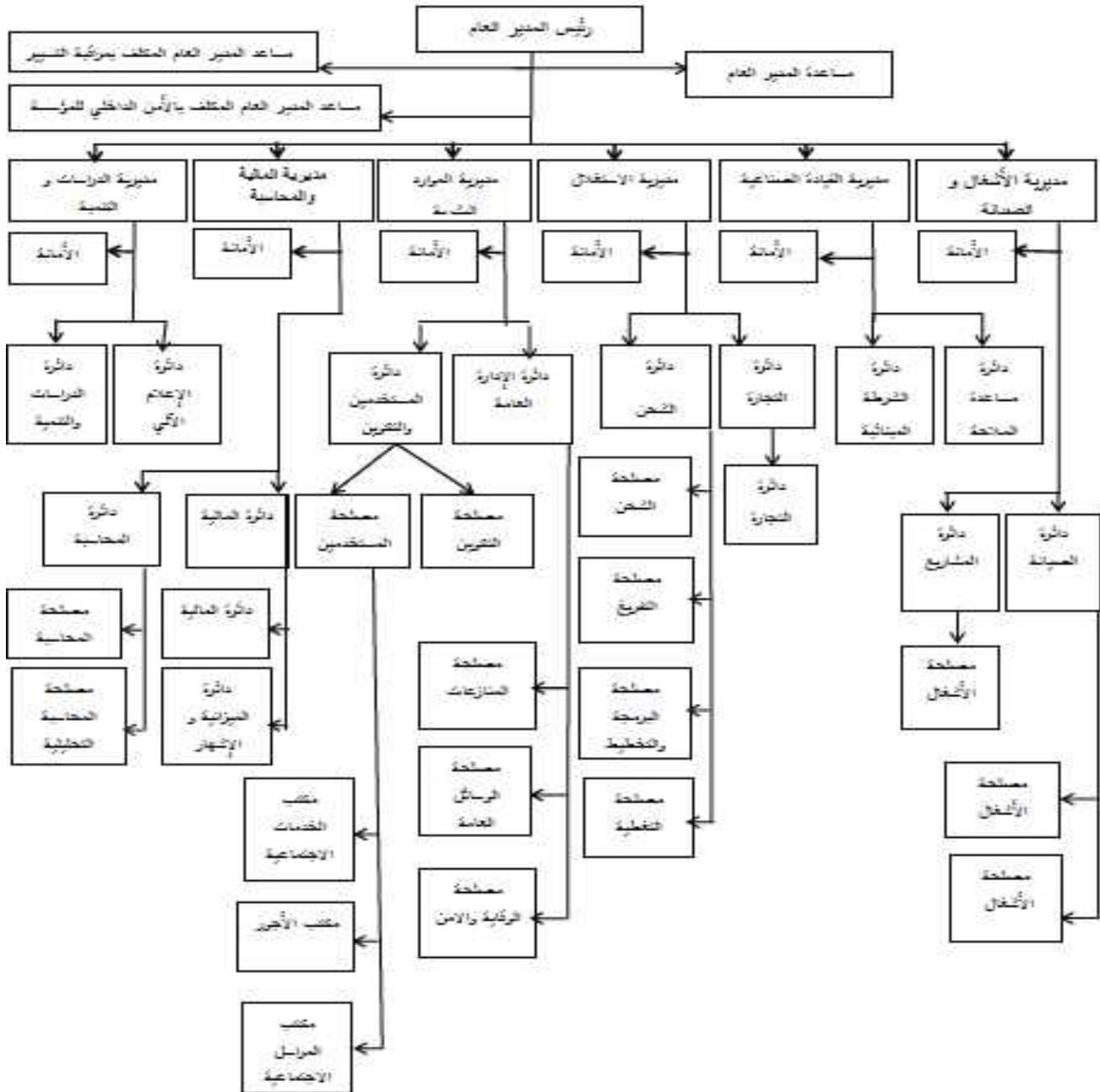
- السعي إلى تحقيق أكبر ربح ممكن؛
- الزيادة في رأس المال و كذا التوسع وذلك بفتح وحدات في أماكن أخرى؛
- الزيادة في حجم التعاملات؛
- تحسين الخدمات المقدمة وفقا للمعايير المعمول بها؛

2- الأهداف الخارجية:

- زيادة الدخل القومي؛
- المساهمة في تنشيط حركة التجارة الخارجية للبلاد خصوصا في مجال الصادرات المنتظرة في المنتجات الصناعية المرشحة للتطور مستقبلا؛
- فك الخناق عن موانئ أخرى، خاصة ميناء الجزائر العاصمة الذي يشهد ازديادا شديدا؛

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية " جن جن ":

الشكل رقم(04): الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية " جن جن "



المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة

بالنظر إلى المخطط في الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء " جن جن " يتضح أنه يتكون من عدة مديريات تتفرع بدورها إلى دوائر، هذه الأخيرة تتفرع إلى مصالح، و فيما يلي سوف نتطرق إلى مهام كل مديرية.

أولاً: المديرية العامة

تتكون أساساً من مكتب الرئيس العام الذي يعتبر الأمر النهائي ذو السلطة العليا، حيث تنص المادة 11 من المرسوم رقم 17384 المؤرخ في 22 شوال 1404 هـ الموافق لـ 21 جويلية 1984م الذي يتضمن إنشاء مؤسسة ميناء جن جن، على أن تكون مهامه كالتالي:

- تصور و تنسيق و مراقبة مديريات المؤسسة؛
 - يعتبر بمثابة حاسوب لكل التكاليف عن أي عقد أو اتفاق تقوم به المؤسسة؛
 - يضبط تسيير المؤسسة و يحدد الترتيب الهرمي للعمال و يعين الإطارات العليا؛
 - يمثل المؤسسة في جميع نشاطات الحياة المدنية؛
 - يقوم بفتح حسابات لدى المؤسسة المالية بهدف تسهيل أي عملية مالية وذلك وفق الشروط المعمول بها؛
 - يكون مسؤول عن أي تذكرة أو صك خاص بالتبادلات أو مختلف الأعمال التجارية؛
- وتشمل هذه المديرية بالإضافة إلى المدير العام و الأمانة ما يلي:

1- مساعد المدير العام:

- استقبال البريد الخاص بالمدير العام؛
- استقبال الفاكسات و التلكسات من خارج المؤسسة؛
- تمرير المراسلات و استقبال المكالمات الخاصة بالمدير و تحويلها؛
- ترتيب الوثائق في الخزائن و ترتيب مواعيد المدير؛

2- مساعد المدير العام المكلف بمراقبة التسيير: ويعمل على:

- تنسيق نشاطات هيكل المؤسسة بغرض تحقيق الأهداف المتعلقة بسياسة التنمية والتنظيم و التسيير في المجال التقني و في مجال الاستغلال و الأمن؛
- يتأسر الاجتماعات بغرض تحقيق أهداف المؤسسة؛

ثانيا: مديرية الأشغال و الصيانة: ومن أهم مهام هذه المديرية ما يلي:

- السهر على تطبيق القوانين المعمول بها؛
 - السهر على تطبيق قرارات المجلس الإداري؛
 - صيانة حوافز الخدمات و العتاد و باقي المنشآت داخل الميناء؛
 - السهر على صيانة المنشآت القاعدية والفوقية؛
- و تشمل هذه المديرية على دائرة الأشغال و الصيانة

1- دائرة الصيانة: تتمثل مهامها فيما يلي:

- تحديد مختلف احتياجاتها من مختلف قطع الغيار و الأدوات؛
- التخطيط لسياسة المؤسسة في مجال النظافة؛
- المراقبة و الربط بين عمال المصالح التابعة لها؛
- اتخاذ الاجراءات التي تمكن من تأمين و حفظ الوسائل لمدة أطول من التلف، وتتكون دائرة الصيانة من ثلاث مصالح: مصلحة الصيانة، الشبكات، الأشغال؛

2- دائرة الأشغال: حيث تقوم بـ:

- تعيين النوعية و مطابقة الأعمال مع الإمكانيات الممكنة؛
- اختيار خطة العمل الخاصة بالأشغال الممكنة للقيام بها و متابعتها؛
- تقوم بإمضاء فواتير أعمال نهاية الشهر من اجل المصاريف؛
- اختيار المقاول الأنسب لمختلف الأشغال المقترحة؛

ثالثا: مديرية القيادة المينائية: من مهامها ما يلي:

- Ñ السهر على تطبيق القوانين المعمول بها؛
- Ñ السهر على تطبيق القوانين الخاصة بالتنقل و التفريغ و الشحن و ذلك بالتنسيق مع مديرية الاستغلال.
- Ñ مسؤولة عن الرقابة و مواجهة الحوادث التي قد تحدث؛

١٤ إعداد تقارير حول الحقائق و التطبيقات المعمول بها في جميع الميادين الداخلية للمؤسسة، وتحديد القيود و العراقيل و معوقات العمل و إعطاء حلول تقنية و اقتراحات تصحيحية لبعض المشاكل، و يتفرع منها دائرتين:

1- دائرة المساعدات البحرية: و تتمثل مهامها في:

- مكلف بتأمين حركة البواخر انطلاقا من وصولها إلى الميناء حتى خروجها من أجل الاستعمال الحسن للرصيف المخصص لإرسال السفن؛
- تنظيم و تنسيق عملية الربط و الارساء و السحب من خلال توفير الموارد البشرية و المادية اللازمة لمختلف عمليات المساعدة البحرية، إضافة إلى سهرها على سلامة و نظافة الأجهزة والوسائل المستعملة لمختلف مصالحه؛

2- دائر الشرطة والأمن:

- تقوم هذه الدائر باحترام و تطبيق القوانين الداخلية فيما يخص الشرطة و الأمن، و تتكون من عمال مؤهلين خصوصا في مجال الاستغلال الأحسن للمياه؛
- مكلفة بالوقاية و مساعد الحماية المدنية، كما تقوم بحماية البواخر من كل الأخطار المتوقعة؛
- تقوم بتوفير الأمن و حماية العمال؛

رابعا: مديرية الاستغلال: تتمثل مهامها في:

- تنشيط و مراقبة و توجيه نشاطات الهياكل المسؤولة عنها قصد بلوغ و تحقيق الأهداف المسطرة من قبل المؤسسة؛
- يسهر على تنفيذ تعليمات القوانين و النصوص التشريعية سارية المفعول؛
- متابعة عملية استغلال امكانيات المديرية المتمثلة في التجهيزات و المصالح المينائية المختلفة؛
- دراسة طرق الاستغلال الحديثة؛
- وتشتمل هذه المديرية على دائرتين: دائرة التجارة و دائرة الشحن و التفريغ؛

خامسا: مديرية الموارد البشرية: لها مهام خاصة بها تتمثل فيما يلي:

- تنشيط و مراقبة و توجيه و تنظيم نشاطات الهياكل التابعة لها بغية تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة؛
- العمل على تنفيذ و تطبيق قرارات المديرية العام و مجلس الإدارة؛
- المساهمة بفضل مبادراتها المستمرة في تحسين و تطوير سير الهياكل التابعة لها في مجال كيفية الأداء و الاستخدام؛
- إعداد و تنظيم الوسائل الضرورية التي تتطلبها الهياكل المكلفة بدعم المديرية المركزية الأخرى، و ذلك في مجال الموارد البشرية و الوسائل الضرورية؛

وتحت مديرية الموارد البشرية توجد دائرتين:

1- دائرة التكوين و المستخدمين: وهي مقسمة إلى مصلحة التكوين و مصلحة المستخدمين، من مهامها نذكر:

- المشاركة في وضع السياسات الخاصة بتكوين أفراد المؤسسة؛
- تطبيق مخطط التكوين المسطر من طرف المؤسسة؛
- العمل على متابعة حركة المستخدمين و إعداد الوثائق الضرورية المتعلقة بهم؛
- القيام بتنفيذ المقررات المتعلقة بتسوية الوضعيات و غيرها من الأمور المتعلقة بالمسار المهني؛

2- دائرة الإدارة العامة: تقوم ب:

- مراقبة و تسيير تجهيزات المؤسسة و التكفل بحماية ممتلكاتها؛
- تكلفة بتسيير الوسائل المادية اللازمة لعمل المصالح؛
- تكلفة بحفظ الأرشيف و توفير النظافة؛
- تكلفة بالعلاقات الخارجية من أجل تنظيم مهمات العمال، واستقبال المكلفين بالمهام من مختلف الجهات الخارجية، وتنقسم دائرة الإدارة العامة بدورها إلى مصلحة المنازعات ومصحة الوقاية و الأمن؛

سادسا: مديرية المالية و المحاسبة: مدير هذه المديرية مسؤول عن:

- مراقبة وتوجيه نشاط مختلف مصالحه من أجل تحقيق أهداف المؤسسة؛
- السهر على تطبيق قرارات المديرية العامة و مجلس الإدارة؛
- السهر على القوانين و المواد سارية المفعول؛
- التنسيق من أجل تحسين أداء و نوعية العمل لمختلف مصالحه؛
- الاطلاع على كل التطورات التنموية المحققة في مجال تقنيات التنظيم و استيراد التكنولوجيا الحديثة التي لها علاقة بالنقل البحري، و شحن و تفريغ السفن؛
- تمثيل المدير العام أمام الجهة الوصية و المؤسسات الخارجية، و تشمل المديرية على دائرتين:

1- دائرة المحاسبة: مهامها:

- تحضير ووضع الإجراءات المحاسبية في مكانها؛
 - مراقبة كل العمليات المحاسبية و السهر على التسجيل المحاسبي الحسن؛
 - ترصيد الحسابات و اعداد ميزانية المؤسسة؛
- وتتكون من مصلحتين: مصلحة المحاسبة العامة و مصلحة المحاسبة التحليلية.

2- دائرة المالية: و من مهامها :

- تقدير و تنظيم عناصر السياسة المالية للمؤسسة؛
 - إنشاء المخطط المالي للمؤسسة؛
 - يصيغ و يتابع ميزانية المؤسسة؛
 - يقوم بالتحاليل الدورية للمنجزات مقارنة مع التقديرات؛
- وتتكون من مصلحتين: مصلحة المالية و مصلحة الميزانية و الاستثمار .

سابعاً: مديرية الدراسات و التنمية: من مهام مديرها:

- إعداد إستراتيجية المعلومات الخاصة بالمؤسسة؛
- تطبيق القوانين المتعلقة بسير النشاطات المينائية سارية المفعول؛
- المبادرة في تحسين و تطوير سير الهياكل التابعة له في ميدان جودة و نوعية العمل المؤدى؛

- إعداد مخططات قصيرة المدى وأخرى متوسطة المدى في مجال تنمية المؤسسة؛
- وضع مخططات مستقبلية تتعلق بوتيرة العمل و الإمكانيات المتواجدة و نسبة المردود المحقق من قبل الهياكل المختلفة؛
- مراقبة الأهداف المسطرة في مخطط التنمية؛
- إعداد تقارير حول تنفيذ المخططات و تقديمها إلى المديرية و مجلس الإدارة.

المبحث الثاني: مؤشرات و نسب تقييم الأداء المالي بالتكلفة التاريخية في مؤسسة ميناء "جن جن"

النظام المحاسبي SCF تبني نموذج القيمة العادلة، ولكن طريقة التقييم العامة للأصول و الخصوم مبنية على قاعدة عامة هي مبدأ التكلفة التاريخية. ومن خلال الدراسة الميدانية لوحظ أن المؤسسة ميناء "جن جن" تعتمد على التكلفة التاريخية في تقييم كل أصولها، فهي تعتمد على تسجيل قيم عناصر الميزانية بقيمة التكلفة التاريخية.

ومن خلال هذا المبحث سنقوم بعرض الميزانية المالية للمؤسسة المينائية بالتكلفة التاريخية، دراسة وتحليل وضعيتها المالية من خلال حساب المؤشرات و النسب المالية بالاستناد إلى التكلفة التاريخية.

المطلب الأول: عرض الميزانية المالية لمؤسسة ميناء "جن جن" لسنة 2021

سنقوم بعرض الميزانية المحاسبية المالية للمؤسسة دون إجراء أية تعديلات، لأنها مقيمة وفق النظام المحاسبي المالي، وفيما يلي عرض للميزانية المالية لسنة 2021.

الجدول رقم(06): الميزانية المالية (أصول) بتاريخ 2021/12/31

الوحدة: دج

| الأصول | المبلغ الإجمالي | اهتلاك و مؤونات و خسائر القيمة | المبلغ الصافي |
|--------------------------------------|-----------------|--------------------------------|----------------|
| التثبيات المعنوية | 11762190.00 | 11477190.00 | 285000.00 |
| التثبيات العينية | 10698038621.64 | 6206916072.93 | 4491122548.71 |
| أراضي | 00 | 00 | 00 |
| مباني | 1691873966.26 | 1112208446.96 | 579665519.30 |
| تركيبات، آلات ومعدات | 3146973992.60 | 2254438249.63 | 892535742.97 |
| معدات النقل | 5797468986.35 | 2789408014.72 | 3008060971.63 |
| تثبيات أخرى | 61721676.43 | 50861361.62 | 10860314.81 |
| تثبيات يجرى انجازها | 1258378985.55 | - | 1258378985.55 |
| تثبيات مالية | 7482500000.00 | - | 7482500000.00 |
| مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها | 326500000.00 | - | 326500000.00 |
| سندات أخرى مثبتة | 7156000000.00 | - | 7156000000.00 |
| ضرائب مؤجلة على الأصول | 261727339.09 | - | 261727339.09 |
| مجموع الأصول غير الجارية | 19712407136.28 | 6218393262.93 | 13494013873.35 |
| مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ | 273702354.11 | 105160446.47 | 168541907.64 |
| حسابات دائنة و استخدامات مماثلة | 1302589720.67 | 793090273.88 | 509499446.79 |
| الزبائن | 1184108510.57 | 793090273.88 | 391018236.69 |
| مدينون آخرون | 5526331.70 | - | 5526331.70 |
| الضرائب و ما يماثلها | 112954878.40 | - | 112954878.40 |

| | | | |
|----------------|---------------|----------------|---|
| 2358214967.16 | - | 2358214967.16 | الموجودات وما يماثلها |
| 350000000.00 | - | 350000000.00 | الاستثمارات والأصول المالية الجارية الأخرى |
| 2008214967.16 | - | 2008214967.16 | الخبزينة |
| 3036256321.59 | 898250720.35 | 3934507041.94 | مجموع الأصول الجارية |
| 16530270194.94 | 7116643983.28 | 23646914178.22 | المجموع العام للأصول |

المصدر: الكشوف المالية للمؤسسة المينائية " جن جن " 2021

الجدول رقم(07): الميزانية المالية (خصوم) بتاريخ 2021/12/31

الوحدة: دج

| المبالغ | الخصوم |
|--------------------|--------------------------------------|
| الأموال الخاصة | |
| 4000000000.00 | رأس المال الصادر |
| 9240760899.27 | علاوات و احتياطات (احتياطات مدمجة 1) |
| 43669495.20 | فوارق إعادة التقييم |
| 1079386418.09 | النتيجة الصافية |
| 29838650.49 | حقوق ملكية أخرى |
| 14393655463.05 | حصة الشركة المدمجة (1) |
| 14393655463.05 | المجموع 1 |
| الخصوم غير الجارية | |
| 17424237.78 | قروض و ديون مالية |
| 43093291.27 | الضرائب |
| المجموع | مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا |
| 1025742779.49 | مجموع الخصوم غير الجارية |

| الخصوم الجارية | |
|-----------------------|-----------------------------|
| 68370667.85 | موردون و حسابات ملحقة |
| 835262911.73 | ضرائب وما شابهها |
| 207238372.82 | ديون أخرى |
| 0.00 | خزينة خصوم |
| 1110871952.40 | مجموع الخصوم الجارية |
| 16530270194.94 | المجموع العام للخصوم |

المصدر: الكشوف المالية للمؤسسة المينائية " جن جن " 2021

المطلب الثاني: مؤشرات التوازن والنسب المالية على أساس التكلفة التاريخية في مؤسسة " جن جن "

سيتم في هذا المطلب حساب أكثر أدوات التحليل المالي شيوعا وهي مؤشرات التوازن و النسب المالية لتحليل محتوى ميزانية المؤسسة، وذلك بالاعتماد على التكلفة التاريخية لسنة 2021، وتفسير النتائج المتحصل عليها.

الفرع الأول: حساب مؤشرات التوازن المالي

1- رأس المال العامل = أصول جارية - ديون قصيرة الأجل

$$\text{رأس المال العامل} = 1110871952.40 - 3036256321.59 = 1925384369.19$$

• النتيجة موجبة أي أن المؤسسة تتمتع بوضع مالي متوازن و ذلك على المدى الطويل، و لديها فائض مما يعني قدرتها على تمويل احتياجاتها طويلة الأجل بالموارد طويلة الأجل.

2- احتياجات رأس المال العامل = (أصول جارية - خزينة الأصول) - (خصوم جارية - خزينة الخصوم)

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = (2008214967.16 - 3036256321.59) - (0 - 1110871952.4) = -82830597.97 =$$

• النتيجة سالبة أي أن المؤسسة حالتها جيدة و تضمن توازنها المالي دون التأثير على مردوديتها المالية.

3- الخزينة = رأس المال العامل الصافي الإجمالي - احتياجات رأس المال العامل

$$\text{الخزينة} = 1925384369.19 - (-82830597.97) = 2008214967.16$$

- النتيجة موجبة أي أن رأس المال العامل يفوق احتياجات رأس المال العامل، أي يوجد فائض في الخزينة في هذه الحالة تتمكن المؤسسة من تغطية استخدامات الخزينة عن طريق موارد الخزينة.

الفرع الثاني: حساب النسب المالية

1- نسب السيولة:

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة/ الديون قصيرة الأجل

$$\text{نسبة السيولة العامة} = 3036256321.59 / 1110871952.4 = 2.73$$

- النسبة بلغت 2.73 أكبر من 1 تدل على قدرة المؤسسة على تغطية الديون قصيرة الأجل من الأصول المتداولة عند تحويلها إلى سيولة

نسبة السيولة المختصرة = (القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة) / الخصوم المتداولة

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = (2358214967.16 + 509499446.79) / 1110871952.40 = 2.58$$

2.58=

- يجب أن تكون هذه النسبة محصورة بين 0.3 و 0.5 وبما أنها أكبر من هذه النسبة فيجب على المؤسسة تحصيل الحقوق واستثمار فائض الخزينة

نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة / الخصوم المتداولة

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = 2008214967.16 / 1110871952.4 = 1.8$$

- يجب أن تكون هذه النسبة محصورة بين 0.25 و 0.35 وبما أنها أكبر من هذه النسبة يجب على المؤسسة استثمار فائض الخزينة حتى لا تكون هناك فرص استثمارية ضائعة لأنها تحتفظ بأموال سائلة أكثر من حاجتها.

2- نسب التمويل:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = (1025742719.49 + 14393655463.05) / 13494013873.35 = 1.14$$

- أكبر من 1 نسبة جيدة أي أن المؤسسة عندها القدرة على تغطية أصولها الثابتة بالأموال الدائمة، ويدل على أن المؤسسة تحقق توازن بين التمويل والاستثمار.

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

$$1.06 = 13494013873.35 / 14393655463.05 = \text{نسبة التمويل الخاص}$$

- أكبر من 1 نسبة جيدة، أي أن المؤسسة لديها القدرة على تغطية أصولها الثابتة باستخدام الأموال الخاصة فقط، وهذا يدل على أنها تتمتع باستقلالية مالية.

نسبة الاستقلالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

$$6.73 = (1110871952.40 + 1025742779.49) / 14393655463.05 = \text{نسبة الاستقلالية}$$

- نلاحظ أن المؤسسة سجلت نسبة كبيرة تعبر عن استقلاليتها المالية، وهذا يدل على قدرتها على رفع استقلاليتها المالية وذلك بتقليص حجم الديون.

نسبة التمويل الخارجي = مجموع الديون / مجموع الأصول

$$0.12 = 16530270194.94 / (1110871952.40 + 1025742779.49) = \text{نسبة التمويل الخارجي}$$

- نسبة التمويل الخارجي بلغت 0.12 فقط وهو مؤشر إيجابي، يدل على أن المؤسسة لا تعتمد كثيرا على التمويل بالديون بل على الأموال الخاصة لتغطية احتياجاتها المالية.

3- نسب الربحية:

- نسبة ربحية المبيعات:

هامش الربح الصافي = النتيجة الصافية / المبيعات

$$0.25 = 42567077957.54 / 1079386418.09 = \text{هامش الربح الصافي}$$

- يعتبر مؤشر إيجابي للمؤسسة، فالنسبة تظهر مقدرة الدينار الواحد من المبيعات على خلق أو توليد الأرباح.

- نسبة ربحية الاستثمارات:

معدل العائد على الأصول = النتيجة الصافية / مجموع الأصول

$$0.06 = 16530270194.94 / 1079386418.09 = \text{معدل العائد على الأصول}$$

- تعتبر النسبة على كفاءة استخدام ممتلكات المؤسسة لتحقيق أرباح، ويجب أن لا تنخفض النسبة عن مستوى سعر الفائدة في السوق

معدل العائد على الأموال الخاصة = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

$$\text{معدل العائد على الأموال الخاصة} = 14393655463.0 / 1079386418.09 = 0.07$$

- كلما كانت النسبة كبيرة كان مؤشرا إيجابيا، وتهم مالكي المؤسسة لأن صافي الربح يوزع عليهم، كما تعبر عن كفاءة المسير في جعل رأس المال الخاص أكثر مردودية.

4- نسبة المديونية:

نسبة إجمالي الديون = إجمالي الديون / إجمالي الأصول

$$\text{نسبة إجمالي الديون} = 16530270194.94 / (1110871952.4 + 1025742779.49) = 0.12$$

- نسبة جيدة بالنسبة للمؤسسة لكي لا تكون مشبعة بالديون، وبالتالي لا تؤثر على سمعتها مما يجعلها لا تجد صعوبة في طلب القروض أو الشراء على الحساب مستقبلا مثلا .

نسبة الديون إلى حقوق الملكية = إجمالي الديون / حقوق الملكية

$$\text{نسبة الديون إلى حقوق الملكية} = 14393655463.05 / (1110871952.4 + 1025742779.49)$$

= 0.14

- نسبة متدنية وهي تدل على أن المؤسسة لا تعتمد على أموال الدائنين والمقرضين بشكل كبير وهو ما يطمئن أصحاب الديون والمقرضين لأنه يضمن سداد ديونهم.

المبحث الثالث: استخدام محاسبة القيمة العادلة و أثرها على المؤشرات و النسب المالية

المؤسسة المينائية " جن جن " لا تستخدم القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي، وقد برر لنا مسؤول المحاسبة ذلك بعدم وجود سوق مالي نشط يمكنها من تحديد قيم أصولها، كما أنه لا يوجد هناك نص تشريعي يجبر المؤسسة على تطبيق مبدأ القيمة العادلة في التقييم.

من خلال هذا المبحث سنقوم بإعادة تقييم عناصر الميزانية المالية بالقيمة العادلة، حساب مؤشرات التوازن و النسب المالية، ومن خلال ذلك ندرس تأثير التقييم بالقيمة العادلة على هذه المؤشرات

المطلب الأول: إعادة تقييم عناصر الميزانية بالقيمة العادلة

بما أن المؤسسة المينائية "جن جن" لا تستخدم القياس وفق طريقة القيمة العادلة، جعلنا نفكر في الحل البديل للقياس وفق طريقة القيمة العادلة من خلال إعادة تقدير العناصر المحاسبية وفق عدة مقاربات وطرق بديلة حسب الامكانيات المتاحة، ومن أجل إعادة التقييم تم الاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة و كذلك على مقابلات مع مسؤولي قسم المحاسبة و المالية، ومقابلات مع مسؤولي مديرية الضرائب لولاية جيجل.

1- إعادة تقييم التثبيات المعنوية: من خلال مقابلتنا الميدانية مع مسؤول مصلحة المحاسبة في المؤسسة أوضح لنا أن المؤسسة لا تملك أساس محاسبي أو مالي يمكن من خلاله تقييم التثبيات المعنوية بموضوعية. وعليه سيتم الإبقاء على التثبيات المعنوية بالقيمة المسجلة في الميزانية بالتكلفة التاريخية.

2- إعادة تقييم التثبيات العينية: المؤسسة لا تملك أراضي باعتبار أن ملكيتها تعود إلى الدولة، وعليه سنقوم بإعداد تقييم كل من المباني و معدات النقل و تثبيات أخرى.

- **المباني:** من أجل إعادة تقييم المباني للمؤسسة محل الدراسة تم التقرب من مديرية الضرائب لولاية جيجل، أين يوجد الملف العقاري الذي يحتوي كل ما يخص المواقع الصناعية، أمكننا ذلك الحصول على وثيقة "Les Termes De References" لسنة 2021-2022 التي تضم جداول تصنف الأراضي العمرانية التابعة لكل بلدية، و البلديات بدورها تصنف إلى مناطق، ولكل منطقة أسعار مرجعية محصورة بين قيمة دنيا و قيمة قصوى. وعليه فقد اعتمدنا على حساب المتوسط الحسابي للقيمتين الدنيا و القصوى للسعر المرجعي المتعلق بالمباني أين تقع المؤسسة محل الدراسة.

$$\text{وعليه: السعر المرجعي} = \left(\frac{70000+59500}{2} \right) = 64750 \text{ دج}$$

و من خلال مقابلتنا مع مسؤول المحاسبة أوضح لنا أن المؤسسة تحوز على مستودع (hanngars) تم انشاؤه سنة 2001 بمبلغ 64752120.63 دج، مساحته الإجمالية $6000m^2$.

لإيجاد القيمة العادلة للمباني نستعمل العلاقة:

$$\text{القيمة العادلة للمباني} = \text{المساحة} \times \text{السعر المرجعي لمديرية الضرائب}$$

$$\text{وعليه: قيمة المستودع بعد إعادة التقييم هي: } 64750 \times 6000 = 388500000 \text{ دج}$$

ويظهر حساب المباني كما يلي:

الوحدة: دج

المباني د/213

| الحساب | البيان | القيمة المحينة |
|--------|---------|----------------|
| 213 | المباني | 388500000 |

حساب القيمة المحاسبية الصافية في نهاية 2020:

• ق.م.ص 2020 = قيمة المستودع بعد إعادة التقييم - مجموع الاهتلاكات

ق.م.ص بعد إعادة التقييم = 388500000 - 64752120.63 = 323747879.37 دج

وحسب SCF الشركة حدد العمر الإنتاجي للتثبيت الجديد بـ 30 سنة وعليه:

• قسط الإهلاك السنوي = $\frac{323747879.37}{11}$ = 29431625.4 دج

وبالتالي سوف يتم تصحيح قيمة المباني وفق القيد التالي:

القيد الأول:

| | | | |
|-----|-----------------------------------|--------------|--------------|
| 213 | د/المباني | 323747879.37 | |
| 105 | د/فارق إعادة التقييم | | 323747879.37 |
| | قيد تسجيل مبلغ فارق إعادة التقييم | | |

القيد الثاني:

| | | | |
|------|-----------------------|------------|------------|
| 681 | د/مخصصات الإهلاك | 29431625.4 | |
| 2813 | د/إهلاك المباني | | 29431625.4 |
| | قيد تسجيل قسط الإهلاك | | |

- **معدات النقل:** لإعادة تقييم معدات النقل اعتمدنا على معدلات التضخم السنوية في الجزائر، و الجدول المدرج في الأسفل يبين معدلات تضخم تم الحصول عليها من الموقع الخاص بالديوان الوطني للإحصاءات.

الجدول رقم(08): معدلات التضخم السنوية في الجزائر للفترة 2008-2021

| السنة | معدل التضخم % | السنة | معدل التضخم % |
|-------|---------------|-------|---------------|
| 2008 | 4.9 | 2015 | 4.8 |
| 2009 | 5.7 | 2016 | 6.4 |
| 2010 | 3.9 | 2017 | 5.6 |
| 2011 | 4.5 | 2018 | 4.3 |
| 2012 | 8.9 | 2019 | 2 |
| 2013 | 3.3 | 2020 | 2.4 |
| 2014 | 2.92 | 2021 | 7.2 |

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على موقع الديوان الوطني للإحصائيات

لعدم امكانية إعادة تقييم كل معدات النقل التي تملكها المؤسسة، إرتأينا أن نقوم بإعادة تقييم آلتين:

1. Grue telescopique automotrice : (رافعة تلسكوبية ذاتية الدفع)

تم حيازتها بتاريخ 2014/12/31 بسعر 101903139.79 دج وقدرت مدة اهتلاكها ب10 سنوات.

نقوم أولاً بحساب السعر الجديد للآلة و ذلك بمعالجة السعر المبدئي(التكلفة التاريخية) بمعدلات التضخم السنوية.

الجدول رقم(09): يوضح قيمة الرافعة التلسكوبية ذاتية الدفع بعد معالجتها بمعدلات التضخم السنوية

الوحدة: دج

| السنوات | قيمة الأصل | نسبة التضخم | قيمة الأصل الجديدة |
|---------|-------------|-------------|--------------------|
| 2015 | 101903137,8 | 0,048 | 106794488,4 |
| 2016 | 106794488,4 | 0,064 | 113629335,7 |
| 2017 | 113629335,7 | 0,056 | 119992578,5 |
| 2018 | 119992578,5 | 0,043 | 125152259,3 |
| 2019 | 125152259,3 | 0,02 | 127655304,5 |
| 2020 | 127655304,5 | 0,024 | 130719031,8 |
| 2021 | 130719031,8 | 0,072 | 140130802,1 |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم 05

من خلال الجدول تحصلنا على قيمة الرافعة بعد إعادة التقييم مساوية لـ **140130802** دج، وعليه يمكن حساب القيمة المحاسبية الصافية للرافعة:

القيمة المحاسبية الصافية = القيمة العادلة بعد إعادة التقييم - مجموع أقساط الإهلاك

القيمة المحاسبية الصافية = $140130802 - 61141882.68 = 78988919.32$ دج

حساب فارق إعادة التقييم = القيمة العادلة التي قمنا بحسابها - التكلفة التاريخية

فارق إعادة التقييم = $101903137.79 - 140130802 = 38227664.2$ دج

حساب قسط الإهلاك بافتراض أن العمر الإنتاجي الجديد للآلة هو 10 سنوات :

القيمة المحاسبية الصافية

العمر الإنتاجي

• قسط الإهلاك =

78988919.32

قسط الإهلاك = $\frac{78988919.32}{10} = 7898891.932$ دج

تسجيل القيد المحاسبي:

| | | | |
|------------|------------|-----------------------------|-----|
| 38227664.2 | 38227664.2 | د/معدات النقل | 215 |
| 38227664.2 | | د/فارق إعادة التقييم | 105 |
| | | قيد إعادة تقييم معدات النقل | |

2. Grue liebher: تم حيازتها بتاريخ 2008/01/01 بسعر 281481731.97 دج، وقدرت مدة اهتلاكها ب 25% أي 25 سنة.

نقوم أولاً بحساب السعر الجديد للآلة و ذلك بمعالجة السعر المبدئي (التكلفة التاريخية) بمعدلات التضخم السنوية.

جدول رقم (10) يوضح قيمة رافعة ليبر بعد معالجتها بمعدلات التضخم السنوية

الوحدة: دج

| السنوات | قيمة الأصل | نسبة التضخم | قيمة الأصل الجديدة |
|---------|-------------|-------------|--------------------|
| 2008 | 281481732 | 0,049 | 295274336,8 |
| 2009 | 295274336,8 | 0,057 | 312104974 |
| 2010 | 312104974 | 0,039 | 324277068 |
| 2011 | 324277068 | 0,045 | 338869536,1 |
| 2012 | 338869536,1 | 0,089 | 369028924,8 |
| 2013 | 369028924,8 | 0,033 | 381206879,3 |
| 2014 | 381206879,3 | 0,0292 | 392338120,2 |
| 2015 | 392338120,2 | 0,048 | 411170350 |

| | | | |
|-------------|-------|-------------|------|
| 437485252,4 | 0,064 | 411170350 | 2016 |
| 461984426,5 | 0,056 | 437485252,4 | 2017 |
| 481849756,8 | 0,043 | 461984426,5 | 2018 |
| 491486752 | 0,02 | 481849756,8 | 2019 |
| 503282434 | 0,024 | 491486752 | 2020 |
| 539518769,3 | 0,072 | 503282434 | 2021 |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم 06

من خلال الجدول تحصلنا على قيمة الرافعة بعد إعادة التقييم مساوية لـ **539518769.3** دج، وعليه يمكن حساب القيمة المحاسبية الصافية للرافعة:

القيمة المحاسبية الصافية = القيمة العادلة بعد إعادة التقييم - مجموع أقساط الإهلاك

القيمة المحاسبية الصافية = $185341613.41 - 539518769.3 = 354177156$ دج

حساب فارق إعادة التقييم = القيمة العادلة التي قمنا بحسابها - التكلفة التاريخية

فارق إعادة التقييم = $281481731.97 - 539518769.3 = 258037037.4$ دج

حساب قسط الإهلاك بافتراض باقي 11 سنة من العمر الإنتاجي للرافعة و عليه يكون قسط الإهلاك كالتالي:

قسط الإهلاك = $\frac{354177156}{11} = 32197923.27$ دج

اعداد القيود لتصحيح قيمة الرافعة:

| | | | |
|-------------|-------------|-----------------------------|-----|
| 258037037.4 | 258037037.4 | ح/ معدات النقل | 215 |
| | | ح/إعادة التقييم | 105 |
| | | قيد إعادة تقييم معدات النقل | |

- التثبيتات الأخرى: نفترض أن معدل اهتلاكها هو 25 % أي 04 سنوات.

جدول رقم (11): قيمة الثببات الأخرى بعد معالجتها بمعدلات التضخم السنوي

الوحدة: دج

| السنة | قيمة الأصل | نسبة التضخم | قيمة الأصل الجديدة |
|-------|------------|-------------|--------------------|
| 2018 | 61721676,4 | 0,043 | 64375708,52 |
| 2019 | 64375708,5 | 0,02 | 65663222,69 |
| 2020 | 65663222,7 | 0,024 | 67239140,03 |
| 2021 | 67239140 | 0,072 | 72080358,11 |

المصدر: من إعداد الطالبتين

بعد تعديل القيمة الإجمالية للتثبيتات الأخرى بمعدلات التضخم تحصلنا على قيمة مساوية لـ 72080358.11 دج.

حساب فارق إعادة التقييم = القيمة العادلة التي قمنا بحسابها - التكلفة التاريخية

فارق إعادة التقييم = 61721676.43 - 72080358.11 = 10358681.67 دج

نقوم بتعديل قيمة اهتلاك التثبيتات أيضا بمتوسط معدلات التضخم ل 04 سنوات

$$\text{متوسط معدل التضخم} = \frac{7.2+2.4+2+4.3}{4} = 3.97\%$$

الاهتلاك الجديد = (0.0397+1)50861361.62 = 52880557.03 دج

وعليه يمكن حساب القيمة العادلة للتثبيتات الأخرى:

القيمة العادلة للتثبيتات الأخرى = القيمة الإجمالية العادلة - الاهتلاك المعدل

القيمة العادلة للتثبيتات الأخرى = 52880557.03 - 72080358.11 = 19199801.1 دج

- بالنسبة للأصول الأخرى تبقى على حالها لعدم وجود أي معلومات تفيد في إعادة تقييمها، وبالتالي تظهر قيمتها في الميزانية الجديدة كما هي دون أي تغيير.

- بالنسبة لجانب الخصوم:

لا تغير في أي عنصر من عناصر الخصوم في الميزانية لصعوبة الحصول على معلومات تفيد في إعادة التقييم، لكن تتأثر بعض الحسابات بعملية إعادة التقييم الخاصة بعناصر الأصول، حيث يظهر فائض فارق إعادة التقييم في ح/ 105.

أما باقي الحسابات والممثلة في حسابات رؤوس الأموال لا تتغير قيمتها، وكذلك بالنسبة لباقي عناصر الخصوم المتمثلة في القروض والديون المالية، مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا، موردون وحسابات ملحقة، الضرائب وما شابهها تظهر في الميزانية كما هي دون تغيير في حساباتها.

المطلب الثاني: إعداد الميزانية المالية المعدلة عناصرها بالقيمة العادلة لسنة 2021

بعد إعادة تقييم بعض عناصر ميزانية "جن جن" بالقيمة العادلة، سيتم إعداد الميزانية المالية المعدلة بالنسبة لجانب الأصول و الخصوم وتظهر كما يلي:

الجدول رقم: (12) الميزانية المالية المعدلة (أصول)

الوحدة: دج

| الأصول | المبلغ الإجمالي | اهتلاك و مؤونات و خسائر القيمة | المبلغ الصافي |
|----------------------------|-----------------|--------------------------------|---------------|
| التثبيات المعنوية | 11762190.00 | 11477190.00 | 285000.00 |
| التثبيات العينية | 11328409884.28 | 6278463708.94 | 5049946175.33 |
| أراضي | 00 | 00 | 00 |
| مباني | 2015621845.63 | 1141640072.36 | 873981773.27 |
| تركيبات،آلات ومعدات | 3146973992.60 | 2254438249.63 | 892535742.97 |
| معدات النقل | 6093733687.95 | 2829504829.92 | 3264288858.02 |
| تثبيات أخرى | 72080358.1 | 52880557.03 | 19199801.07 |
| تثبيات يجرى انجازها | 1258378985.55 | - | 1258378985.55 |
| تثبيات مالية | 7482500000.00 | - | 7482500000.00 |
| مساهمات أخرى وحسابات دائنة | 326500000.00 | - | 326500000.00 |

| | | | |
|----------------|---------------|----------------|---|
| 7156000000.00 | - | 7156000000.00 | ملحقة بها سندات أخرى مثبتة |
| 261727339.09 | - | 261727339.09 | ضرائب مؤجلة على الأصول |
| 14052837499.98 | 6289940898.94 | 20342778398.92 | مجموع الأصول غير الجارية |
| 168541907.64 | 105160446.47 | 273702354.11 | مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ |
| 509499446.79 | 793090273.88 | 1302589720.67 | حسابات دائنة و استخدامات مماثلة |
| 391018236.69 | 793090273.88 | 1184108510.57 | الزبائن |
| 5526331.70 | - | 5526331.70 | مدينون آخرون |
| 112954878.40 | - | 112954878.40 | الضرائب و ما يماثلها |
| 2358214967.16 | - | 2358214967.16 | الموجودات وما يماثلها |
| 350000000.00 | - | 350000000.00 | الاستثمارات والأصول المالية الجارية الأخرى |
| 2008214967.16 | - | 2008214967.16 | الخبزينة |
| 3036256321.59 | 898250720.35 | 3934507041.94 | مجموع الأصول الجارية |
| 17089093821.57 | 7188191619.29 | 24277285440.86 | المجموع العام للأصول |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانية المؤسسة وبعد تحيين بعض قيم عناصر الميزانية.

الجدول رقم (13): الميزانية المالية المعدلة (خصوم)

الوحدة: دج

| المبالغ | الخصوم |
|---------------|--------------------------------------|
| | الأموال الخاصة |
| 4000000000.00 | رأس المال الصادر |
| 9240760899.27 | علاوات و احتياطات (احتياطات مدمجة 1) |
| 674040757.8 | فوارق إعادة التقييم |

| | |
|---------------------------|---------------------------------|
| 1007838782 | النتيجة الصافية |
| 29838650.49 | حقوق ملكية أخرى |
| 14393655463.05 | حصة الشركة المدمجة(1) |
| 14952479089.68 | المجموع 1 |
| الخصوم غير الجارية | |
| 17424237.78 | قروض و ديون مالية |
| 43093291.27 | الضرائب |
| | مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا |
| 1025742779.49 | مجموع الخصوم غير الجارية |
| الخصوم الجارية | |
| 68370667.85 | موردون و حسابات ملحقة |
| 835262911.73 | ضرائب وما شابهها |
| 207238372.82 | ديون أخرى |
| 0.00 | خزينة خصوم |
| 1110871952.40 | مجموع الخصوم غير الجارية |
| 17089093821.57 | المجموع العام للخصوم |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانية المؤسسة وبعد تحيين بعض قيم عناصر الميزانية.

من خلال الميزانية المالية المعدلة يمكن إدراج التعليقات التالية:

بالنسبة للأصول هناك ارتفاع معتبر في مجموع الأصول غير الجارية حيث بلغت قيمتها 14052837499.98 دج بعدما كانت 13494013873.35 دج قبل إعادة التقييم، و هذا الارتفاع راجع للتغير في عناصر التثبيات المادية بعد إعادة التقييم، حيث سجلنا ارتفاع المباني بقيمة 294316253.9 دج وهو ارتفاع فاقت نسبته 50%. كذلك ارتفاع معتبر في قيمة معدات النقل من 3008060971.63 دج إلى 3264288858.02 دج بعد إعادة التقييم. وأيضا سجلنا ارتفاعا كبيرا بنسبة 76.78% للتثبيات الأخرى حيث بلغت قيمتها العادلة 19199801.07 دج بعدما كانت 10860314.81 دج. وهذا ما أثر إيجابا على

إجمالي الأصول و أدى إلى ارتفاعه، مما أعطى صورة صادقة وأكثر قربا لواقع نشاط المؤسسة. أما باقي عناصر الأصول غير الجارية لم تتغير قيمتها باعتبار أنه لم يعاد تقييمها لعدم تمكننا من ذلك.

بالنسبة لجانب الخصوم زيادة في قيمة الأموال الخاصة بعد إعادة التقييم فقد بلغت قيمتها 14952479089.68 دج محققة بذلك ارتفاعا كبيرا سببه إضافة فارق إعادة التقييم (ح/105) الناتج عن إعادة تقييم الأصول الثابتة للمؤسسة بالقيمة العادلة إلى قيمة الأموال الخاصة.

المطلب الثالث: تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على الأداء المالي لمؤسسة " جن جن "

سنقوم بحساب مختلف المؤشرات ونسب الأداء المالي وهذا بالاعتماد على الميزانية المالية المعدلة، مع إرفاقها بتحليل مقارن بين النتائج المتحصل عليها و تلك التي تم حسابها على أساس التكلفة التاريخية، وذلك من أجل استخراج التأثير الذي أحدثته القيمة العادلة عند اعتمادها كأساس للقياس المحاسبي.

الفرع الأول: حساب مؤشرات التوازن المالي

إعداد الميزانية المالية المختصرة لسنة 2021 بعد تحيين قيم عناصرها

سنقوم بإعداد الميزانية المالية المختصرة (أصول و خصوم) وهذا بعد تحيين عناصرها:

الجدول رقم (14) الميزانية المالية المختصرة 2021 (بعد إعادة التقييم)

الوحدة: دج

| الأصول | المبالغ | الخصوم | المبالغ |
|------------------|-----------------------|---------------------|-----------------------|
| الأصول الثابتة | 14052837499.98 | رؤوس الأموال الخاصة | 14952479089.68 |
| الأصول المتداولة | 3036256321.59 | الخصوم غير الجارية | 1025742779.49 |
| قيم غير جاهزة | 509499446.7 | الخصوم الجارية | 1110871952.4 |
| قيم جاهزة | 2358214967.16 | | |
| المجموع | 17089093821.57 | المجموع | 17089093821.57 |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية

سنقوم بحساب مؤشرات التوازن المالي المتمثلة في رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل بالإضافة إلى الخزينة، وذلك بالاعتماد على الميزانية المعاد تقييمها، ومقارنتها مع النتائج المحسوبة استنادا إلى التكلفة التاريخية.

الجدول رقم (15) حساب مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة " جن جن "

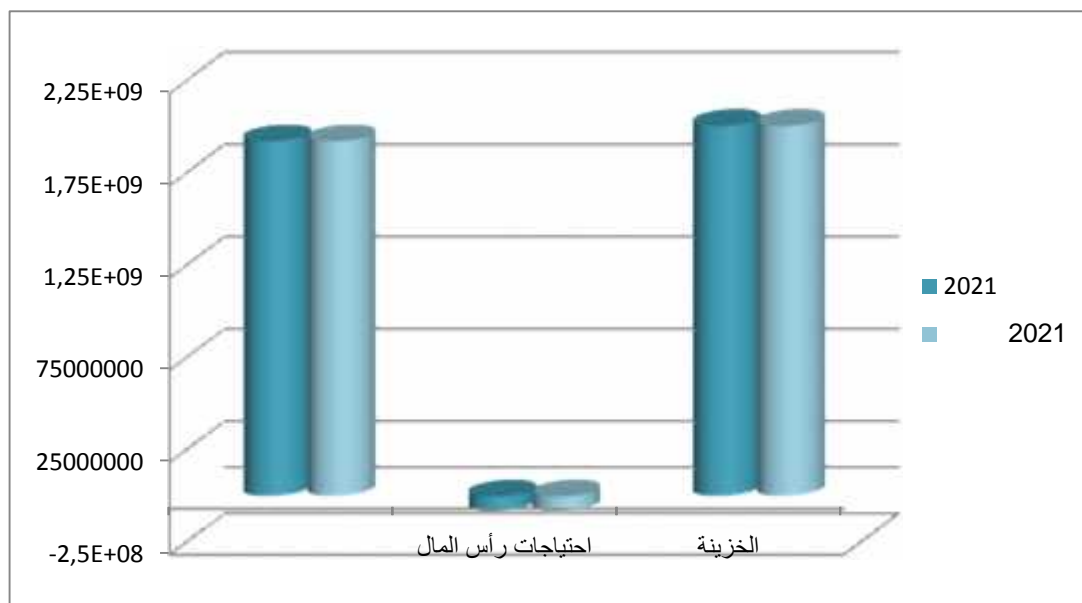
الوحدة: دج

| المؤشر | العلاقة | 2021 | 2021 معدلة |
|-------------------------|---|---------------|---------------|
| رأس المال العامل | أصول جارية- ديون ق.أ | 1925384369.19 | 1925384369.19 |
| احتياج رأس المال العامل | (أصول جارية-خزينة الأصول)- (خصوم جارية-خزينة الخصوم) | -82830597.97 | -82830597.97 |
| الخزينة | رأس المال العامل-احتياجات رأس المال العامل | 2008214967.16 | 2008214967.16 |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

وللتوضيح أكثر سنقوم بتمثيل هذه المؤشرات في الشكل الموالي:

الشكل رقم (05) التمثيل البياني لمؤشرات التوازن المالي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

من خلال الجدول والشكل السابقين يظهر لنا أنه لا يوجد اختلاف في قيمة مؤشرات التوازن المالي بعد تطبيق محاسبة القيمة العادلة، وذلك راجع لعدم تمكننا من إعادة تقييم الأصول والخصوم الجارية التي تعتبر أساس هذه المؤشرات. حيث أن:

- رأس المال العامل بقيت قيمته ثابتة عند 1925384369.19 دج قبل وبعد عملية التقييم، وهي موجبة في الحالتين مما يعني أن المؤسسة تتمتع بتوازن مالي.
- ثبات قيمة احتياجات رأس المال العامل عند 82830597.97- دج قبل وبعد عملية التقييم وكونها سالبة هذا يعني أن الموارد تغطي كل احتياجات دورة الاستغلال، وهي حالة جيدة للمؤسسة.
- وكذا الخزينة بقيت قيمتها ثابتة وهذا راجع لثبات قيمة كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، وقدرت قيمتها بـ 2008214967.16 دج وهي موجبة أي أن المؤسسة تستطيع تغطية استخدامات الخزينة بموارد الخزينة.

من مما سبق يظهر أن المؤسسة تتمتع بوضع مالي متوازن يسمح لها بتمويل كل احتياجاتها بمواردها دون التأثير على مردوديتها المالية.

الفرع الثاني: قياس الأداء باستخدام النسب المالية

سنقوم بحساب النسب المالية المتمثلة في نسب السيولة، نسب التمويل، نسب الربحية، بالإضافة إلى نسب المديونية، وذلك بالإعتماد على الميزانية المعاد تقييمها، ومقارنتها مع النتائج المحسوبة استنادا إلى التكلفة التاريخية.

1- نسب السيولة:

للتعرف على مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، نقوم بحساب السيولة العامة، السيولة المختصرة، وكذا السيولة الجاهزة و النتائج موضحة في الجدول التالي:

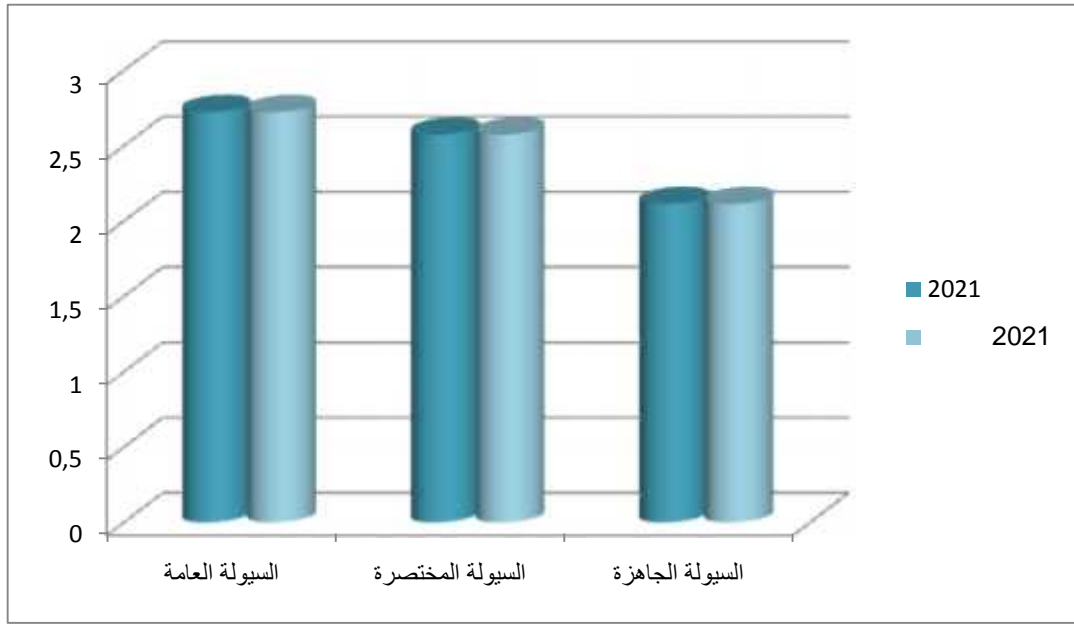
الجدول رقم (16) حساب نسب السيولة

| النسبة | العلاقة | 2021 | 2021 معدلة |
|------------------|--|------|------------|
| السيولة العامة | أصول متداولة/الديون ق.أ | 2.73 | 2.73 |
| السيولة المختصرة | (قيم القابلة للتحقيق+قيم جاهزة)/ خصوم متداولة | 2.58 | 2.58 |

| | | | |
|------|------|-------------------------|-----------------|
| 2.12 | 2.12 | قيم جاهزة/ خصوم متداولة | السيولة الجاهزة |
|------|------|-------------------------|-----------------|

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

الشكل رقم (06) التمثيل البياني لنسب السيولة



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ ثبات في كل نسب السيولة قبل وبعد إعادة التقييم، وذلك راجع لعدم إعادة تقييم كل من الأصول والخصوم الجارية المكونة لهذه النسب. وسنقوم بإدراج الملاحظات التالية:

- الحد الأدنى المقبول لنسبة السيولة العامة هو 1 ومن خلال الجدول نسبة السيولة العامة مساوية لـ 2.73 قبل وبعد عملية التقييم، ما يدل على أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل دون صعوبة.
- نسبة السيولة المختصرة قبل وبعد عملية التقييم مرتفعة مقارنة بالحد الأدنى والأقصى المطلوب وهو بين 0.3 و 0.5 وقدرت بـ 2.58، هذا يدل على وجود فائض في الخزينة و قدرة المؤسسة على مواجهة ديونها قصيرة الأجل بواسطة الأصول الجارية.
- نسبة السيولة الجاهزة مساوية لـ 2.12 قبل وبعد عملية التقييم، أكبر من النسبة المعيارية المحصورة بين 0.25 و 0.35 هذا يعني أن المؤسسة تتمتع بقدرة كافية على تسديد التزاماتها على المدى القصير عن طريق سيولتها المتوفرة.

2- نسب التمويل:

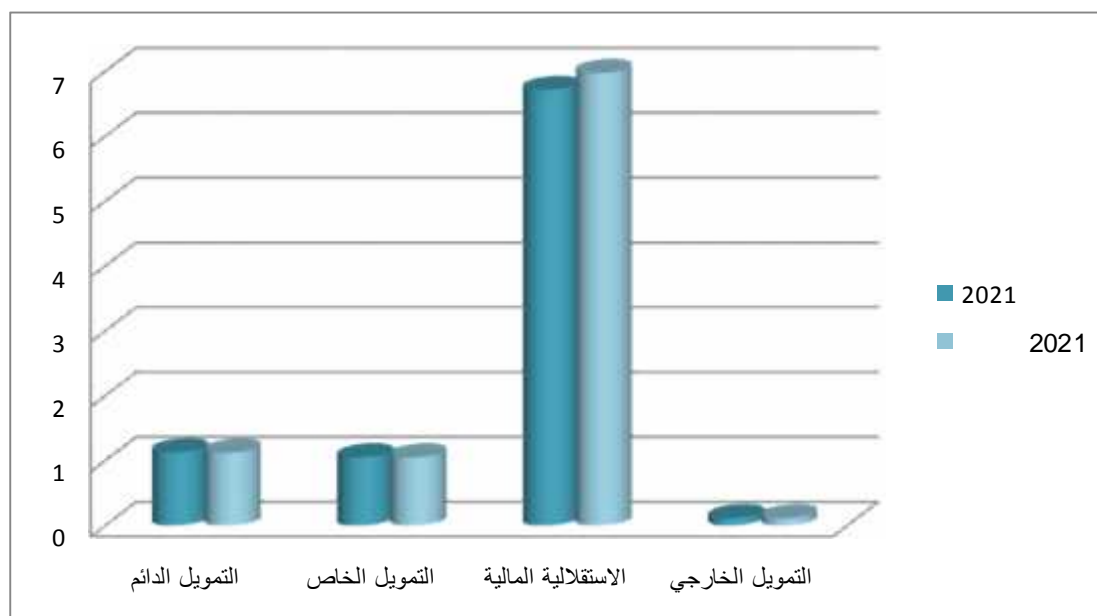
للتعرف على نسبة مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول سنقوم بحساب كل من نسبة التمويل الدائم، التمويل الخاص، الاستقلالية المالية وكذا نسبة التمويل الخارجي، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (17) حساب نسب التمويل

| النسبة | العلاقة | 2021 | 2021 المعدلة |
|---------------------|---------------------------|-------|--------------|
| التمويل الدائم | أموال دائمة/أصول ثابتة | 1.142 | 1.137 |
| التمويل الخاص | أموال خاصة/أموال ثابتة | 1.066 | 1.064 |
| الاستقلالية المالية | أموال خاصة/مجموع الديون | 6.73 | 6.99 |
| التمويل الخارجي | مجموع الديون/مجموع الخصوم | 0.129 | 0.125 |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

الشكل رقم (07) التمثيل البياني لنسب التمويل



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن هناك تغير في نسب التمويل بعد عملية إعادة التقييم وهذا ما يعكس التأثير الذي يحدثه اعتماد القياس بالقيمة العادلة على نسب التمويل، و في هذا الصدد نورد الملاحظات التالية:

- نسبة التمويل الدائم انخفضت إلى 1.137 بعدما كانت قبل إعادة التقييم مساوية إلى 1.142 وهذا التغير ناتج عن الزيادة في الأصول الثابتة بعد إعادة التقييم. والنسبة الموجبة في الحالتين تعني قدرة المؤسسة على تغطية أصولها الثابتة بالموارد الدائمة، وهي صياغة أخرى لرأس المال العامل.
- نسبة التمويل الخاص أيضا سجلت انخفاضا من 1.066 إلى 1.064 وهذا راجع للزيادة في كل من الأموال الخاصة و الأصول الثابتة، وبما أنها موجبة في الحالتين معناه أن المؤسسة لها القدرة على تغطية أصولها الثابتة بواسطة الأموال الخاصة.
- نسبة الاستقلالية المالية مرتفعة في الحالتين تعبر عن الاستقلالية المالية للمؤسسة، غير أنها سجلت ارتفاعا بعد عملية التقييم من 6.73 إلى 6.99 هذا الارتفاع ناتج عن الزيادة التي حصلت في قيمة الأموال الخاصة بعد عملية التقييم.
- نسبة التمويل الخارجي 0.129 قبل عملية إعادة التقييم، أما بعدها فانخفضت إلى 0.125 وهذا نتيجة ارتفاع مجموع الخصوم بعد التقييم بالقيمة العادلة، دليل على اعتماد المؤسسة على الأموال الخاصة للتمويل بنسبة أكبر من اعتمادها على المصادر الخارجية(الديون).

3- نسب الربحية:

للتعرف على ربحية المؤسسة و مدى قدرتها على توليد عائد مناسب سنقوم بحساب كل من نسبة ربحية المبيعات، معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على الأموال الخاصة، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

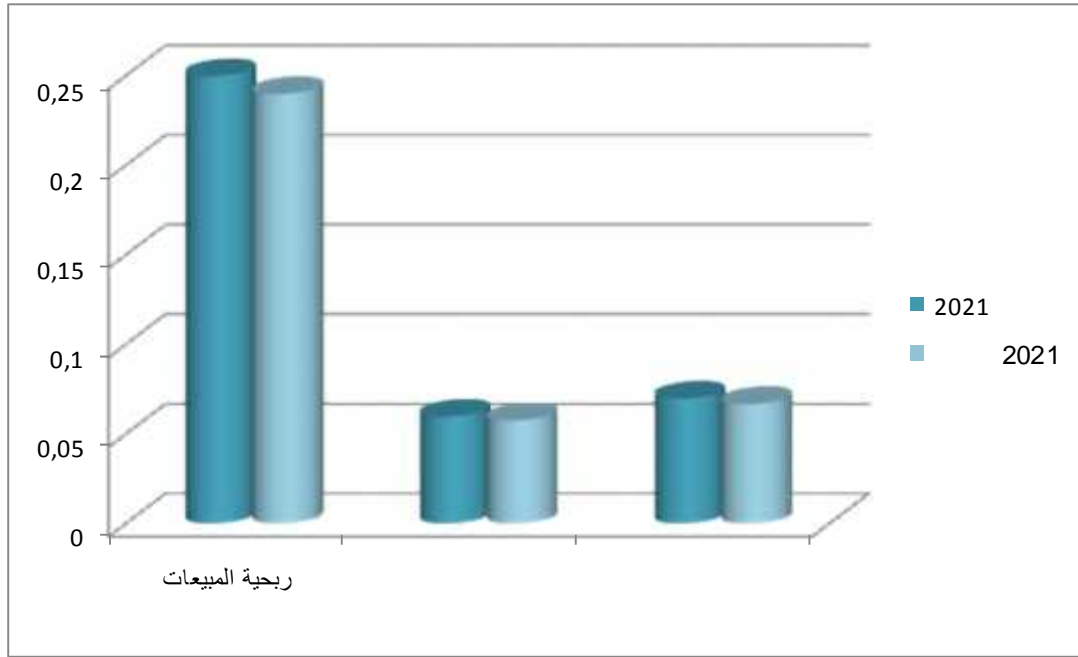
الجدول رقم(18) حساب نسب الربحية

| النسبة | العلاقة | 2021 | 2021 المعدلة |
|-------------------|--|-------|--------------|
| ربحية المبيعات | النتيجة الصافية/المبيعات | 0.025 | 0.023 |
| ربحية الاستثمارات | معدل العائد على الأصول = النتيجة الصافية/مجموع الأصول | 0.06 | 0.058 |

| | | |
|-------|------|--|
| 0.067 | 0.07 | معدل العائد على الأموال الخاصة = النتيجة الصافية/الأموال الخاصة |
|-------|------|--|

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

الشكل رقم (08) التمثيل البياني لنسب الربحية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أنه هناك انخفاض في نسب الربحية كلها بعد إعادة التقييم، وسبب انخفاضها راجع إلى انخفاض قيمة النتيجة الصافية وزيادة في الأموال الخاصة جراء التغير الذي أحدثته عملية إعادة التقييم بالقيمة العادلة. وعليه يمكن إدراج التعليقات التالية:

- نسبة ربحية المبيعات انخفضت من 0.25 إلى 0.23 بعد عملية التقييم، وهذا الانخفاض ناتج عن انخفاض النتيجة الصافية بمقدار 71547636.012 دج، ومع ذلك بقيت قيمتها موجبة وهي تدل على أن المؤسسة حققت ربحاً صافياً مقداره 25%، 23% قبل و بعد إعادة التقييم على التوالي مقابل كل دينار واحد من المبيعات.
- تغير في معدل العائد على الأصول بعد إعادة التقييم حيث سجلنا انخفاضا طفيفا من 0.06 إلى 0.058، لكن المعدل في الحالتين موجب يشير إلى قدرة المؤسسة على الاستثمار في أصولها بما يحقق العائد المناسب، كما يعكس كفاءة إدارتها في استخدام الأصول لتحقيق الأرباح.

- معدل العائد الأموال الخاصة كذلك انخفض من 0.07 إلى 0.067 بعد إعادة التقييم، ومع ذلك حافظ على نسبته الموجبة التي تدل على كفاءة مسيري المؤسسة في جعل رأس المال الخاص أكثر مردودية.

4- نسب المديونية:

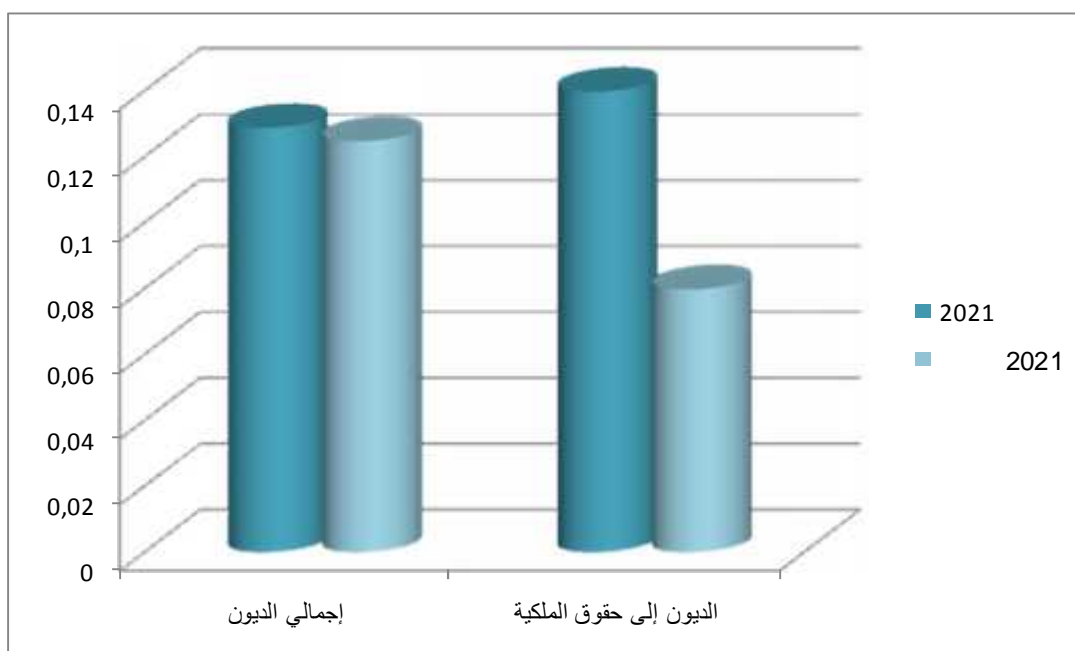
للتعرف على مدى مساهمة الدائنين في تمويل المؤسسة، وكذلك قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها اتجاه الغير سنقوم بحساب كل من إجمالي الديون، و إجمالي الديون إلى حقوق الملكية، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (19) حساب نسب التمويل

| النسبة | العلاقة | 2021 | 2021 المعدلة |
|--------------------------------|------------------------------|-------|--------------|
| إجمالي الديون | إجمالي الديون/ إجمالي الأصول | 0.129 | 0.125 |
| إجمالي الديون إلى حقوق الملكية | إجمالي الديون/حقوق الملكية | 0.14 | 0.08 |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

الشكل رقم (09) التمثيل البياني لنسب المديونية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

من خلال الجدول و الشكل السابقين نلاحظ أنه هناك انخفاض في نسب المديونية بعد عملية إعادة التقييم، وهذا الانخفاض سببه الزيادة في إجمالي الأصول و حقوق الملكية بعد إعادة التقييم بالقيمة العادلة. وفي هذا الصدد نورد الملاحظات التالية:

- ارتفاع قيمة الأصول أدى إلى انخفاض نسبة إجمالي الديون من 0.129 قبل إعادة التقييم إلى 0.125 بعد إعادة التقييم، وهذه النسبة دليل اعتماد المؤسسة على الأموال الخاصة كمصدر تمويل لتلبية احتياجاتها بنسبة كبيرة بدلا من التمويل بالديون.
- انخفاض نسبة إجمالي الديون إلى حقوق الملكية إلى 0.08 بعد إعادة التقييم سببه الارتفاع في الأموال الخاصة بعد إعادة التقييم وذلك نتيجة إضافة فوارق إعادة التقييم إلى حقوق الملكية. ويدل ذلك على أن المؤسسة لها القدرة على التسديد على المدى الطويل.

خلاصة:

حاولنا خلال هذا الفصل تطبيق أهم ما تطرقنا إليه في الفصول النظرية على أرض الميدان، وذلك على مستوى مؤسسة ميناء "جن جن" استنادا على الكشوف المالية، الوثائق والمعلومات المقدمة من طرف المؤسسة. وقد لاحظنا أن المؤسسة لا تقوم بعملية إعادة تقييم أصولها بالقيمة العادلة بل تعتمد على مبدأ التكلفة التاريخية. مبررة ذلك بعدم وجود سوق نشط في الجزائر، الذي يعتبر شرط أساسي لتطبيق القيمة العادلة، إضافة على عدم وجود نص تشريعي يجبرها على تطبيق مبدأ التقييم بالقيمة العادلة.

رغم الصعوبات التي واجهتنا في دراستنا التطبيقي إلا أننا استطعنا إعادة تقييم بعض عناصر الميزانية المالية للمؤسسة لسنة 2021، ومنه حساب المؤشرات و النسب المالية. ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها:

- مؤشرات التوازن و النسب المالية جاءت بقيم موجبة و نسب جيدة ما يدل على الوضعية و المركز المالي الجيد للمؤسسة.
- لم نلاحظ تغير في مؤشرات التوازن المالي بعد التقييم بالقيمة العادلة لأنه تعذر علينا إعادة تقييم العناصر المكونة لهذه المؤشرات.
- هناك تأثير واضح لاستخدام محاسبة القيمة العادل كأساس للقياس المحاسبي على مختلف نسب الأداء المالي.



خاتمة

يعد مفهوم القيمة العادلة إحدى أهم الأفكار الثورية للفكر المحاسبي الحديث، فهي نتاج الملاحظات والنتائج التي قام بها عديد الباحثين والمفكرين خلال القرن العشرين. ولقد ظهر أسلوب القيمة العادلة كنتيجة حتمية وعجز أسلوب التكلفة التاريخية في مواجهة التطور المتسارع في المجالين الاقتصادي والتكنولوجي، وبالتالي أضحت أسلوباً تتادي به كافة الهيئات المحاسبية، وعلى رأسها مجلس المعايير المحاسبية الدولية. توضح معايير المحاسبة الدولية كيفية القياس والإفصاح بالقيمة العادلة عن عناصر الكشوفات المالية، حيث يساعد تطبيق اتفاقية القيمة العادلة في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تساهم في تقييم الأنشطة التي تمارسها المؤسسة. ومن خلال دراستنا حاولنا معرفة تأثير استخدام القيمة العادلة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، وهذا بإعطاء صورة واضحة عن مؤشرات ونسب التوازن المالي، ذلك من أجل الوصول إلى نتائج تشخص الوضعية الفعلية للمؤسسة.

نتائج الدراسة:

- تعد المؤسسة المينائية "جن جن" من المؤسسات الرائدة في مجال النقل البحري وتطمح لتوسيع نشاطها وتحقيق أهدافها الاقتصادية ويظهر هذا جليا في قوائمها المالية.
- اتفاقية القيمة العادلة مفهوم حديث مما أدى إلى صعوبة فهمها، بالإضافة إلى أن البيئة الاقتصادية في الجزائر لا تسمح بتطبيقها كما يجب وهذا نظرا لغياب سوق نشط بالدرجة الأولى، ومن أبرزها بورصة الجزائر غير النشطة.
- الاعتماد على اتفاقية القيمة العادلة يجعل القوائم المالية أكثر مصداقية وشفافية وهذا ما تؤكد المعايير المحاسبية.
- عملية القياس المحاسبي في المؤسسة المينائية "جن جن" تعتمد على اتفاقية التكلفة التاريخية، نظرا لسهولة استخدامها.
- المؤشرات والنسب المالية المحسوبة من القوائم المالية المعدة وفق اتفاقية القيمة العادلة تختلف كقيم عن تلك المحسوبة من القوائم المالية المعدة وفق اتفاقية التكلفة التاريخية .
- إعداد مؤشرات مالية بناء على قوائم مالية معدة على أساس منهج القيمة العادلة يكون أقرب إلى الواقع، ويسمح لمتخذي القرارات ومستخدمي القوائم المالية برسم صورة مالية حقيقية للمؤسسة وبالتالي اتخاذ قرارات تحاكي الواقع المالي بصورة مباشرة.

اقتراحات الدراسة:

- أهمية تفعيل وتنشيط السوق المالي في الجزائر وذلك بتشجيع المؤسسات على الإدراج في البورصة، وزيادة عدد هذه المؤسسات يؤدي إلى تضاعف حجم التداول مما يساعد في توفير تقييم عادل لمختلف عناصر الأصول.
- توفير بيئة اقتصادية مناسبة للكيانات المحاسبية وتشجيعها على تطبيق اتفاقية القيمة العادلة.

- تحسين الأنظمة القانونية و الجبائية مع متطلبات منهج القيمة العادلة.
- تطبيق منهج القيمة العادلة يتطلب تطوير أداء العاملين في مجال المحاسبة (القياس والتقييم) من خلال عقد دورات تدريبية لزيادة الكفاءة، وتشجيع الاعتماد على القياس وفق مبدأ القيمة العادلة.
- تشجيع المؤسسات الاقتصادية على تكيف نظامها المحاسبي على طرق الإفصاح والشفافية وكذا تقييم القوائم المالية.

آفاق الدراسة:

- بعد عرضنا لموضوع البحث والنتائج المتوصل عليها والتوصيات يمكن القول أن بحثنا لم يلم بجميع الجوانب والتفاصيل لذا فإن النقائص الموجودة فيه يمكن أن تكون منطلقات لبحوث أخرى:
- آليات احتساب القيمة العادلة في البيئة المؤسساتية الجزائرية.
 - محاولة إجراء دراسات حول جودة القوائم المالية وعلاقتها بالقيمة العادلة.
 - مدى فعالية تطبيق القيمة العادلة في الوقت الحالي في البيئة المحاسبية الجزائرية.
 - دور مهنة التقييم في مواجهة تعدد بدائل القياس المحاسبي (دراسة حالة الجزائر).

المراجع

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب

- 1- السعيد فرحات جمعة. (2000). الأداء المالي لمنظمة الأعمال. الرياض، المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر.
- 2- إلياس بن ساسي، ويوسف قريشي. (2006). التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات (الإصدار 1). عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- 3- تيم فايز. (2013). مبادئ الإدارة المالية (الإصدار 3). الرياض، المملكة العربية السعودية: دار إثراء للنشر والتوزيع.
- 4- جمال عبد العزيز العثمان. (2010). الإفصاح والشفافية في المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية المتداولة في البورصة. القاهرة، مصر: دار النهضة العربية.
- 5- حميد العلي أسعد . (2012). الإدارة المالية (الإصدار 2). عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- 6- خميسي شيخة. (2010). التسيير المالي للمؤسسة دروس ومسائل محلولة. الجزائر، الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع.
- 7- رضوان حلوة. (2009). تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة (الإصدار 1). عمان، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع .
- 8- سيد محمد جاد الرب. (2015). إستراتيجيات تطوير و تحسين الأداء الأطر المنهجية والتطبيقات العلمية (الإصدار 2). السويس، مصر: مطبعة العشرى.
- 9- طارق عبد العال حماد. (2004). موسوعة معايير المحاسبة شرح معايير المحاسبة الدولية و المقارنة مع المعايير الأمريكية و البريطانية و العربية. القاهرة، مصر: الدار الجامعية.
- 10- علاء فرحان طالب، و إيمان شيحان المشهداني . (2011). الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف (الإصدار 1). عمان، الأردن: دار صفاء للطباعة و النشر والتوزيع.
- 11- غانم شطاط. (2009). المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS. الجزائر: دار نوميديا للنشر و الطباعة و التوزيع.

- 12- مبارك لسوس . (2004). **التسيير المالي**. الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 13- مجيد الكرخي . (2007). **تقويم الأداء باستخدام النسب المالية (الإصدار 1)**. عمان، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
- 14- مجيد الكرخي . (2015). **مؤشرات الأداء الرئيسية (الإصدار 1)**. عمان، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
- 15- محمد أبو نصار، و جمعة حميدات. (2008). **معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولي "الجوانب النظرية و العلمية"**. الأردن: دار المكتبة الوطنية.
- 16- محمد محمود الخطيب. (2010). **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**. عمان، الأردن: دار حامد.
- 17- مطر محمد عطية. (2003). **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني**. عمان، الأردن: جامعة البتراء
- 18- مليكة زغيب، و ميلود بوشنقيرة . (2011). **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد (الإصدار 2)**. الجزائر، الجزائر: دار المطبوعات الجامعية.
- 19- ناصر نور الدين عبد اللطيف. (2015). **القياس و الإفصاح المحاسبي عن المخاطر في البنوك التجارية و الإسلامية**. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
- ثانيا: المقالات
- 1- إبراهيم عبد موسى السبعري، و زيد عائد مردان . **القيمة العادلة و تأثير استعمالها في مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية**. الكلية الإدارية التقنية، السنة 08 (25).
- 2- بونعجة سحنون. (2020). **أهمية القيمة العادلة كأسلوب للقياس بين المرجعية المحاسبية الدولية و النظام المحاسبي المالي في الجزائر**. مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية ، 04 (01).
- 3- حاج قويدر قورين، و عمر عبدو. (2019). **أهمية القياس المحاسبي بالقيمة العادلة في ظل معايير المحاسب الدولية (IAS/IFRS)**. مجلة آراء للدراسات الاقتصادية و الإدارية ، 01 (01).

4- رضا ابراهيم صالح. (2009). أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و المحاسبة في ظل الأزمة المالية العالمية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، 46 (02).

5- زيان قديد، عبد الحفيظ قديد، و عبد الجبار دوبي. (2021). دور الإفصاح المالي والمحاسبي في الرفع من جودة وموثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للمؤسسة. مجلة الدراسات المحاسبية و المالية المتقدمة، 05 (2).

6- محمد زرقون، و فارس بن يدير. (2016). واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية (04).

7- مهدي مكاوي الدهلكي موسى، وأدم محمد إبراهيم الهادي . (2017). أثر الإفصاح المحاسبي على تقويم الأداء المالي بتطبيق على المصارف العراقية. (جامعة النيلين، المحرر) مجلة جامعة الدراسات العليا (9).

ثالثا: الرسائل الجامعية والمطبوعات

1- أنيس هزلة. (2022). أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الإفصاح المحاسبي في ظل مستجدات معايير الإبلاغ المالي الدولية (أطروحة دكتوراه). الوادي، قسم العلوم المالية و المحاسبة تخصص تدقيق و مراقبة التسيير، الجزائر: جامعة حمه لخضر.

2- بوعلام صالح. (2010). أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر و آفاق تبني و تطبيق النظام المحاسبي المالي (مذكرة ماجستير). قسم العلوم التجارية تخصص محاسبة و تدقيق: جامعة الجزائر 3.

3- حواس صلاح. (2008). التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و التجارية قسم علوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

4- رفيقة صغراوي. (2017). إشكالية تطبيق نموذج القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية على ضوء معايير المحاسبة الدولية و النظام المحاسبي المالي (أطروحة دكتوراه). ورقلة، قسم العلوم التجارية تخصص دراسات محاسبية و جبائية، الجزائر: جامعة قاصدي مراح.

5- روان مازن الضلاعين الجوازية . (2014). أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي (رسالة ماجستير). قسم المحاسبة و التمويل تخصص محاسبة، المملكة العربية السعودية: جامعة الشرق الأوسط.

- 6-زهرة مختاري. (2011). التشخيص المالي و دوره في تقييم الأداء في شركات التأمين (رسالة ماجستير). بومرداس، قسم علوم التسيير تخصص تسيير،الجزائر: جامعة أحمد بوقرة.
- 7-صالح واضح . (2020). أثر تبني معايير الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للحد من التهرب الضريبي بعد تبني النظام المحاسبي المالي (أطروحة دكتوراه). المسيلة، قسم العلوم التجارية تخصص بنوك مالية ومحاسبة،الجزائر: جامعة فرحات عباس.
- 8-صبرينة بن عروج. (2020). التوجه الحديث نحو القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة و مدى تطبيقه في البيئة المحاسبية الجزائرية (أطروحة دكتوراه). قسم العلوم التجارية تخصص محاسبة و تدقيق، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
- 9- عبد الغني دادن. (2007). قياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكات المالية (أطروحة دكتوراه). قسم العلوم التجارية تخصص محاسبة،الجزائر: جامعة الجزائر.
- 10- عبد الفتاح عواد روجي وجدي. (2010). محاسبة القيمة العادلة و أثرها على الأزمة المالية العالمية (رسالة ماجستير). كلية الأعمال قسم المحاسبة، المملكة العربية السعودية: جامعة الشرق الأوسط.
- 11- عبد القادر زواتنية. (2022). مطبوعة في المعايير المحاسبية الدولية 2 (IFRS). الجزائر، قسم العلوم التجارية تخصص محاسبة و تدقيق، جامعة الجزائر 3.
- 12- عشي، ع. (2002). الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس و تقييم (رسالة ماجستير). بسكرة، قسم علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، الجزائر: جامعة محمد خيضر.
- 13- علي عبد الغني اللاليد. (2011). تحليل و تقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية. جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال،الكويت.
- 14- عمر قيرة. (2018). مطبوعة في المحاسبة العامة. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جيجل: جامعة محمد الصديق بن يحيى.
- 15- فارس بن يدير. (2015). واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية (مذكرة ماجستير). ورقلة، قسم العلوم التجارية تخصص المحاسبة المالية، الجزائر: قاصدي مرباح.

- 16- فلة حمدي. (2017). تأثير استخدام القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية (أطروحة دكتوراه). بسكرة، قسم العلوم التجارية تخصص محاسبة، الجزائر: محمد خيضر.
- 17- محمد الساسي بالنور. (2018). القيمة العادلة و تبيقاتها في المصارف الإسلامية (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم التجارية تخصص محاسبة و تدقيق، سطيف: فرحات عباس.
- 18- موسى شرفية. (2014). الإفصاح عن القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي (مذكرة ماجستير). أم البواقي، قسم العلوم الاقتصادية تخصص محاسبة و تدقيق، الجزائر: جامعة العربي بن مهدي.
- 19- نجلاء نوبلي. (2015). استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية (أطروحة دكتوراه). بسكرة، قسم العلوم التجارية تخصص محاسبة، الجزائر: جامعة محمد خيضر.
- 20- هشام شلغام. (2015). تقييم بدائل القياس المحاسبي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي (مذكر ماجستير). ورقلة، قسم العلوم التجارية تخصص محاسبة مالية، الجزائر: قاصدي مرياح.

رابعا: الملتقيات و المؤتمرات و الندوات

- 1- شعيب شنوف. (2009). دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية. الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية. سطيف: جامعة فرحات عباس.

خامسا: النصوص القانونية و الوثائق الرسمية

- 1- الجريدة الرسمية. (2009). (19). الجزائر: الجمهورية الجزائرية


سادسا: المواقع الالكترونية

- 1- <http://www.iasplus.com/international> financial reporting standards.
- 2- <http://www.mfdgi.gov.dz/> Les Termes De References 2021-2022 « wilaya de Jijel »

المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- Chca Ashford.C . (2011). **Fair Value Accounting :it is Impacts on Financial Reporting and How it can be Enhanced to provide More clarity and Reliability of information for users of Financial statements.** International journal of Business and Social science. 02 (20).

- 2- Dvorakova, D. (2013)." **Developments in fair value measurement:some IFRS13 view**".
Resent researches in applied economics .
- 3- M.Argilés, J. (2011). **fair value versus historical cost-based valuation for biological assests
predictability of financial information**. 04 (02).



الملاحق



ENTREPRISE PORTUAIRE DE DJENDJEN - SPA
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal : 8 0 0 6 1 8 0 4 3 3 9 2 4 1
Article : 1 8 0 5 0 1 2 3 4 5 0

Exercice allant 01/01/2021 au 31/12/2021

Bilan Actif
Exercice clos le 31/12/2021



| ACTIF | Note | 2021 Brut | 2021 Amort-Prov. | 2021 Net | 2020 Net |
|---|------|--------------------------|---------------------------|--------------------------|--------------------------|
| ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT) | | | | | |
| Ecart d'acquisition (ou goodwill) | | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Immobilisations incorporelles | 01 | 11 762 190,00 | 11 477 190,00 | 285 000,00 | 380 000,00 |
| Immobilisations corporelles | 01 | 10 698 038 621,64 | 6 206 916 072,93 | 4 491 122 548,71 | 5 063 150 857,53 |
| Terrains | | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Bâtiments | | 1 691 873 966,26 | 1 112 208 445,96 | 579 665 519,30 | 713 377 410,21 |
| Installations, machines et outillage | | 3 146 873 992,60 | 2 254 438 249,63 | 892 535 742,97 | 1 095 441 158,37 |
| Matériel de transport | | 5 797 468 986,35 | 2 789 408 014,72 | 3 008 060 971,63 | 3 245 244 006,17 |
| Autres immobilisations corporelles | | 61 721 676,43 | 50 861 361,62 | 10 860 314,81 | 9 088 282,78 |
| Immobilisations en concession | | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Immobilisations encours | 02 | 1 258 378 985,55 | 0,00 | 1 258 378 985,55 | 848 815 576,81 |
| Immobilisations financières | 03 | 7 482 500 000,00 | (0,00) | 7 482 500 000,00 | 6 825 607 301,51 |
| Titres des filiales | | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Titres mis en équivalence (1) - entreprises associées | | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Autres participations et créances rattachées | | 326 500 000,00 | (0,00) | 326 500 000,00 | 169 607 301,51 |
| Autres titres immobilisés | | 7 156 000 000,00 | | 7 156 000 000,00 | 6 656 000 000,00 |
| Prêts et autres actifs financiers non courants | | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Impôts différés actif | 04 | 261 727 339,09 | 0,00 | 261 727 339,09 | 212 748 776,56 |
| TOTAL ACTIF NON COURANT | | 19 712 407 136,28 | 6 218 393 262,93 | 13 494 013 873,35 | 12 950 702 512,41 |
| ACTIF COURANT | | | | | |
| Stocks et encours | 05 | 273 702 354,11 | (105 160 446,47) | 168 541 907,64 | 169 205 575,72 |
| Marchandises, Matières et fournitures | | 26 494,04 | 0,00 | 26 494,04 | 794 771,13 |
| Produits finis et encours | | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Autres stocks | | 273 675 860,07 | 105 160 446,47 | 168 515 413,60 | 168 410 804,59 |
| Créances et emplois assimilés | 06 | 1 302 589 720,67 | (793 090 273,88) | 509 499 446,79 | 859 341 291,63 |
| Clients | | 1 184 108 510,57 | 793 090 273,88 | 391 018 236,69 | 672 605 354,42 |
| Autres débiteurs | | 5 526 331,70 | 0,00 | 5 526 331,70 | 1 487 247,88 |
| Impôts et assimilés | | 112 954 878,40 | (0,00) | 112 954 878,40 | 185 248 689,33 |
| Autres actifs courants | | 0,00 | | 0,00 | 0,00 |
| Disponibilités et assimilés | 07 | 2 358 214 967,16 | 0,00 | 2 358 214 967,16 | 1 968 058 276,37 |
| Placements et autres actifs financiers courants | | 350 000 000,00 | 0,00 | 350 000 000,00 | 350 000 000,00 |
| Trésorerie | | 2 008 214 967,16 | 0,00 | 2 008 214 967,16 | 1 618 058 276,37 |
| TOTAL ACTIF COURANT | | 3 934 507 041,94 | (898 250 720,35) | 3 036 256 321,59 | 2 996 605 143,72 |
| TOTAL GENERAL ACTIF | | 23 646 914 178,22 | (7 116 643 983,28) | 16 530 270 194,94 | 15 947 307 656,13 |



ENTREPRISE PORTUAIRE DE DJENDJEN - SPA
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal : 8 8 8 8 1 8 0 4 4 1 9 1 6 2
Article : 1 8 0 5 0 1 1 3 8 5 0

Exercice allant 01/01/2021 au 31/12/2021

BILAN PASSIF

Exercice clos le 31/12/2021



| Passif | Note | 2021 | 2020 |
|---|-----------|--------------------------|--------------------------|
| CAPITAUX PROPRES | 08 | | |
| Capital émis (ou compte de l'exploitant) | | 4 000 000 000,00 | 4 000 000 000,00 |
| Capital non appelé | | 0,00 | 0,00 |
| Primes et réserves (Réserves consolidées (1)) | | 9 240 760 899,27 | 9 633 988 748,35 |
| Ecart de réévaluation | | 43 669 495,20 | 43 669 495,20 |
| Ecart d'équivalence (1) | | 0,00 | 0,00 |
| Résultat net (Résultat net part du groupe) (1) | | 1 079 386 418,09 | 414 092 150,92 |
| Autres capitaux propres - Report à nouveau | | 29 838 650,49 | (26 580 000,92) |
| Dont: Charges, pertes et produits non inscrit au compte de résultat Résultat non affectés | | 0,00 | 0,00 |
| Part de la société consolidante) (1) | | 14 393 655 463,05 | 14 065 150 393,55 |
| Part des minoritaires (1) | | 0,00 | 0,00 |
| TOTAL I | | 14 393 655 463,05 | 14 065 150 393,55 |
| PASSIF NON COURANTS | 09 | | |
| Emprunts et dettes financières | | 17 424 237,76 | 17 537 728,15 |
| Impôts (différés et provisionnés) | | 43 093 291,27 | 39 592 772,00 |
| Autres dettes non courantes | | 0,00 | 0,00 |
| Provision à long terme | | 758 057 392,35 | 608 928 337,15 |
| Produits comptabilisés d'avance à long terme | | 207 166 858,09 | 221 225 100,07 |
| TOTAL PASSIFS NON COURANTS II | | 1 025 742 779,49 | 887 283 937,37 |
| PASSIFS COURANTS | 10 | | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | | 68 370 667,85 | 125 901 370,72 |
| Autres Créditeurs | | (0,00) | (0,00) |
| Groupe et associés | | | |
| Impôts et autres dettes parafiscales | | 835 262 911,73 | 653 600 777,63 |
| Autres dettes courantes | | 207 238 372,82 | 215 371 176,86 |
| Trésorerie Passif | | (0,00) | 0,00 |
| TOTAL PASSIFS COURANTS III | | 1 110 871 952,40 | 994 873 325,21 |
| TOTAL GENERAL PASSIF | | 16 530 270 194,94 | 15 947 307 656,13 |

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.



ENTREPRISE PORTUAIRE DE DJENDJEN - SPA
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal : 0 0 6 8 1 8 0 4 4 2 1 9 2 6 2
Article : 1 6 2 5 0 1 1 1 4 5 8

Exercice allant 01/01/2021 au 31/12/2021

COMPTE DE RESULTATS
(Par nature)



Unité : DA

| | Note | 2021 | 2020 |
|--|-----------|---------------------------|---------------------------|
| Chiffre d'affaires | 18 | | |
| Ventes de marchandises | | 72 614 654,57 | 52 280 400,45 |
| Ventes de produits finis | | 0,00 | 0,00 |
| Ventes de travaux | | 0,00 | 0,00 |
| Prestations de services | | 3 529 404 506,21 | 2 504 720 093,41 |
| Autres ventes | | 654 688 796,76 | 715 809 448,00 |
| Variation stocks produits finis et en cours | | 0,00 | 0,00 |
| Production immobilisée | | 0,00 | 0,00 |
| Subventions d'exploitation | | 0,00 | 0,00 |
| I - PRODUCTION DE L'EXERCICE | | 4 256 707 957,54 | 3 272 809 941,86 |
| Achats consommés | 11 | (221 618 187,78) | (169 125 866,87) |
| Services extérieurs et autres consommations | 12 | (117 770 488,88) | (120 839 692,10) |
| II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE | | (339 388 676,66) | (289 965 558,97) |
| III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II) | | 3 917 319 280,88 | 2 982 844 382,89 |
| Charges de personnel | 13 | (2 191 699 958,06) | (1 987 446 227,89) |
| Impôts, taxes et versements assimilés | 14 | (95 687 802,30) | (78 601 631,24) |
| IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION | | 1 629 931 520,52 | 916 796 523,76 |
| Autres produits opérationnels | 19 | 44 941 626,96 | 44 910 167,58 |
| Autres charges opérationnelles | 15 | (27 789 763,58) | (56 869 632,76) |
| Dotations aux amortissements et aux provisions | 17 | (1 706 826 849,82) | (1 554 784 439,70) |
| Reprise sur pertes de valeur et provisions | 20 | 993 375 967,53 | 840 296 043,57 |
| V- RESULTAT OPERATIONNEL | | 933 632 501,61 | 190 348 662,45 |
| Produits financiers | 21 | 358 916 490,49 | 342 210 719,60 |
| Charges financières | 16 | 0,00 | (276 298,74) |
| VI- RESULTAT FINANCIER | | 358 916 490,49 | 341 934 420,86 |
| VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI) | | 1 292 548 992,10 | 532 283 083,31 |
| Impôts exigibles sur résultats ordinaires | | (279 803 916,01) | (124 907 077,15) |
| Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires | | 66 641 342,00 | 6 716 144,76 |
| TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES | | 5 653 942 042,52 | 4 500 226 872,61 |
| TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES | | (4 574 555 624,43) | (4 086 134 721,69) |
| VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES | | 1 079 386 418,09 | 414 092 150,92 |
| Eléments extraordinaires (produits) (à préciser) | | 0,00 | 0,00 |
| Eléments extraordinaires (charges) (à préciser) | | 0,00 | 0,00 |
| IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE | | 0,00 | 0,00 |
| X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE | | 1 079 386 418,09 | 414 092 150,92 |
| Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1) | | 0,00 | 0,00 |
| XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1) | | 0,00 | 0,00 |
| Dont part des minoritaires (1) | | 0,00 | 0,00 |
| Part du groupe (1) | | 0,00 | 0,00 |

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.



E.P. DJENDJEN
EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT TAHER IJEL

TABLEAU DES AMORTISSEMENTS

Comptable

Compte : 215220
GRUES AUTOMOTRICES
Au : 31/12/2023

1

| N° Ord | Code | Designation Invest | Date Acquis, | Fact | Fournisseurs | Taux | Val d'Origine | Amortissements | | | Q t c | Val Net Cpt |
|--------|-------------|--|--------------|----------|------------------------|-------|----------------|----------------|---------------|---------|----------------|---------------|
| | | | | | | | | Anterieurs | Exercice | Reprise | | |
| 1 | 21522000002 | 3eme GRUE LIEBHERR | 01/01/2008 | | | 4,00% | 259 546 013,10 | 174 946 320,41 | 8 459 969,28 | 0,00 | 183 406 289,69 | 76 139 723,41 |
| 2 | 21522000003 | GRUE 120 TONNES TEREX | 13/12/2010 | | | 10,00 | 102 433 593,27 | 102 433 593,27 | 0,00 | 0,00 | 102 433 593,27 | 0,00 |
| 3 | 21522000004 | GRUE 60 TONNES TEREX | 04/10/2011 | | | 10,00 | 66 745 166,10 | 66 745 166,10 | 0,00 | 0,00 | 66 745 166,10 | 0,00 |
| 4 | 21522000006 | GRUE LIEBHERR | 01/01/2008 | | | 4,00% | 281 481 731,97 | 194 081 624,19 | 8 740 010,78 | 0,00 | 202 821 634,97 | 78 660 097,00 |
| 5 | 21522000007 | GRUE LIEBHERR | 01/01/2008 | | | 4,00% | 281 481 731,98 | 194 081 624,19 | 8 740 010,78 | 0,00 | 202 821 634,97 | 78 660 097,01 |
| 6 | 21522000008 | CABLE GAUCHE | 28/05/2013 | | | 10,00 | 1 543 679,05 | 1 324 991,22 | 154 367,91 | 0,00 | 1 479 359,13 | 64 319,92 |
| 7 | 21522000009 | POMPE | 05/06/2013 | | | 10,00 | 1 255 862,00 | 1 077 948,22 | 125 386,20 | 0,00 | 1 203 534,42 | 52 327,58 |
| 8 | 21522000010 | GROUPE D'ENTRAINEMENT REF 521002014 | 09/07/2013 | | | 10,00 | 1 438 541,13 | 1 222 759,94 | 143 854,11 | 0,00 | 1 366 614,05 | 71 927,08 |
| 9 | 21522000011 | GRUE TELESCOPIQUE SUR PORTEUR TEREX AC60/3 | 29/10/2013 | | | 10,00 | 52 312 201,94 | 42 721 631,55 | 5 231 220,19 | 0,00 | 47 952 851,74 | 4 359 350,20 |
| 10 | 21522000012 | GRUE TELESCOPIQUE SUR PORTEUR TEREX AC60/3 | 29/10/2013 | | | 10,00 | 52 312 201,94 | 42 721 631,55 | 5 231 220,19 | 0,00 | 47 952 851,74 | 4 359 350,20 |
| 11 | 21522000013 | GRUE TELESCOPIQUE AUTOMOTRICE | 31/12/2014 | | | 10,00 | 101 903 137,79 | 71 332 196,46 | 10 190 313,78 | 0,00 | 81 522 510,24 | 20 380 627,55 |
| 12 | 21522000015 | GROUPE D'ENTRAINEMENT REF 521002014 | 20/01/2016 | 10008/16 | EURL LIEBHERR ALGERIE. | 10,00 | 1 238 597,79 | 732 837,03 | 123 859,78 | 0,00 | 856 696,81 | 381 900,98 |
| 13 | 21522000016 | GROUPE D'ENTRAINEMENT REF 521002014 | 20/01/2016 | 10008/16 | EURL LIEBHERR ALGERIE. | 10,00 | 1 238 597,79 | 732 837,03 | 123 859,78 | 0,00 | 856 696,81 | 381 900,98 |
| 14 | 21522000019 | BLOC | 25/04/2016 | 006/16 | AMARI SID AHMED | 10,00 | 1 990 000,00 | 1 093 666,67 | 193 000,00 | 0,00 | 1 286 666,67 | 643 333,33 |
| 15 | 21522000020 | GROUPE D'ENTRAINEMENT POUR GRUE LHM250 SN140/44 | 25/04/2016 | 40015/16 | | 10,00 | 1 238 597,79 | 701 872,09 | 123 859,78 | 0,00 | 825 731,87 | 412 865,92 |
| 16 | 21522000022 | GRUE GROVE TYPE GMK 4080-1 CAP 57.5T | 11/12/2016 | 958/16 | | 10,00 | 74 820 473,86 | 38 033 740,90 | 7 482 037,39 | 0,00 | 45 515 788,26 | 29 304 685,57 |
| 17 | 21522000023 | TRANSFORMATION MASTER 03 MASTER 04 P/ LIEBHERR GP 064 02 | 04/02/2016 | 008/16 | | 10,00 | 4 065 923,40 | 2 405 671,34 | 406 592,34 | 0,00 | 2 812 263,68 | 1 233 659,72 |
| 18 | 21522000024 | TRANSFORMATION MASTER 03 MASTER 04 P/ LIEBHERR GP 06401 | 04/02/2016 | 008/16 | | 10,00 | 4 065 923,40 | 2 405 671,34 | 406 592,34 | 0,00 | 2 812 263,68 | 1 233 659,72 |
| 19 | 21522000025 | CABLE GAUCHE P/GRUE | 28/05/2013 | | | 10,00 | 1 543 679,05 | 1 324 991,22 | 154 367,91 | 0,00 | 1 479 359,13 | 64 319,92 |

14/05/2023

1

الملاحق

| Designation Invest | Date Acquis. | Taux | Val d'Origine |
|----------------------------------|--------------|------|----------------|
| GRUE TELESCOPIQUE AUTOMOTRICE | 31/12/2014 | 10 | 101 903 137,79 |

| Année | Amortissements | Total | VNC |
|-------|----------------|----------------|---------------|
| 2015 | 10 190 313,78 | 10 190 313,78 | 91 712 824,01 |
| 2016 | 10 190 313,78 | 20 380 627,56 | 81 522 510,23 |
| 2017 | 10 190 313,78 | 30 570 941,34 | 71 332 196,45 |
| 2018 | 10 190 313,78 | 40 761 255,12 | 61 141 882,67 |
| 2019 | 10 190 313,78 | 50 951 568,90 | 50 951 568,89 |
| 2020 | 10 190 313,78 | 61 141 882,68 | 40 761 255,11 |
| 2021 | 10 190 313,78 | 71 332 196,46 | 30 570 941,33 |
| 2022 | 10 190 313,78 | 81 522 510,24 | 20 380 627,55 |
| 2023 | 10 190 313,78 | 91 712 824,02 | 10 190 313,77 |
| 2024 | 10 190 313,77 | 101 903 137,79 | - |

الملاحق

| Désignation | Date Acquis. | Taux | Val d'Origine |
|---------------|--------------|-------|----------------|
| GRUE LIEBHERR | 01/01/2008 | 4,00% | 281 481 731,97 |

| Année | Amortissements | Total | VNC |
|-------|----------------|----------------|----------------|
| 2007 | 71 721 473,27 | 71 721 473,27 | 209 760 258,70 |
| 2008 | 8 740 010,78 | 80 461 484,05 | 201 020 247,92 |
| 2009 | 8 740 010,78 | 89 201 494,83 | 192 280 237,14 |
| 2010 | 8 740 010,78 | 97 941 505,61 | 183 540 226,36 |
| 2011 | 8 740 010,78 | 106 681 516,39 | 174 800 215,58 |
| 2012 | 8 740 010,78 | 115 421 527,17 | 166 060 204,80 |
| 2013 | 8 740 010,78 | 124 161 537,95 | 157 320 194,02 |
| 2014 | 8 740 010,78 | 132 901 548,73 | 148 580 183,24 |
| 2015 | 8 740 010,78 | 141 641 559,51 | 139 840 172,46 |
| 2016 | 8 740 010,78 | 150 381 570,29 | 131 100 161,68 |
| 2017 | 8 740 010,78 | 159 121 581,07 | 122 360 150,90 |
| 2018 | 8 740 010,78 | 167 861 591,85 | 113 620 140,12 |
| 2019 | 8 740 010,78 | 176 601 602,63 | 104 880 129,34 |
| 2020 | 8 740 010,78 | 185 341 613,41 | 96 140 118,56 |
| 2021 | 8 740 010,78 | 194 081 624,19 | 87 400 107,78 |
| 2022 | 8 740 010,78 | 202 821 634,97 | 78 660 097,00 |
| 2023 | 8 740 010,78 | 211 561 645,75 | 69 920 086,22 |
| 2024 | 8 740 010,78 | 220 301 656,53 | 61 180 075,44 |
| 2025 | 8 740 010,78 | 229 041 667,31 | 52 440 064,66 |
| 2026 | 8 740 010,78 | 237 781 678,09 | 43 700 053,88 |
| 2027 | 8 740 010,78 | 246 521 688,87 | 34 960 043,10 |
| 2028 | 8 740 010,78 | 255 261 699,65 | 26 220 032,32 |
| 2029 | 8 740 010,78 | 264 001 710,43 | 17 480 021,54 |
| 2030 | 8 740 010,78 | 272 741 721,21 | 8 740 010,76 |
| 2031 | 8 740 010,78 | 281 481 731,97 | |

الملخص:

هدفت الدراسة إلى بيان أثر الإفصاح بالقيمة العادلة كأسلوب للقياس على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، اعتمد المنهج الوصفي في الجانب النظري، تم تطبيق الدراسة على مؤسسة اقتصادية جزائرية وهي مؤسسة ميناء "جن جن" بولاية جيجل. وقد تم اختيار الميزانية المالية لسنة 2021 للدراسة لحساب مؤشرات و نسب التقييم المالي بالتكلفة التاريخية و بالقيمة العادلة، وتحليل النتائج المتحصل عليها و مقارنتها في الحالتين.

توصلت الدراسة إلى أن النتائج المتحصل عليها نتيجة تطبيق اتفاقية القيمة العادلة في حساب مؤشرات التوازن و النسب المالية، كانت أفضل من استخدام اتفاقية التكلفة التاريخية، وهي أقرب إلى الواقع و تعطي صورة حقيقية للمؤسسة وتسمح باتخاذ قرارات سليمة.

الكلمات المفتاحية: القيمة العادلة، الأداء المالي، التكلفة التاريخية، الإفصاح، المؤشرات المالية.

The summary:

The study aimed to show the impact of fair value disclosure as a method of measurement on the financial performance of the economic institution, the descriptive approach was adopted in the theoretical aspect, the study was applied to an Algerian economic institution, which is the port corporation "Djen Djen" in the wilaya of Jijel. The financial budget for the year 2021 was selected for the study to calculate the indicators and ratios of financial evaluation at historical cost and at fair value, and to analyze the results obtained and compare them in both cases. The study found that the results obtained as a result of application the fair value agreement in calculating the balance indicators and financial ratios were better than using the historical cost agreement, which is closer to reality and gives a real picture of the institution and allows decisions to be made.

Keywords: fair value, financial performance, historical cost, disclosure, financial indicators